الإخوان المسلمون

كشوف البركة.. والمحاكمات الداخلية

عامر محمود

أوراق
للنشر والتوزيع

الإخوان المسلمون

كشوف البركة..
والمحاكمات الداخلية

عامر محمود



الإخوان المسلمون

كشوف البركة..

والمحاكمات الداخلية

المؤلف

عامر محمود

الإخراج الفنى والغلاف :

أيمن رياض

رقم الإيداع بدار الكتب :

٢٢٢٧٠ / ٢٠١٠

الطبعة الأولى :

ديسمبر ٢٠١٠

الناشر :

أوراق للنشر والتوزيع

٦ شارع زهرة رمزى

الملك فيصل _ الجيزة

تليفون : ٠٢٣٥٨٩٤٥٧

٠١٢١١١٠٤٣٥

البريد الأليكترونى :

awraaq@live.com

إهداء

إلى روح أمي علها تسامحني على
تقصيري ..
إلى الأساتذة والأصدقاء :
الدكتور عزازي علي عزازي، عصام
كامل، مرتضى أبوعقيل، ياسر بركات ...
عرفاناً بالجميل

عامر محمود

الباب الأول

بدلات التفرغ

الفصل الأول

وثيقة كشوف البركة

وثيقة خطية كتبها خمسة من أعضاء الإخوان بمنطقة الشرابية فجرت الألغاز وأثارت العديد من علامات الاستفهام التى يبدو أنها عصية على الحل أو الإجابة من جانب قيادات الجماعة الذين التزموا الصمت وكأن على رؤوسهم الطير بل تهربوا من الإجابة على ما ورد بهذه الوثيقة .

تكشف الوثيقة التى قدمها الأعضاء الخمسة الى المرشد العام السابق للإخوان المسلمين تفاصيل مثيرة حول تقاضى أعضاء بالجماعة بدلات تفرغ عن عملهم الدعوى تتفاوت حسب دور كل واحد منهم وتتروح بين ثلاثة عشر ألف جنيه تصرف شهريا للبعض وحتى ألف جنيه لقيادات صغيرة.

والوثيقة عبارة عن رسالة موجهة لمحمد مهدى عاكف المرشد العام السابق للجماعة وتتساءل الرسالة الغاضبة عما أثير حول أوجه إنفاق الأموال داخل الجماعة .

وقد قام الأعضاء الخمسة بإرسال هذه الرسالة لمرشد الإخوان فى أعقاب الاتهامات التى وجهها الدكتور السيد عبد الستار المليجى عضو مجلس شورى الجماعة الذى قام الإخوان بإبعاده فى ايام مصطفى مشهور المرشد العام الاسبق للجماعة .

ووفقا للوثيقة فإن الإخوان لم يصدقوا اتهامات المليجى التى وجهها للإخوان فى العديد من الصحف ولكن تأكد الإخوان من صحة اتهامات المليجى بعدما سمعوها من الدكتور خالد جمال القيادى الإخوانى البارز بمنطقة شمال القاهرة.

وكان الدكتور السيد عبد الستار المليجى قد كشف فى حوارات صحفية أن بعض القيادات الإخوانية تستخدم أسماء مستعارة للهجوم على آخرين، منها مثلاً ما كتب باسم زهراء بنت المهندس خيرت الشاطر عندما هاجمته فى موقع إخوان أون لاين .. وقال المليجي : لقدأرسل الشاطر لابنته يلومها على الرسالة فقالت له "عمو" محمود عزت هو الذى كتبها وطلب أن أضع اسمى عليها .

وأضاف المليجي فى حواراته : الكذب يملأ الجماعة .. الكل يكذب ليل نهار

فضلاً عن شن حملة تشويه بالتهمة الجاهزة لأى معارض وهى أنه عميل للأمن
ولم يقف المليجى عند التطرق إلى بعض سمات الجماعة، ولكنه كشف عن معلومات وصفها بالخطيرة عن التمويل وطريقة الحصول عليه وكيف يتم السطو عليه من قبل قيادات الجماعة رغم أنها تعلم أن هذه الأموال فى حقيقتها صدقات .. وأشار المليجى الى أنه انتقد أموال الإخوان فى رسالة (أموال الإخوان من أين وإلى أين) والتى أرسلها لمكتب الإرشاد وطالب بأن يعرف الجميع منافذ صرف هذه الأموال.

وأضاف المليجى فى تصريحاته : إن أموال الإخوان هى مجرد تبرعات تأتى من الداخل والخارج، والتنظيم السرى يقول لن نعلن عنها من أجل الحصار الأمنى، وأنا أطالبه بأن يعلن ميزانية ويشارك فيها مجلس شورى الإخوان بالقبول أو الرفض، لنعرف أين تصرف، فالمفروض مجلس شورى الإخوان يكون من صلاحياته أن يعطى ضوءا أخضر لإنفاق هذه الأموال، لأن هناك أناساً فقراء جداً فى الإخوان، وأصبحوا فجأة أغنياء، وليس لديهم قدرات، واتضح أنهم يحصلون على أموال التبرعات ليقيموا بها استثمارات وفور وفاة الشخص تضيع الأموال على الإخوان، لأن أولاده يرثونها والقيادات الأمنية قامت بالقبض على الكثير من الإخوان وصادرت أموالهم الكثير مثلما قبضت على أحد الإخوان وأخذت من خزانته ٢٧٠ الف دولار و٢٠٠ ألف جنيه عند آخر ولذلك أنا أتساءل كيف تدار الحركة المالية داخل الجماعة، وكيف يتم التعامل مع التبرعات التى تأتى للإخوان، خاصة أن هناك متدينين يتبرعون للصدقة وليست كل هذه التبرعات من أموال الإخوان، فالمتعاطفون الذين يتبرعون كثيرون، فبالتالى من حق الناس معرفة أوجه إنفاق هذه الأموال وفقراء الإخوان لا أحد يسأل عنهم، والتنظيم السرى يأخذ الأموال، الدكتور محمد سعد الكتاتنى، مسؤول الكتلة البرلمانية للإخوان أنشأوا له مركزاً علمياً فى المنيل فور وصوله من الخارج وتم إنشاء شركة كمبيوتر له، لأنه (متظبط) من الخارج ضمن مجموعة التنظيم السرى، بينما المسؤول عن المحافظة كلها الشخص الكبير الدكتور على عمران فقير ولا يجد أى مساندة، فهذه الأموال تستخدم للإفساد التنظيمى داخل الإخوان، وكل هذا حرام شرعاً.

وبعيدا عن تصريحات المليجى ورد الإخوان فإن نص الوثيقة قد يزيل كثيرا من الغموض الذى يكتنف قضية الإنفاق داخل الجماعة .

"نص الوثيقة"

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة المرشد العام حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحن مجموعة من الشباب من منطقة الشرابية .. دخلنا الإخوان ونحن نؤمن انها الجماعة التى ستعيد للدين مجده ومازلنا نؤمن بجماعتنا وبصلاحها وعظيم تأثيرها على الحركة الاسلامية بأسرها .. وقد اندمجنا فى التنظيم وأصبح أفراد الجماعة هم إخوتنا الذين هم أقرب إلينا من إخوة الدم ... هكذا آمنا وهكذا كنا وهكذا نحن ..

وفى يوم من الأيام يا فضيلة المرشد حفظه الله قرأنا فى بعض الصحف حواراً للأخ السابق السيد عبد الستار المليجى قال فيه إن بعض كبار الإخوة فى مكتب الارشاد وفى قيادات المناطق يتقاضون مبالغ بدل تفرغ وأن هذه المبالغ وصلت إلى حد كبير مبالغ فيه وأن الإخوة أصبحوا يتكسبون من وراء مواقعهم التنظيمية ، وبالطبع أدركنا أن هذا الكلام خطأ والقصد منه تشويه الجماعة وهدم أركانها ولكن فوجئنا بأحد الإخوة الأعزاء على قلوبنا بعد ذلك وهو الدكتور خالد جمال يؤكد لنا صحة هذه المعلومات وقد ذكر لنا الدكتور خالد جمال ما جعل رؤوسنا تشيب فالأخ ماجد الزمر وسيادتكم تعرفونه طبعا أعطت له الجماعة سيارة نصف نقل يؤجرها ويتكسب من ورائها ويتقاضى بدل تفرغ - على حسب ما قاله الدكتور خالد جمال -قدره ١٠٠٠ جنيه فى الشهر ، والأستاذ حمدى ابراهيم أستاذنا الكبير يتقاضى مبلغ ٣٠٠٠ جنيه بدل تفرغ ، ليس هذا الأمر فى منطقة شمال القاهرة فحسب ولكن فى مناطق متعددة وقد ضرب لنا الأخ الدكتور خالد جمال أمثلة كثيرة مثل ان الأخ السيد النزيلى يتقاضى ٣٠٠٠ جنيه شهرياً رغم يساره وقدراته المالية العالية ، والدكتور عصام العريان يتقاضى ٤٠٠٠ جنيه شهرياً ، والأخ احمد عمر بجنوب يتقاضى ٣٠٠٠ جنيه ، ويبدو أن بدل التفرغ لمسؤولى المناطق واحد فمعظمهم يتقاضى ٣٠٠٠ جنيه ، ولكننا فجعنا عندما علمنا أن القادة الكبار جداً يتقاضون هم أيضا مبالغ أكبر من اى تصور فالشيخ الخطيب يتقاضى ١٢٠٠٠ جنيه شهرياً لأنه كان يعمل فى الخليج وطلب منه الإخوان حضوره لمصر للتفرغ للدعوة وإذا كان هذا الأمر مقبولاً وقتها لأنه ترك عمله ولكن الآن لماذا يستمر بدل التفرغ له وهل هذا حلال أم حرام .. ويقولون

إن الحاج عبد العزيز عبد القادر بالشرقية يتقاضى مبلغ ٣٠٠٠ جنيه شهرياً رغم أنه موجه بالتعليم على المعاش فما سبب بدل التفرغ له ؟ ونفس الأمر بالنسبة للمهندس حسام أبو بكر ، والحاج سعد لاشين ذلك الأخ الكبير صاحب السبق والجهاد لماذا يتقاضى بدل تفرغ ٥٠٠٠ جنيه شهرياً وكذلك أستاذنا الكبير محمد هلال لماذا يتقاضى ٦٠٠٠ جنيه على حسب ما قال لنا الدكتور خالد جمال ، بل وليتسع صدر فضيلتكم لنا فإن الدكتور خالد جمال أكد لنا بل وأقسم أن فضيلتك تتقاضى ١٢٠٠٠ جنيه مثل الشيخ الخطيب ، بل وبعض الأفراد المهنيين فى النقابات المهنية مثل الأستاذ السيد طوسون المحامى فله مكتب محاماة فلماذا بربك يتقاضى بدل تفرغ ؟ وهل يتقاضى الأستاذ لاشين أبو شنب عشرة آلاف جنيه ؟

فضيلة المرشد : لا تغضب منا فنحن من أبنائك وقد رأينا حالات كثيرة لإخوة هم فى أمس الحاجة إلى مليم واحد ولم تعط لهم الجماعة شيئا رغم أنهم يلتزمون بسداد الاشتراك الشهرى وهناك من مات من الشباب بداء الكبد وأنفق كل ماله على العلاج ولم تقف الجماعة معه اللهم إلا كلمات العزاء فى سرادق العزاء أما الأهل والولد فلم ينظر إليهم أحد .. ثق يا فضيلة المرشد أن قلوبنا هى التى حركتنا وهى التى دفعتنا للكتابة فواحد منا مثلا حصر المبالغ التى سددها كاشتراكات منذ أن دخل الجماعة فوجد أنها تزيد عن ١٦٠٠٠ جنيه فهل يذهب هذا المال كمرتبات لمن حمل عبء الدعوة على كاهله ؟

يافضيلة المرشد نريد الشفافية التامة .. نريد أن نعرف أين تذهب أموال الجماعة .. وما هى الأموال التى تمت مصادرتها من شركات الأخ خيرت والأخ مالك.. نريد ان نعرف ميزانية الجماعة ومن المسؤول عنها ومن الذين يوجهون إدارتها فإذا كنا جماعة تجاهد فى سبيل الله فيجب أن تكون وسائلنا تتفق مع شرع الله ونحن من الجماعة ونريد ان نعرف الآتى :

اولا : كم هو مقدار دخل الإخوان شهرياً وسنوياً ؟

ثانيا : كم النفقات التى تذهب فى مصارفها وكم مقدارها ؟

ثالثا :- من الذى يحدد أوجه الإنفاق ؟

رابعا : من الذى يحدد أسماء الأشخاص الذين يتقرر لهم بدل تفرغ وما هى أسباب هذا البدل ؟

خامسا : ما هى المشاريع التى دخلت إليها الجماعة وهل توجد بدائل إذا ما

تمت المصادرة ؟

يقيننا يا فضيلة المرشد أنك ستتقبل تلك الأسئلة بصدر رحب ونأمل أن نجد عليها إجابة قريبة ونثق أن جماعتنا ما زالت تسير فى ركاب الخير ونثق أن هناك مئات من شباب جماعتنا هم أحوج ما يكونون إلى الزواج وإلى العمل الشريف وأن إنفاق هذا المال عليهم هو أفضل من إعطاء بدل تفرغات لمن عاشوا فى الخليج وكونوا ثروات طائلة كما نثق أن بصيرتكم ستقودكم لتوجيه فائض أموال الإخوان لمساعدة المناطق المنكوبة وللنهوض بالفقراء فى العشوائيات بدلاً من تركهم لحملات التبشير وبدلاً من تركهم للأمراض والفقر ، ونذكر أن الأستاذ حمدى إبراهيم كان قد تحدث معنا فى كتيبة وعندما طلبنا منه أن يهتم الإخوان بالعشوائيات فقال لنا بالحرف (العشوائيات هى مشكلة الحكومة وهى قنبلة فى وجه النظام ونحن نعمل لإضعاف النظام فإن عالجنا مشاكل العشوائيات فإننا نكون قد ساعدنا الحكومة فى حل مشكلة من مشاكلها ونحن ليست لنا مصلحة فى حل مشاكل الحكومة) وطبعا هذا الرأى وجد معارضة ونرجو الا يكون هذا هو رأى الجماعة .

فضيلة المرشد : نرجو أن يتسع صدرك لكلماتنا ونأمل فى إجابة على أسئلتنا .. حفظكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد عبد القادر محمود

أحمد فتحى عبد العليم

عمرو محمود سليم

محمد جمال رمزى

السيد حمدى بدر

"ألغاز الوثيقة"

إلى هذا الحد انتهت رسالة الأعضاء الغاضبين بعدما وقع عليها مرسلوها الخمسة ولكن من هم هؤلاء الذين وردت أسمائهم فى الوثيقة ..

فالدكتور خالد جمال هو أحد قيادات الإخوان بمنطقة شمال القاهرة وكان مرشحاً فى انتخابات المحليات الماضية إلا أن لجان تلقى الطلبات رفضت قبول أوراقه فأقام دعوى قضائية أمام القضاء الإدارى وصدر حكم لصالحه إلا أن هذا الحكم لم ينفذ .

اما ماجد الزمر فهو أحد قيادات الإخوان بالشرابية وحاصل على شهادة

متوسطة "الدبلوم" ثم اكمل دراسته وحصل على بكالوريوس معهد التعاون فأعطاه الإخوان عربية نصف نقل .. والزمر هو المسؤول الأول عن مقر الكتلة البرلمانية للإخوان فى مجلس الشعب .

أما حمدى إبراهيم فهو مسؤول منطقة شمال القاهرة وعضو فى المكتب الإدارى لمحافظة القاهرة وكان أحد المرشحين لعضوية مكتب الإرشاد .

أما السيد النزيلى فهو مسؤول الإخوان بمحافظة الجيزة بأكملها ، ويعد من القيادات الإخوانية الكبيرة ومحسوباً على تيار القطبيين - نسبة الى سيد قطب - داخل الجماعة ، إضافة الى ذلك فإنه يمتلك مزرعة للدواجن .

ونأتى إلى الدكتور أحمد عمر فهو طبيب وعضو فى مجلس نقابة أطباء القاهرة ومسؤول منطقة جنوب القاهرة بأكملها .

أما الدكتور محمد عبد الله الخطيب فهو مفتى الجماعة وكان مسؤولا عن قسم الدعوة بها .

أما الحاج عبد العزيز عبد القادر فهو أحد قيادت الإخوان الكبار بمحافظة الشرقية وهو موجه بالتربية والتعليم على المعاش وعضو المكتب الإدارى لإخوان الشرقية ..

ويبرز كذلك إسم الحاج سعد لاشين وهو مسؤول الإخوان بالشرقية ومن القيادات التاريخية للجماعة ..

وقد ورد فى الرسالة أيضا اسم السيد طوسون وكاتبو الرسالة يقصدون محمد السعيد طوسون المحامى الإخوانى الشهير والمسؤول عن لجنة الشريعة بنقابة المحامين .

أما كاتبو الرسالة فهم من شباب الجماعة بمنطقة الشرابية وهم محمد عبد القادر وهو مدرس رياضيات بمدرسة تجريبية بمدينة نصر ، وأحمد فتحى حاصل على ليسانس آداب ويعمل فى مكتب كمبيوتر بالشرابية ، أما عمرو محمود سليم فهو طالب بكلية طب عين شمس ، ومحمد جمال رمزى حاصل على بكالوريوس تجارة ويعمل بالأعمال الحرة ، وأخيراً السيد حمدى بدر وهو خريج أحد المعاهد العليا ويعمل فى محل والده بالشرابية ولديهم توكيل من إحدى شركات التليفون المحمول .

وعلى الرغم من أن الرسالة غير مؤرخة إلا أن المتابعين للجماعة جيداً يدركون أنها حديثة وتحديدا كانت فى منتصف عام ٢٠٠٨ .. خاصة أن ما ورد بها عن

حوار الدكتور السيد عبد الستار المليجى يشير إلى أنها أرسلت لمكتب الإرشاد بعد شهر يونيه ٢٠٠٨ ، هذه نقطة أما النقطة الأخرى فهى تخص ما ورد بالوثيقة من حديث عن المناطق المنكوبة ويبدو أن المقصود بها كارثة الدويقة التى وقعت منذ مدة قريبة جدا ..

(تحقيقات)

بمجرد تسريب قصة الوثيقة التى تتحدث عن بدلات التفرغ الإخوانية انتابت الجماعة حالة من القلق ، وبدأت بعض القيادات العليا داخل الجماعة فى إجراء تحقيق سرى للبحث عن مصدر الوثيقة.

وحامت الشكوك حول ثلاثة من بينهم اثنان من القيادات الصغيرة للإخوان بمنطقة شمال القاهرة .

أما الشخص الثالث الذى تحوم حوله الشبهات فلم يخضع للتحقيق لأنه أصبح خارج صفوف الجماعة منذ أكثر من ٨ سنوات وهو الدكتور السيد عبد الستار المليجى الذى صدر قرار بفصله في عهد مصطفى مشهور المرشد العام الأسبق للجماعة .

وتم تكليف الحاج مسعود السبحى سكرتير المرشد العام للجماعة بالتحقيق مع الموظفين الإداريين داخل مكتب الإرشاد فى شأن حفظ المستندات وسؤالهم عن الكيفية التى خرجت بها الوثيقة .

وقررت الجماعة ابتكار نظام إدارى جديد فيما يخص حفظ الأوراق والخطابات والمستندات وأى مكاتبات تأتى من المحافظات أو المكاتب الإدارية والمناطق والشعب ، بحيث يتم أرشفة هذه الأوراق فى خزانة خاصة يتم وضعها فى مكتب المرشد ويكون لها مفتاحان فقط الأول مع المرشد العام للجماعة فى حين يكون المفتاح الآخر مع مسعود السبحى .

إضافة الى ذلك قام الدكتور محمد السيد حبيب الذى كان يشغل وقتها منصب النائب الأول للمرشد العام باستدعاء الدكتور خالد جمال القيادى الإخوانى بمنطقة شمال القاهرة وسأله عما ورد بالوثيقة، فما كان من الدكتور خالد جمال إلا أن قال للدكتور حبيب إنه فوجئ أثناء وجوده بكتيبة إخوانية ببعض شباب الجماعة يسألونه عن قصة بدلات التفرغ التى يحصل عليها بعض قيادات الإخوان فنفى معرفته بالموضوع ، وكان حمدى إبراهيم مسؤول الإخوان بمنطقة شمال القاهرة مع خالد جمال أثناء وجوده بمكتب الإرشاد وقد طلب "حبيب" من

(ابراهيم) إعداد تقرير شامل عن الأسماء التى وردت بوثيقة (كشوف البركة) ..
بعد ذلك خضع ٥ من شباب الجماعة لتحقيق تنظيمى بسبب تسريب الرسالة التى بعثوا بها إلى المرشد والتى تضمنت استفسارات عن المخصصات المالية التى يتقاضاها قيادات بارزة بالجماعة مقابل بدل تفرغ.
وأشرف الشيخ حمدى إبراهيم المسئول عن إخوان شمال القاهرة وأحد القيادات التاريخية للجماعة على التحقيق مع الشباب بنفسه وأصدر أوامر صارمة لهم بعدم الحديث مع وسائل الإعلام ..
أما حمدى ابراهيم فقد اصطحب الشباب إلى منزل محمد عبدالله الخطيب مفتى الجماعة بالمقطم حيث خضعوا هناك لجلسة نصح وإرشاد مطولة.
الخطيب أكد لهم أن ماقاموا به يتضمن مخالفات شرعية ويعد نوعاً من الحرابة للإسلام والمسلمين نظرا لأن الإسلام مستهدف وأى نقد يوجه للجماعة سيقع ضرره على الإسلام والمسلمين.
وقد استمرت التحقيقات كثيراً وهو الأمر الذى أوجد أرضاً خصبة لانتشار أمر الوثيقة خاصة أن بعض القواعد الإخوانية بدأت تتساءل بصورة أكثر جدية عن بدلات التفرغ التى يحصل عليها كبار القادة وبدأت فى المطالبة بالإعلان عن هذه البدلات وأسباب صرفها للقيادات .

الفصل الثانى

البدلات لائحياً

الاقتصاد هو عصب جماعة الإخوان المسلمين ويتم من خلاله الإنفاق على أنشطة الجماعة ومن بين تلك الأنشطة صرف بدلات تفرغ لعدد كبير من قادة الجماعة .

ويبرز السؤال الملح : كيف يتم التصرف فى هذه الأموال وماهى معايير توزيع البدلات ؟ وهل هناك لجان تقوم بهذه المهمة ؟

افردت جماعة الإخوان المسلمين مجالاً واسعاً فى لوائحها الداخلية للحديث عن النواحى والمجالات الاقتصادية والمالية ، بل هناك لائحة مالية خاصة بالمتفرغين الذين تعطيهم الجماعة بدلات تفرغ شهرية ، ولكن لا أحد يدرى أسباب تمسك الجماعة بعدم الإعلان عن وجود لائحة مالية خاصة بالمتفرغين وإصرارها على إنكار موضوع بدلات التفرغ ..

نبدأ من اللائحة الأولى للإخوان والتى وضعها الإمام حسن البنا فى ٢ من شوال ١٣٦٤هـ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥م حيث وافقت الجمعية العمومية للإخوان المسلمين المنعقدة فى هذا التاريخ بدار المركز العام للشبان المسلمين على قانون النظام الأساسى للإخوان المسلمين ، وأصبح نافذا من هذا التاريخ وأمام تطورات الدعوة واتساع ميادين نشاطها ، وعلى ضوء التجارب التى مرت بها خلال هذه الفترة ، رأى المرشد العام للإخوان المسلمين أن يقترح على الهيئة التأسيسية المنعقدة فى المحرم ١٣٦٧هـ إدخال بعض التعديلات ، فوافقت الهيئة على ذلك ، وأقرت تأليف لجنة من : المرشد العام ، و طاهر الخشاب و صالح عشماوى وعبد الحكيم عابدين لدراسة اللائحة والتعديلات المقترحة .

وتقول المادة ٣ من اللائحة: يعتمد الإخوان المسلمون فى تحقيق الأغراض التى وضعوها على الوسائل الآتية وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة :

(أ) الدعوة : بطريق النشر والإذاعة المختلفة من الوسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب والمطبوعات وتجهيز الوفود والبعثات فى الداخل والخارج .

(ب) التربية : بطبع أعضاء الهيئة على هذه المبادئ ، وتمكين معنى التدين

العملى لا القولى فى أنفسهم أفراداً وبيوتاً ، وتكوينهم تكويناً صالحاً ـ بدنيا بالرياضة ، وروحيا بالعبادة ، وعقليا بالعلم ـ وتثبيت معنى الأخوة الصادقة والتكامل التام والتعاون الحقيقى بينهم حتى يتكون رأى عام إسلامى موحد ، وينشأ جيل جديد يفهم الإسلام فهماً صحيحاً ويعمل بأحكامه ، ويواجه النهضة إليه .

(ج) التوجيه : بوضع المناهج الصالحة فى كل شئون المجتمع : من التربية ، والتعليم ، والتشريع ، والقضاء ، والإدارة ، والجندية ، والاقتصاد ، والصحة العامة ، والحكم .. إلخ ، والاسترشاد بالتوجيه الإسلامى فى ذلك كله والتقدم بها إلى الجهات المختصة ، والوصول بها إلى الهيئات النيابية والتشريعية والتنفيذية والدولية ، لتخرج من دور التفكير النظرى إلى دور التفكير العملى .

(هـ) العمل : بإنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية ودينية وعملية ويتأسيس المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجئ .. إلخ ، وتأليف اللجان لتنظيم الزكاة والصدقات لأعمال البر ، والإصلاح بين الأفراد والأسر ، ومقاومة الآفات الاجتماعية ، والعادات الضارة ، والمخدرات والمسكرات والمقامرة والبغاء ، وإرشاد الشباب إلى طريق الاستقامة ، وشغل وقت الفراغ بما يفيد وينفع ، ويستعان على ذلك بإنشاء أقسام مستقلة طبقا للوائح خاصة تتفق مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجماعات الخيرية وأعمال البر وتسجيلها بوزارة الشئون الاجتماعية .

أما المادة ١٥ من ذات اللائحة فتنص على أن يقوم المركز العام بنفقات المرشد العام ، ما لم يكن له ـ من ماله الخاص أو من الأعمال التى أجاز مزاولتها له مكتب الإرشاد العام ـ ما يقوم بذلك . على أن يكون تقدير هذه النفقات بلجنة تختارها الهيئة التأسيسية بهذا الغرض عقب انتخابه مباشرة .

وقد أفردت ذات اللائحة جزءاً كبيراً للحديث عن اللجنة المالية فتشير المادة ٨٢ إلى أن مهمة اللجنة المالية هى تنظيم مالية الجماعة وإعداد كل ما يضبطها وينميها ، من ذلك :

(أ) إعداد الدفاتر القانونية المنظمة لكل عمل من الأعمال المتصلة بالمالية.

(ب) جرد الموجودات وتقدير المشتريات وعمل الميزانية السنوية وتقديم التقرير المالى السنوى .

(ج) مراجعة الحسابات والمستندات وجرد الخزانة وبيان سير العمل فى

الدفاتر ووجوه الخطأ فى العمل واقتراح ما يصلحه .

(د) وضع كشف شهرى للوارد والمنصرف مع بيان ملاحظات اللجنة .

(هـ) حصر دفاتر الإيصالات والأوراق ذات القيمة وتسليمها لأمين الصندوق بإيصال موقع عليه يحفظ لدى رئيس اللجنة .

(و) التفكير فى تنمية الموارد المالية ودراسة كل الاقتراحات التى يراد بها الوصول إلى تحقيق هذه الغاية .

فى حين تناولت المادة ٩٢ الصلة المالية بين الهيئات فهى تنص على ان تتكون مالية كل من الشعبة والمنطقة والمكتب الإدارى ومكتب الإرشاد من الاشتراكات والتبرعات والإعانات والأوقاف وما تتقبله هذه الهيئات عن موارد الإيرادات الأخرى .

أما المادة ٩٣ فتنص على أنه على كل شعبة أن تساهم بما يكفى نفقات المنطقة التى تتبعها ثم المكتب الإدارى وعلى مكتب إدارى أن يقدم شهريا للمركز العام ما يكفى نفقاته ويحدد مكتب الإرشاد ما يدفعه كل مكتب شهريا وتواريخ الدفع .

وتشير المادة ٩٤ إلى أنه على كل أخ أن يسدد اشتراكه فى الشعبة التى ينتسب إليها ، ويجوز أن يدفعه الأخ أكثر من اشتراك واحد إذا تعدد نشاطه وللإخوان العاملين فى المركز العام أن يسددوا اشتراكاتهم للمركز نفسه.

أما المادة ٩٥ فتنص على أنه على نقيب كل أسرة أن يحصل اشتراك الأسرة ويورده إلى أمين صندوق الشعبة فى موعد أقصاه الرابع من كل شهر .

وتنص المادة ٩٦ على أن يمسك أمين صندوق الشعبة دفترا للإيرادات والمصروفات (صفحتين متقابلتين) وتبوب كل صفحة إلى خانات حسب أنواع الإيرادات وأنواع المصروفات . ويقيد أمين الصندوق اشتراكات كل أسرة كجملة واحدة مع ذكر اسم الأسرة أو رقمها ويستخرج إيصالاً إجمالياً للأسرة يسلمه لنقيبها ، ثم يقيد الإيرادات الأخرى التى تصله كل تحت الخانة الخاصة به مع التوضيح اللازم . وأهم الإيرادات الأخرى التبرعات وهى المبالغ التى يدفعها الإخوان غير العاملين والمبالغ التى يدفعها بعض الإخوان بصفة استثنائية غير دورية ، والمبالغ التى يتبرع بها غير الإخوان .

أما فى جانب المصروفات فيقيد أولا الجزء الذى يرسل من جملة الإيرادات إلى المنطقة ، ثم يقيد باقى مصروفات الشعبة ، ويجب أن يراعى الا تزيد

مصروفات الشعبة عن إيراداتها مضافاً إليه رصيدها من الشهور السابقة .

ويجب أن يسلم رئيس الشعبة اشتراك الشعبة الشهرى إلى أمين صندوق المنطقة فى موعد أقصاه اليوم الخامس من كل شهر مع توضيح العناصر التى يتكون منها المبلغ (اشتراكات ـ تبرعات - ...) ومع بيان مقدار رصيد الشعبة فى ذلك التاريخ بعد توريد المبلغ ..

وتؤكد المادة ٩٧ على ضرورة أن يمسك أمين صندوق المنطقة دفتراً للإيرادات والمصروفات (صفحتين متقابلتين مبوبة كل منهما إلى خانات) ويقيد فى جانب الإيرادات ما يصله من كل شعبة موضحاً أمام المبلغ اسم الشعبة أو رقمها ومفصلاً المبلغ تحت خانات الصفحة إلى العناصر لتى يتكون منها ويستخرج إيصالا إجماليا بالمبلغ يسلمه لرئيس الشعب ، ويقيد كذلك أى إيرادات أخرى تصله مع استخراج إيصال بكل مبلغ .

ويقيد فى جانب المصروفات المبلغ الذى يرسل للمكتب الإدارى أولا ، ثم مصروفات المنطقة فى حدود نصيبها من الإيرادات ، مضافا إليه ، رصيدها من الشهور السابقة .

ويجب أن يسلم رئيس المنطقة النسبة المذكورة إلى أمين صندوق المكتب الإدارى فى موعد أقصاه اليوم السابع من كل شهر مع توضيح العناصر التى يتكون منها المبلغ وبيان الرصيد النقدى للمنطقة بشعبها فى ذلك التاريخ بعد توريد المبلغ .

وتنص المادة ٩٨ على ان يمسك أمين صندوق المكتب الإدارى دفترا للإيرادات والمصروفات (صفحتين متقابلتين) وتبوب كل صفحة إلى خانات أنواع الإيرادات والمصروفات .

ويقيد فى صفحة الإيرادات المبالغ التى تصله من المناطق موضحاً أمام كل مبلغ اسم المنطقة أو رقمها ومفصلاً المبلغ تحت الخانات حسب العناصر التى يتكون منها ، ويقيد كذلك أية إيرادات أخرى تصله مع استخراج إيصال بكل مبلغ ويقيد فى صفحة المصروفات المبلغ المرسل إلى المركز العام . ثم مصروفات المكتب الإدارى فى حدود نصيبه من الإيرادات مضافاً إليه رصيداً من الشهور السابقة .

ويجب أن يسلم رئيس المكتب الإدارى اشتراكه الشهرى إلى أمين الصندوق العام فى موعد أقصاه اليوم العاشر من كل شهر مع توضيح العناصر التى يتكون

منها المبلغ وبيان رصيد المكتب الإدارى بمناطقه وشعبه فى ذلك التاريخ بعد توريد المبلغ .

أما المادة ٩٩ فتنص على أنه يجب إجراء تفتيش دورى من كل شعبة على الهيئات التى تتبعها ، فيفتش المكتب الإدارى على المناطق والشعب وتفتيش المنطقة على الشعب ويجب أن يراجع رئيس كل هيئة دفتر الإيرادات والمصروفات مع أمين الصندوق . وللمركز العام أن يفتش على الجميع .

وتنص المادة ١٠٠ على أن يمسك أمين الصندوق العام دفتراً عاماً للإيرادات والمصروفات (صفحتين متقابلتين) ويقيد فى جانب الإيرادات ما يصله من المكاتب الإدارية موضحاً أمام كل مبلغ اسم المكتب الإدارى أو رقمه ومفصلاً المبلغ تحت الخانات حسب العناصر التى يتكون منها ويقيد كذلك أية إيرادات أخرى تصله مع استخراج إيصال بكل مبلغ .

وتؤكد المادة ١٠١ أنه يجب الا يصرف أى مبلغ من الصندوق العام إلا بإذن صرف موقع عليه من " المرشد العام " أو القائم مقامه ويجب حفظ مستندات الصرف فى ملفات .

وتنص المادة ١٠٢ على أن تبدأ السنة المالية فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر وعلى أمين الصندوق العام فى أول عام أن يقدم الحساب الختامى عن السنة السابقة ومشروع الميزانية عن السنة الجديدة إلى مكتب الإرشاد لإقرارها وليحدد على أساسها ما يصرف على باب من أبواب النشاط وليراعيها فى توجيهاته إلى المكاتب الإدارية والمناطق والشعب ، ويعرض الحساب الختامى ومشروع الميزانية الجديدة على الهيئة التأسيسية عند أول اجتماع لها .

وعلى أمين الصندوق أن يمكن مراجع الحسابات من الاطلاع على الدفاتر فى أى وقت .

أما المادة ١٠٣ فتنص على أنه يجب استخراج إيصال (من أصل وصورة بالكربون) لكل من ورد مبلغاً من المال وكذلك يجب الحصول على إيصال من كل من استلم مالاً وفاتورة بكل ما يشترى .

وتشير المادة ١٠٤ إلى انه إذا زاولت الشعبة (أو المنطقة أو المكتب الإدارى) نشاطا يدر ربحاً كعمل أو مدرسة أو مستوصف أو محل تجارى واستخدمت فيه جزءا من أموالها فترسل نسبة ٢٠٪ من الأرباح السنوية إلى المركز العام عن الطريق الإدارى العادى مع عدم خصم الهيئة التالية لها أى مبلغ من هذه النسبة

بل تصل كلها إلى الصندوق العام مع التوضيح اللازم .

وبالإضافة الى اللائحة الأولى التى وضعها الإمام حسن البنا فمن المعروف أن هناك لائحة وضعها قادة الجماعة وساروا عليها بعد أن اعتمدها المرشد العام للجماعة بتاريخ ٣جمادى الآخر ١٣٩٨ الموافق ١٠ مايو١٩٧٨، فى اجتماعه المنعقد بتاريخ ٩شوال ١٤٠٢ الموافق ٢٩ يوليو ١٩٨٢وما يليها من الاقتراحات المقدمة لتعديل هذه اللائحة انتهى إلى إقرار النظام العام للجماعة فى شكل أبواب جاء فى أحدها أنه لا يصح للمرشد العام بشخصه ولا بصفته أن يشترك فى إدارة شركات أو أعمال اقتصادية حتى ما يتصل فيها بالجماعة وأغراضها صيانة لشخصه وتوفيراً لوقته ومجهوده على أن يكون له الحق فى مزاولة الأعمال العلمية والأدبية بموافقة مكتب الإرشاد العام .. و تتحمل الجماعة نفقات المرشد العام وفق اللائحة المالية الخاصة بالمتفرغين.

وهو الأمر الذى يعنى وجود لائحة مالية خاصة بالمتفرغين بالجماعة ، ولكن يبدو أن هذا الأمر سيظل سراً يخفيه قيادات الإخوان حتى عن قواعد الجماعة الذين يدفعون اشتراكاتهم شهرياً ولا يعلمون أين تذهب ، فى حين أنه وفقاً للائحة الجماعة ذاتها من اللازم على قياداتها إعلان الكشوف المالية الخاصة بالمتفرغين..

الفصل الثالث

أموال الإخوان

إذا كان الإخوان يصرفون بدلات تفرغ شهرية- كما هو واضح - فالسؤال الملح الذى يشغل بال الجميع هو: من أين تأتى الجماعة بالأموال التى تصرف بدلات التفرغ للقيادات منها ؟

تشير المعلومات إلى أن جماعة الإخوان المسلمين اهتمت منذ نشأتها بالمجال الاقتصادى، فعلى مستوى التصور النظرى يرى الإمام المؤسس حسن البنا أن جماعته يفترض أن تكون (شركة اقتصادية) مثلما هى دعوة سلفية وطريقة سنية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية.. وفكرة اجتماعية" أما على مستوى الممارسة فقد اتجه البنا مبكراً إلى تأسيس عدد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، وكانت السمة الأساسية لهذه الكيانات الاقتصادية أنها إما تتصل بشكل مباشر برسالة الإخوان وسعيها لتبليغها بأفضل وجه (مثل شركة الإخوان للطباعة والنشر) أو أنها كانت تتصل برؤيته الإسلامية الكبرى والشاملة والتى يمكن أن نراها أقرب ما تكون إلى جزء من مشروع لحركة تحرر وطنى ذات تأسيس إسلامى، وهو ما يمكن أن نجد صداه فى نوعية الاستثمارات التى توجهت لها الشركات الإخوانية كما فى شركة الإخوان للمحاجر، أو شركة الإخوان للغزل والنسيج التى أسسها فى وقت كانت مصر تمثل مورداً أساسياً للقطن الخام لمصانع بريطانيا .

و لكن لم يكن معروفاً على وجه الدقة هل كانت ملكية هذه الشركات والمؤسسات الاقتصادية للجماعة كما أعلنت السلطات التى صادرتها عقب قرار حل الجماعة عام ١٩٤٨، أم أنها كانت ملكية خاصة لبعض أعضائها كما يؤكد البنا نفسه فى آخر ما كتبه قبيل اغتياله فى (كتاب قضيتنا) أم أنها مختلطة بين هذا وذاك، مع العلم بأن الوضعية القانونية للجماعة وقتها كانت تسمح لها بتملك هذه المؤسسات والدخول فى النشاط الاقتصادى دون خوف أو مانع قانونى.

و بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تدم حالة التفاهم أو حتى التحالف طويلاً بين قادة الثورة وجماعة الإخوان، فوقع الصدام العنيف والفراق النهائى عام (١٩٥٤) وصدر قرار من مجلس قيادة الثورة بحل الجماعة ومصادرة مقارها وممتلكاتها،

وتبع ذلك توجيه أكبر ضربتين للجماعة منذ عام١٩٥٤و حتى عام ١٩٦٦ و التى أسفرت عن تغييب شبه تام لها عن الحياة العامة.

و لكن على أية حال فمن الصعب أن نتكلم عن أى نشاط أو مؤسسات اقتصادية للجماعة أو للإخوان فى العهد الناصرى فقد كان أقصى نشاط اقتصادى للجماعة هو جمع الأموال والتبرعات من داخل البلاد وخارجها للإنفاق على أسر المسجونين والمعتقلين، إذ فضل الكثير من رجال المال والأعمال الابتعاد عن الجماعة وترك مسافة بينهم وبينها كما فعل المهندس طلعت مصطفى على سبيل المثال، كما ذاب عدد من الإخوان الذين كانوا يعملون فى مجال الاستثمار فى عدد من المؤسسات والشركات الاقتصادية الكبرى فى هذه الفترة وخاصة شركة المقاولون العرب التى أسسها المهندس الراحل عثمان أحمد عثمان والذى كان متعاطفاً مع الإخوان بسبب علاقته القديمة بالجماعة قبل الثورة وقدم لكثير من أعضائها الدعم والمساندة المالية كما استعان ببعض أعضائها فى مشروعاته خارج مصر وخاصة فى ليبيا والسعودية وفى الأخيرة تلقى دعما كبيرا من النخبة الإخوانية التى كانت قد استقرت فى الخليج.

و فى هذه الفترة نستطيع ان نرصد أن من بين مئات الإخوان المهاجرين أو الهاربين خارج البلاد كان هناك عدد من المعروفين بنشاطهم الاقتصادى وعملهم فى مجال الاستثمار من أبرزهم المهندس عبد العظيم لقمة، والمهندس يوسف ندا ، والمهندس حلمى عبد المجيد، والمهندس مصطفى مؤمن الذى كان قد خرج وقتها من التنظيم ويتردد أن عاكف المغربى صاحب مؤسسات المغربى للبصريات المعروفة فى الخليج كان من بين هؤلاء قبل أن تتقطع علاقاته مع الإخوان. وكان خروج هؤلاء الإخوان من مصر بمثابة الفرصة لبناء شركات ومؤسسات اقتصادية ناجحة.

ومع وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وتولى الرئيس أنور السادات الحكم شهدت مصر نهاية عهد كامل كان من أبرز ملامحه الدور المركزى للدولة فى الاقتصاد ليبدأ السادات ما عرف بسياسة الانفتاح وما ترتب عليها من انسحاب الدولة من عدد من القطاعات الاقتصادية المهمة ليملأ فراغها طبقة تشكلت من رجال المال والأعمال الذين كانوا من أهم نجوم حقبة السبعينيات " حقبة الانفتاح"، وكان لطيور الإخوان المهاجرة ورجال أعمالهم من ذلك نصيب وافر فسريعاً ما جذبت سياسات الانفتاح رأس المال الإخوانى فى المهجر ليستثمر فى

عدد من المجالات كان يميزها أنها أولا تملأ فراغ انسحاب الدولة وثانيا كانت تلبى احتياجات الطلب الاستهلاكى الكبير الذى عرفته مصر فى عهد السادات.

و قد استطاعت الاستثمارات الإخوانية والإسلامية أن تتركز فى مجالات عدة فى تلك الحقبة و هى تلك التى كانت الدولة تعانى عجزاً شديداً فيها وبحاجة لتدخل القطاع الخاص و تمثلت هذه المجالات فى قطاع الإسكان الذى كان بحاجه إلى تلبية الطلب المتزايد بفعل الكثافة السكانية التى كانت قد قاربت على قفزة عالية، وقطاع الصحة حيث لم يكن للدولة وقتها بنية تحتية قوية من المستشفيات والمؤسسات الطبية، وقطاع التعليم الذى بدات تنهار منظومته الرسمية حتى كادت تعجز عن توفير القدر المعقول من الجودة، وقطاع النقل والمواصلات والذى كان على وشك الانهيار، وكذلك السلع الغذائية التى شهدت نقصاً كبيراً.وتقريباً كل القطاعات الخدمية والاستهلاكية التى تأثرت بالانفجار السكانى وبالانسحاب السريع للدولة.

ومنذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بدأت عودة رأس المال الإخوانى المهاجر أو المولود فى المهجر، وظهرت بدايات تشكل طبقة من رجال الأعمال والمستثمرين الإخوان، كما ظهرت أيضاً شبكة من المؤسسات والشركات الاقتصادية وثيقة الصلة بالإخوان، فتأسست شركات الإسكان والاستثمار العقارى وشهدت نمواً مذهلاً، ومؤسسات الرعاية والخدمات الصحية خاصة فى مجال الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية، والمؤسسات التعليمية الخاصة وتحديداً المدارس والمستلزمات التعليمية، وشركات استيراد وتجارة السيارات، وشركات تجارة السلع الغذائية.وكان واضحاً أنها كلها تتفق مع مطالب السوق الاستهلاكية المتعاظمة فى هذه الفترة وأنها تغطى انسحاب الدولة وتملأ فراغها بما حال وقتها دون ظهور كل الآثار السلبية لهذا الانسحاب الذى كان جديداً ومؤلماً على المواطن المصرى.

وبعد ذلك بقليل دخلت الاستثمارات الإخوانية مجال السياحة خاصة السياحة الدينية حيث تزايد التدين وتزايد الطلب على الحج والعمرة فى تلك الفترة، بالإضافة إلى الإدارة والتطوير والتدريب، والإلكترونيات وتقنية المعلومات وغيرها من المجالات التى تلتقى واحتياجات المجتمع المصرى الآخذ فى الانفتاح على العالم فى هذا الوقت، وكان المهندس خيرت الشاطر صاحب المبادرة دائماً فى الدخول لهذه المجالات الجديدة، فقد كان أول رجال الأعمال الإخوان دخولاً إلى

مجال الإدارة حيث أسس مركز الأمة نهاية الثمانينيات و منه الى مجال الحاسب الآلي حيث أسس شركة أنظمة الحاسب الآلي (سلسبيل) ..

ويعكس الاستثمارات الإخوانية فى زمن المرشد المؤسس للجماعة حسن البنا والتى كانت جزءاً من مشروع استقلال وطنى حيث كان ينظر إلى تأسيس شركة للغزل والنسيج فى زمن الاحتلال البريطانى على أنه أقرب لقرار تأميم قناة السويس .. علي العكس كانت الاستثمارات الإخوانية فى حقبة الانفتاح استهلاكية فى طابعها العام وهو ما تأكد وبدا أكثر وضوحاً مع تحول القطاع الأكبر من شركات الاستثمار العقارى الإخوانية منذ عقد التسعينيات للاستثمار فى الإسكان الفاخر والقرى السياحية التى امتلأ بها الساحل الشمالى..

ورغم أن العقدين الأخيرين شهدا تكون طبقة من رجال المال والأعمال الإخوان والإسلاميين خاصة من هم من خارج الإخوان، ورغم أن هذه الطبقة كان لها تأثير لا بأس به فى الوضع الاقتصادى لمصر كما فى تجربة شركات توظيف الأموال مثلا؛ إلا أنها لم تستطع أن تعلن عن وجودها مؤسسياً أو عبر كيانات اقتصادية صريحة، على غرار نظيرتها فى دول أخرى مثل تركيا التى أسس فيها نجم الدين أربكان تجمع لرجال الأعمال الإسلاميين الذين ينحدر معظمهم من هضبة الأناضول فيما سمى باتحاد رجال الأعمال والصناعيين المستقلين "الموصياد" ..

وسواء أكان ذلك لأسباب تتصل ببنية جماعة المال والأعمال الإسلاميين أو لطبيعة المناخ السياسى فى مصر والذى لا يسمح بنشوء مثل هذه التكتلات فقد كانت المحصلة واحدة: وهى ضعف تأثير جماعة المال والأعمال فى القرار السياسى فى داخل تنظيم الإخوان فضلا عن مجمل الوضع السياسى.

ولكن يأتى المهندس خيرت الشاطر باعتباره الاستثناء الأبرز فى هذا المجال، فالرجل الذى عرف بنجاحه فى مجال المال والأعمال تمتع بقدرات تنظيمية فائقة دفعت به على قمة الهرم التنظيمى للجماعة كنائب ثان لمرشدها وجعلت منه القيادى الأول الذى يجمع بين قوة المال وسلطة التنظيم.

فقد كان خيرت الشاطر أبعد من رجل أعمال، وأكبر من مجرد قيادة تنظيمية لها رؤية فى تطوير الجماعة وإصلاحها داخلياً، بل هو مزيج نادر منهما ومن ثم فيصح القول باستثنائية هذا الرجل موقعاً وتأثيراً فى جماعة الإخوان المسلمين.

و من خلال ذلك يمكننا تحديد عدة أسباب تجعل الكثيرين يخلطون الأمور فى

تقدير حجم القوة الاقتصادية للإخوان المسلمين، أول تلك الأسباب يتمثل فى الحظر القانونى للجماعة الذى يحول دون معرفة دقيقة بحجم عضويتها ودقة انتساب البعض لها أو خروجهم منها خاصة فى ظل الشائعات التى تكثر فى أوساط رجال الأعمال وما يعرف به رجال الأعمال أنفسهم من خوف طبيعى فيما يتعلق بتحالفاتهم وشبكات علاقاتهم فضلاً عن ارتباطاتهم السياسية، وإذا كان " رأس المال جبان " كما يقول المثل الأكثر شيوعا فأصحابه لهم من هذه الصفة نصيب زاد منه أو نقص !.

و يتضح من ذلك أن غياب الدقة فى تقدير القوة الاقتصادية للإخوان سببه الخلط بين الجماعة وأفرادها ومن ثم الخلط بين ما يمكن أن يعد أموال الجماعة واستثمارات خاصة بها وبين أموال أفرادها واستثماراتهم. وهو ما كان مسئولا عن الخطأ الشائع فى حجم ما يعود للجماعة من استثمارات وأنشطة اقتصادية.

والواقع أنه منذ حظر الجماعة قانونياً فى بداية الثورة، لم يعد لجماعة الإخوان استثمارات خاصة بها كتنظيم إلا ما يتصل بنوعية معينة من الاستثمارات التى تتسم أولاً بأنها محدودة فى رأسمالها وأنها ثانياً لصيقة بطبيعة الجماعة الرسالية كجماعة دعوية، وهو ما يجعل القيمة الرمزية لمؤسسات الجماعة الاقتصادية أكبر بكثير من وزنها الاقتصادى مثلما هو الحال فى شبكة المدارس الإسلامية الخاصة ودور النشر الإسلامية التى تعود ملكيتها الحقيقية للجماعة رغم أنها ولأسباب قانونية مسجلة باسم بعض رموزها وقادتها كما فى دار الدعوة ومدارس المدينة المنورة بالإسكندرية أو دار التوزيع والنشر الإسلامية ومدارس الرضوان بالقاهرة، رغم أن الأمر تطور لاحقاً وظهرت استثمارات إخوانية خاصة فى مجال النشر والتعليم يمتلكها أصحابها وليس الجماعة.

ويمكن القول إن ما تمتلكه الجماعة واقعياً من مؤسسات اقتصادية يدور بالأساس فى إطار نمط محدد من الاستثمارات المحدودة و يتناسب مع وضعية الحظر القانونى وإمكانية الملاحقة والمصادرة فى أى وقت، إضافة إلى طبيعة عائده الفكرى والثقافى البالغ التأثير.

كما يمكن القول بل والجزم بأنه ليس لجماعة الإخوان استثمارات اقتصادية كبيرة، وأن غالبية المؤسسات الاقتصادية التى تعرضت للملاحقة الأمنية

والقانونية هى فى غالبيتها الساحقة استثمارات لأفراد من الإخوان أو لقيادات فى قمة الهرم التنظيمى للجماعة كما هو الحال فى استثمارات الشاطر خيرت الشاطر وحسن مالك أو استثمارات الثائى الأقدم والأكبر سنا يوسف ندا وغالب همت.

وإذا قلنا أن ملكية هذه الأموال والاستثمارات لا ترجع للجماعة كتنظيم وأن ملكية رجال الأعمال مثل الشاطر ومالك والحداد وغيرهم هى ملكية حقيقة وليست صورية يظهرون فيها كواجهة قانونية لجماعة محظورة، فإن هذا لا ينفى أنها يمكن أن تمثل رصيدا للجماعة يعزز من قدرتها وإمكاناتها المالية والاقتصادية وذلك من خلال النسبة الشهرية التى يدفعها رجال الأعمال كأعضاء عاملين بالجماعة و التى تصل إلى ٨٪ كحد أدنى شهرياً من الدخل الكلى أو من خلال مساهمات خاصة لرجال الأعمال والبيزنس تعرف بسهم أو نصيب الدعوة؛ وهو التزام طوعى للعضو الذى يعمل فى الاستثمارات و هو أقرب ما يكون إلى النذر الذى يلزم نفسه بالوفاء به فى صورة تبرع للجماعة أو تمويل لأحد أنشطتها أو إنفاقاً على وجه من وجوه عملها أو لجنة من لجانها الداخلية.

بالإضافة لذلك فقد يحدث أن تشجع الجماعة بعض أعضائها أو (على وجه أدق) تشجع مبادرات بعض الأعضاء ممن يعملون فى مجال المال والأعمال على الاستثمار فى مجالات تعود بالنفع على الجماعة من حيث تنظيمها أو رسالتها، ولكن هذا لا يجعل من هذه الاستثمارات ملكية للجماعة أو يجعل ملكية هؤلاء الأعضاء صورية لهذه الاستثمارات، وهو ما ينطبق مثلاً على أموال بنك التقوى واستثماراته. فقد كان البنك مشروعاً خاصاً بأعضائه ممن كانوا فى غالبيتهم أعضاء بل وقيادات كبيرة فى الجماعة، ولم يكن للجماعة أى نصيب فيه رغم تشجيعها لدخول هؤلاء الأعضاء/المستثمرين فى هذا النمط من الاستثمارات خاصة وهو يحقق لها رغبتها فى تأسيس بنوك إسلامية وتعميم هذا النمط من البنوك وجعله واقعا يجسد رؤيتها فيما ترى أنه الشكل الإسلامى الأمثل للعمل المصرفى.

والمفارقة أن الخلط بين أموال الجماعة كتنظيم وأموال أفرادها ممن يعملون فى مجالات المال والأعمال ليس ناتجاً فقط عن الحملات الدعائية المضادة للجماعة من قبل خصوم سياسيين وأيديولوجيين من مصلحتهم التخويف من الجماعة وقدراتها الاقتصادية، بل كثيراً ما يأتى من قبل بعض رجال المال

والأعمال داخل الجماعة نفسها رغبة فى تسويق بعض مشروعاتهم وإعطائها قدراً من الشرعية أو قدرة على الرواج خاصة مع ما تمثله الجماعة من حضور وانتشار فى شرائح وطبقات اجتماعية تصلح لأن تكون سوقاً مستهدفاً لأى مستثمر أو رجل أعمال. ويحدث فى بعض الأحيان أن ذلك الربط بين أموال أعضاء الإخوان وجماعتهم يأتى فى سياق التحلل من الالتزامات المالية فى حال فشل هذه الاستثمارات أو ضياعها باعتبارها "خاصة بالدعوة"! وربما للتخفيف من وطأة ذلك خاصة إذا ما راحت ضحية لضربة سياسية أو أمنية.

و يرى البعض أن الأحكام القضائية التى قضت بها المحكمة العسكرية على عدد من رموز جماعة الإخوان لها تأثير سلبى مؤكد على الحالة المالية للجماعة خاصة أن اكثرها تعلق باشخاص يمثلون داعماً اقتصادياً أساسياً لها، حيث إن الضربة قد طالت ٢٤ شركة للدواء والتوكيلات التجارية والسياحة والمقاولات والتعليم والنشر واستصلاح الأراضى و صدرت احكام بالسجن ضد١٥ رجل أعمال .

"الدوائر الاقتصادية"

و يؤكد المحللون أن الدائرة الأكثر تضررا داخل الجماعة هى دائرة المال والأعمال والتى ستتأثر إلى حد كبير ليس بغياب هذا العدد من أعضائها أو الضرر الذى أصاب جزءاً لا بأس به من بنيتها التحتية فقط ، بل سيكون الأثر الأكبر فى غياب خيرت الشاطر العقل المفكر وصاحب أهم دور فى تنمية مبادرات الاستثمار والنشاط الاقتصادى بين الإخوان المسلمين إضافة إلى الدينامو المحرك حسن مالك الأكثر قدرة على جلب الاستثمارات وفتح الأسواق الجديدة لرأس المال الإخوانى. فقد كان الشاطر مسئولاً إلى حد كبير عن إطلاق معظم المبادرات الاقتصادية داخل القواعد الإخوانية سواء بالتشجيع أو المشاركة أو فتح آفاق جديدة وإتاحة فرص أوسع للاستثمار أمام الوافدين الجدد من الإخوان على مجال المال والأعمال، بل وكانت له مبادرة للارتفاع بالوضع الاقتصادى للإخوان كجماعة وكأفراد أيضاً ربما تحتاج وحدها إلى تحليل منفرد.

أما الدائرة الثانية التى تأثرت بهذا الوضع ايضاً فهى رأس المال الإسلامى المصرى الذى يلتقى فيه الإخوان مع مستثمرين ورجال أعمال إسلاميين من

خارج الجماعة وستكون الضربة بمثابة تكرار لما جرى مع شركات توظيف الأموال بما يزيد من احتمال خروج قدر كبير من هذه الاستثمارات إلى مناطق أخرى ، خاصة أن احتمال التوسع فى مطاردة رأس المال الإخوانى يمكن أن يطال من هم خارج التنظيم للاشتباه أو الشراكة وقريب من ذلك ما وقع مع عبد الرحمن سعودى.

وتبقى الدائرة الثالثة وهى شبكة الاستثمار الإخوانية والإسلامية التى تمتد خارج مصر لتتصل بمؤسسات وشركات كبرى خاصة فى الخليج وتركيا والتى تضررت كثيراً بالضربة التى وجهها النظام للإخوان خصوصا سجن حسن مالك صاحب الدور الأبرز فى نسج هذه الشبكة خاصة مع رجال الأعمال الأتراك، خاصة بعدما أشيع سابقاً عن انسحاب رأس مال تركى يقدر بمبلغ ٣٦٠ مليون دولار كانت تتجه للاستثمار فى مدينة ٦ أكتوبر معظمها كان قد تم الاتفاق عليه على هامش المؤتمر الاقتصادى لاتحاد رجال الأعمال والصناعيين المستقلين الذى عقد فى تركيا نهاية عام ٢٠٠٦ وكان مخصصاً لقضية الاستثمارات البينية الإسلامية والذى شارك فيه حسن مالك والتقى على هامشه برئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان وعدد من وزراء حكومته.

"اعتراف اخوانى"

على الرغم من أن الإخوان يرفضون -دائماً- الحديث عن أنشطتهم الاقتصادية إلا أن أحد مؤسسى الجهاز السرى وهو الأستاذ محمود الصباغ فى كتابه (حقيقة النظام الخاص ودوره فى دعوة الإخوان المسلمين) -والذى كتب مقدمته الأستاذ مصطفى مشهور عندما كان مرشدا للجماعة - كتب فى الصفحة ١٥٠ من كتابه قائلا: "لم يقتصر تفكير النظام الخاص على التدريب على الأسلحة والقنابل التقليدية... بل فكر فى صناعة مايستطيع تصنيعه محلياً من المتفجرات التى لاتتوافر فى الأسواق مثل قطن البارود فقد تم إنتاجه بنجاح وكذلك ساعات التوقيت التى تحدد وقت انفجار العبوة الزمنية ..

فقد تم تطوير الساعات العادية إلى ساعات زمنية لتفجير العبوات ولأن الجماعة كانت بحاجة إلى كميات كبيرة من المتفجرات فقد اتجه تفكيرنا إلى تصنيع قطن البارود على نطاق واسع وكان لابد لذلك من مكبس هيدروليكى كبير ومن ثم اتجه تفكيرنا إلى إنشاء مصنع للبلاط لايعمل فيه إلا أعضاء الجهاز

الخاص بحيث ينتج البلاط على أساس تجارى يضمن له صفة الاستمرار وفى الوقت نفسه يستخدم مكبسه فى إنتاج قوالب قطن البارود وقد قمت شخصياً بشراء المكبس من السوق وتم إنشاء المصنع فى ميدان السكاكينى بصفته أحد مصانع شركة المعاملات الاسلامية وتمت تجربة الإنتاج فى نسف قطعة من قضبان السكة الحديد وتحقق نجاح التجربة ..

"غول اقتصادى"

كشفت أوراق القضية رقم ٩٦٥ لسنة ٢٠٠٦ أمن دولة عليا عن تحول جماعة الإخوان المسلمين إلى "غول اقتصادى"كبير لا يمكن تجاهله بأى حال من الأحوال.

وتضم قائمة الشركات التى جرى فحصها على ذمة القضية ما يؤكد تنوع الاستثمارات الإخوانية وتشابكها بين الداخل والخارج :

(١) شركة فيرجيينا للسياحة: أسسها حسن مالك وانبثقت من شركة أخرى فى الولايات المتحدة سبق أن أسسها إخوانى مصرى هو محمد عبد العال وشاركه فيها مصطفى ندا شقيق يوسف ندا ثم تنازلا عنها لحسن مالك.. وتملك هذه الشركة قرية سياحية تسمى (الياسمين) فى طريق مرسى مطروح.

(٢) الشركة المصرية للتجارة والتوريد (رواج) التى تملك توكيل مفروشات وأثاث استقبال التركية ويملكها حسن مالك أيضاً.

(٣) توكيل صرار للملابس التركية الجاهزة وهى نوعية من الملابس الأنيقة الغالية التى لا يقل ثمن البدلة الرجالى منها عن خمسة آلاف جنيه.

(٤) محلات العباءة الفريدة ومحلات العباءة الشرقية وتوكيل لماركة الملابس الكاجوال الشهيرة باسم داليدرس.

(٥) شركة (حياة) للأدوية ويشترك فى ملكيتها خيرت الشاطر ومحمد محمود حافظ وأحمد محمود أحمد شوشة وأحمد محمد عبد الرحمن وهو هارب وشريك جزائرى يسمى زكريا بومعراب.

(٦) شركة (التنمية العقارية) ويملكها عبد الرحمن سعودى وهو أصلاً طبيب بشرى لكنه احترف العمل فى المقاولات.

(٧) شركة (إم سى آر) للمقاولات وتعمل فى قطر وجيبوتى ويسهم فيها خيرت

الشاطر وأحمد شوشة وأسعد الشيخ.. وهو سورى الجنسية.

(٨) شركة (المدائن) للإنشاءات ويشارك فيها خيرت الشاطر وأحمد شوشة وأسعد الشيخ أيضا.

(٩) دار الطباعة والنشر الإسلامية وهى فى مدينة العاشر من رمضان وتضم مساهمين لا حصر لهم بعضهم من الرعيل الأول للجماعة ويديرها أحمد أشرف عبدالوارث وحسن زلط وهو متهم هارب.. وتتولى هذه الدار طباعة كل ما يخص الجماعة من كتب ومنشورات ودعايات انتخابية.

(١٠) شركة (السلام) للمواد الغذائية ويملكها خالد عودة فى أسيوط (ابن عبد القادر عودة الذى أعدم فى السنوات الأولى لثورة يوليو) وهو يملك أيضاً شركة (طلائع الإيمان) وغيرها من الشركات الصغيرة فى أسيوط ايضا.

وهناك شركات أخرى فى المقاولات والبرمجيات والاتصالات.

الفصل الرابع

الخرباوى :
البدلات تزيد على ٢ مليون شهرياً

يعد القيادى الإخوانى السابق ثروت الخرباوى أحد أبرز الوجوه التى تنتقد جماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى أنه يمتلك الكثير من الأسرار الداخلية للجماعة التى ربما يكون للكشف عنها ظروف زمنية مغايرة للواقع الآن.

الخرباوى اعترف بوجود بدلات تفرغ تصرف لبعض قيادات الإخوان وكشف العديد من الأسرار عن النواحى المالية للجماعة فى شهادته عن (وثيقة بدلات التفرغ) :

وتحدث الخرباوى فى لقاء خاص عن الإخوان فقال : تعبير التنظيمات الشرعية لم يطرح فى الوجود السياسى بشكل واضح إلا فى بداية الثمانينيات لكن لوعدنا لوجدنا أن جماعة مثل جماعة الإخوان المسلمين أو الجمعية الشرعية أو جمعية أنصار السنة المحمدية أو الجمعيات الإسلامية كانت موجودة داخل المجتمع المصرى فى العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى وكانت هذه الجمعيات لها شرعية وكان إشهارها سهلا جداً وبسيطاً وكانت تشهر وفقاً لقانون الجمعيات .. وقتئذ كانت القوانين تنظم عملية تمويل هذه الجمعيات واشتراكاتها وتلقى التبرعات فكانت المساءلة وفقاً لمنظومة قانونية صحيحة، لكن بعد ذلك حدث أن الجمعيات اليسارية والجمعيات الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين التى كانت جمعية وقتها وسجلت بالشئون الاجتماعية حدثت خلافات بينها وبين النظام الحاكم وهذه الاختلافات أدت إلى قيام الثورة بحل جمعية الإخوان المسلمين بعد ذلك وأدى ذلك الى صراع حول الشرعية أى أن الجمعية تأخذ صفة الشرعية من جديد وأن يكون لها دور مؤثر فى الوجود السياسى ولا يكون دور الجمعية مؤثراً إلا إذا كان لها ميزانية مالية وذلك لتحقيق أغراضها اياً كانت هذه الأغراض.. ولكن ما حدث أن جماعة الإخوان المسلمين اصطدمت بالنظام الحاكم فى الخمسينيات والستينيات فغابت عن التأثير وغابت عن الساحة فلم يدر حديث حول تمويل الجماعة اللهم إلا ما قيل عن إعانات مالية كانت تعطى بشكل أو بآخر لأسر المحبوسين من الإخوان المسلمين وقتها كان النظام الحاكم يقوم بتضييق الخناق على الجماعة حتي عادت جماعة الإخوان المسلمين فى السبعينيات لتحصل على فرصة الشرعية

بشكل أو بآخر او حتى شكل قانونى تبيح لها فرصة التصالح مع القانون لأنه لن يقبل ابداً بوجود مؤسسة داخل الدولة تعمل دون أن يكون لها غطاء شرعى .. وفى عهد (السادات) سمح لهم بالتواجد ليحصل منهم على بعض الفوائد واستمرت الجماعة في العمل دون شكل قانوني .. وقد شبهت جماعة الإخوان بأنها مثل "الديناصور" جسم كبير جداً ومتشعب ومنتشر امتدت أيديه الى كل قرية وكل مكان فى مصر وهذا الديناصور يحتاج إلى دم لكى يتحرك ويؤثر فكيف يتدفق اليه الدم؟ وهذا هو السؤال الذى طرحته كيف يدير أموره المالية فالدم هو المال الذى يحرك الجهاز العصبى للإخوان المسلمين ويحقق لهم أهدافهم فالجماعة تفرض اشتراكاً شهرياً علي أعضائها وهذا الأمر كان قائماً بالاختيار أيام حسن البنا وأصبح الآن امراً اجبارياً ..

ويدأ الخرباوى مستطردا فى توصيف الاشتراك الشهرى قائلا: هو أن يقوم كل فرد من جماعة الإخوان المسلمين بإعطاء نسبة مئوية شهرية قدرها ٨٪ من اجمالى دخله وليس صافى دخله فمثلاً هناك شخص يتقاضى راتباً قدره ١٠٠٠جنيه فى الشهر فلابد أن يدفع ٨ ٪ من الدخل الكلى قبل أن يدفع منه ريجار مسكنه ويستثنى من ذلك الذين لا يكتسبون وليس لهم دخل مثل الطلاب .. وهناك من يقول من داخل الإخوان أن عددهم مليون وآخرون يقولون عددنا ٢ مليون وهناك من يقول أعداداً أقل أو أكثر من ذلك .. ومن خلال معرفتى شخصياً فعدد الإخوان المسلمين فى مصر لا يقل عن نصف مليون تقريباً فهم لا يزيدون على ذلك ولا يقلون يستثنى منهم تقريباً فى سداد الاشتراك الشهرى ١٠٠ ألف وهم الطلاب ومن لديهم ظروف خاصة ويتبقى ٤٠٠ ألف هم الذين يدفعون الاشتراك الشهرى الذي يختلف من فرد إلى آخر فأنا كان معى أفراد فى أسرتى بالجماعة كان منهم من يدفع ١٠٠ جنيه شهرياً وآخر يدفع ٢٠٠ جنيه وهذا الكلام منذ عشر سنوات .. والاشتراك الشهرى يختلف من مكان إلى آخر ففى المطرية مثلاً أكثر الإخوان موظفون محدودو الدخل أما فى مصر الجديدة مثلاً فالأمر مختلف .. وحالياً أنا أعرف أن هناك افراداً يدفعون عشرين ألف جنيه شهرياً لأن دخلهم كبير لكن سنقيس الاشتراك الشهرى على متوسط ١٠٠٠ جنيه مرتب كل فرد فى الإخوان المسلمين ولو حسبنا كل ذلك وقلنا أن عدد الإخوان نصف مليون شخص سيكون الناتج ٤٠ مليون جنيه دخل الإخوان فى الشهر وفى السنة حوالى ٤٨٠ مليون جنيه وهذا إجمالى دخلهم من بند واحد

فقط هو الاشتراكات وهذا هو الركيزة الأساسية التى يعتمد عليها الإخوان .. وهناك ميزة مهمة انك لا تجد احداً يتهرب من الاشتراك الشهرى او يغالط فيه لأن الفرد فى الجماعة يدفع ما يقدره بنفسه معتقداً أنه يوجه أمواله فى سبيل الله لأنه يظن أن بعض هذه الأموال تذهب الى تدعيم حماس فى فلسطين ورفع راية (لا إله إلا الله) ويظن من يدفع ايضاً أن جزءاً من الأموال يذهب لتحسين العشوائيات..

وهناك جزء آخر من مصادر الدعم وهو الزكاة فيأتى البعض فى جماعة الإخوان المسلمين ويقول ياجماعة هناك بند فى زكاة المال يقول جزءاً منها "فى سبيل الله" وقد ذهب الفقهاء إلى أن عبارة (فى سبيل الله) تتصرف الى مصارف كثيرة منها مثلاً دعم من يخوض انتخابات مجلس الشعب حتى يرفع راية (لا إله إلا الله) ومنها مثلاً من يدخل النقابات المهنية لرفع راية (لا إله إلا الله) ومنها كذا وكذا فمن لديه زكاة مال متبقية يتبرع بها لجماعة الإخوان المسلمين وقد أفتى بذلك الشيخ محمد عبدالله الخطيب.. وهناك بند آخر اسمه بند الصدقات يعنى أننى مثلا أنا دفعت الاشتراك الشهرى والزكاة وأريد أن أتصدق فى سبيل الله فأدفع أيضاً للإخوان.. وبالتالى هناك جزء كبير جداً من دخل الإخوان المسلمين مصدره أعضاء الإخوان أنفسهم .. ولكن المشكلة أن هذا الدخل ليس عليه رقابة من أحد؟

ويرى الخرباوى أن المشكلة هنا ان جماعة الإخوان المسلمين جماعة ليست شرعية وليس لها نظام مالى داخلى منضبط وهناك ركن من أركان البيعة فى الإخوان المسلمين اسمه (الثقة فى القيادة) فالشخص الذى يدفع الاشتراك يجب أن يثق فى القيادة لأنها قيادة لا شائبة عليها وكأنها جماعة مقدسة إضافة إلي أنها منغلقة على ذاتها لا يستطيع أحد من خارجها أن يطلع على ما فيها ولا يستطيع أحد من داخلها أن يعرف ما يجرى فيها.. وأنا اتحدى أى فرد فى جماعة الإخوان المسلمين يعرف ما هى ميزانية الجماعة وأين تذهب بدلات التفرغ وهل يستحقه أم لا ؟.. لأن مسألة بدل التفرغ أدت إلي مصائب كثيرة فهناك ناس فى الجماعة تتقاضى بدل تفرغ من باب رضا بعض الشخصيات القوية ومن باب تحييد بعض الأشخاص ومن باب تكريم بعض الشخصيات القديمة.. وللأسف الإخوان أصبحوا يقبلون هذه الأموال ويعتبرونها بركة ولذلك فميزانية الإخوان التى ذكرناها من قبل تذهب منها مبالغ أظن أنها تزيد على ٢

مليون جنيه شهرياً بدلات تفرغ لأفراد فى مناطق كثيرة وتحدث بينهم معارك بسبب بدلات التفرغ..

وتحدث الخرباوى عن وثيقة بدلات التفرغ قائلاً:الله اعلم مدى صحة الأرقام التى بالوثيقة هل قليلة أو كثيرة او مبالغ فيها لكن لا شك أن بعض الأرقام صحيحة فأنا عندما كنت فى الإخوان وصل إلى ما وصل إلى هؤلاء وجلست مع أحد المسئولين فى الجماعة وكان هو مسئول التربية فى منطقة القاهرة وكان معى فى اسرتى وهو رجل ذو خلق وقلت له أن الشيخ الخطيب يتقاضى مبلغ عشرة آلاف جنيه بدل تفرغ و هذا الرجل عمل فى الخارج وكسب كثيراً وكان يسكن فى شبرا ثم انتقل الى فيلا فى المقطم فكيف يقبل أن يتقاضى بدل تفرغ فأجاب قائلاً أن الشيخ الخطيب كانت الدعوة محتاجة إليه فتم الاتصال به من قيادات الإخوان وقال الشيخ الخطيب لقيادات الجماعة إننى اتقاضى مبلغاً من عملى فكانت إجابة قيادات الإخوان بأننا سنعطيك مثل ما تأخذ من عملك فرجع بالفعل.. وقال المسئول لى إن هذا الرجل أى الشيخ محمد عبدالله الخطيب رجع الى مصر من أجل الدعوة فمن المنطقى أن يتقاضى ما كان يتقاضاه بالخارج.. فقلت للمسئول (أنا معك لكن الشيخ الخطيب وقت أن حضر كان باق من الوقت على نهاية عقده بالخارج سنة او اثنتان فكم عمر الشيخ الخطيب الآن ؟؟ .. إنه تجاوز الثمانين من العمر وهذا الكلام حدث من حوالى ٢٠ سنة فانا كنت اسأل باعتبارى أدفع اشتراكاً شهرياً فهل الشيخ الخطيب سيظل يتقاضى البدل إلى ان يتوفاه الله ؟؟ .. وقلت له أن "هذا الكلام حرام وقلت أيضا إنني أعرف أن هناك آخرين من الجماعة يتقاضون بدل تفرغ وأعرف شخصيات فى نقابة المحامين يتقاضون بدل تفرغ ومنهم الأخ طوسون الذي يتقاضى بدل تفرغ وهو يملك معرض سيارات ..

وكانت إجابة المسئول علي كلامي (ياأخ ثروت يظل الأمر بيننا إلى أن أبحث فى هذا الأمر) .. وانتظرت حتي قابلته مرة أخري وقلت له (يا أخى الحبيب ماذا فعلت فى الأمر الذى تحدثنا فيه) .. فاجاب قائلا (إغلق الحديث فى هذه الموضوعات لأن الذى يتحدث فى هذا الكلام هو الشيطان فثق فى إخوانك ولا تفتح هذه الموضوعات)

يضيف الخرباوي : الإخوان لايستطيعون ان يفتحوا حساباً فى أحد البنوك باسم الجماعة فبالتالى أموال الإخوان توضع فى البنوك بأسماء افراد أو

شركات تابعة لأفراد من الإخوان المسلمين وهناك توكيلات تتيح لأفراد سحب هذه الأموال وقتما يريدون ومن هنا لا توجد ميزانية منضبطة ولا توجد شفافية والأموال تخرج بقرارات فردية لا رقابة عليها .. وأذكر ان هناك بعض الإخوة جاءوا إلى من بنى سويف بعد قراءتهم لبعض مقالاتي وتحاورنا الى الفجر فى موضوع بدل التفرغ واصيبوا بمفاجأة شديدة وقالوا نحن نعتقد أن هذا الأمر لا يحدث على الإطلاق وهذا الكلام غير صحيح وهدفه تشويه جماعة الإخوان المسلمين وأنكروا هذا الكلام ليس من باب المعرفة إنما من باب العاطفة فهؤلاء الشباب كانوا يرون أن الإخوان يعملون عملاً تطوعياً ..

وقلت لهم ارجعوا واسألوا وبالفعل سألوا واتضح لهم أن مسألة بدل التفرغ صحيحة وعلمت فيما بعد أن بعض هؤلاء الشباب تركوا جماعة الإخوان المسلمين بسبب هذا الأمر لأنهم صدموا واهتز عنصر الثقة لديهم فتركوا الجماعة..

ويؤكد الخرباوى فى شهادته أنه لا توجد لجنة تعمل على تنظيم أمر بدلات التفرغ فجماعة الإخوان المسلمين مثل الحزب الوطنى تعاني نفس الفساد الإدارى الموجود داخل الحزب الوطنى ومن هنا يمكن أن نطلق علي الجماعة أنها الحزب الوطنى فرع المعاملات الإسلامية ..

وكشف الخرباوى فى شهادته عن غياب عنصر الشفافية فى جميع الأمور وضرب مثلا ببرنامج حزب الإخوان الذي نقلوا بعض مواده من كتاب "الأحكام السلطانية" للماوردى فأنا لى صديق اسمه عاطف عواد قال لى أن البرنامج به تعبيرات غريبة جداً فى الصحفة ٤٠ .. منها على سبيل المثال (وسيعتمد الإخوان نظام الولايات السلطانية وبصفة خاصة ولاية الحكم وولاية القضاء والمال عن طريق أنظمة القطائع والحمى والتحجير والإحياء) ..

ماذا يعنى هذا الكلام وهل الإخوان يفهمون هذا الكلام ؟ ؟

وأنا أذكر عندما تحدث صديقى عاطف مع أحد قيادات الجماعة أقسم له أن هذا افتراء على جماعة الاخوان المسلمين فقال صديقي للقيادى الذى كان يتحدث معه هل معك البرنامج .. افتح صفحة ٤٠ واقرأ ما بها ولما فتح القيادى الصفحة تغير كثيراً ثم قال :

لابد أن الأخ الذى كتب هذا الكلام فاهم أكثر منى .. !!

وفى قواعد الإخوان عندما يتحاورون فى أى شىء وبعدما يتعبون من المناقشة

يقول أحد الجالسين : ياجماعة إخواننا فوق عارفين كل حاجة إخواننا فوق شايفين كل حاجة .. وأصبحت هذه المقولة طريقاً لإغلاق أى حوار .. وينطبق نفس الكلام علي النظام المالي للجماعة الذي يفتقد أي شفافية ..

الفصل الخامس

المليجى:
دخل الدعوة كبير
.. وحبيب:
الجماعة ليست بنكاً

يكشف الدكتور السيد عبدالستار المليجى ـ القيادى الإخوانى الذى يعتبر نفسه عضواً بمجلس شورى الجماعة فى حين ترفض قيادات الإخوان الاعتراف بذلك ـ فى شهادته العديد من المفاجآت خاصة فيما يتعلق بالوثيقة التى تتحدث عن وجود بدلات تفرغ يحصل عليها كبار قيادات الإخوان نظير عملهم الدعوى فالمليجى بمجرد أن عرضت عليه الوثيقة أخذ زمام المبادرة وبدأ فى التحدث قائلاً: هذا جيد لأن جميع التنظيمات الإسلامية الناجحة فى العالم وسعت مستوى الشفافية بداخلها، وأصبح أعضاء هذه التنظيمات يتصرفون ويتحركون بنوع من الحرية والراحة فحققت نتائج مبهرة، فالنموذج التركى مثلاً نموذج مفتوح ، وكذلك النموذج الماليزى، ولا يوجد فى الإسلام ما يمكن اخفاؤه فكله مشرف، والحديث عن ضرورة وجود مستويات من المعلومات خافية عن الناس يقلل من حركتهم...

وبدأ المليجى فى تفنيد الأسماء الواردة بالوثيقة قائلا:عندنا مثلاً الدكتور خالد جمال وهو الذى أبلغ بعض أعضاء الجماعة عن بدلات التفرغ التى يحصل عليها بعض القيادات، والدكتور خالد رجل ثقة ومن الإخوان الملتزمين وهو فى الأربعين من عمره الآن ، وعلى ما أذكر فهو يحمل درجة الدكتوراه ويعمل فى مرصد حلوان ، وهناك السيد النزيلى وهو المسئول عن الإخوان بمحافظة الجيزة أما حمدى إبراهيم فهو رئيس الاخوان فى شمال القاهرة ومن إخوان ١٩٦٥ وهو رجل أزهرى يقيم الشعائر فى أحد المساجد، والدكتور عصام العريان موجود باللجنة السياسية للإخوان، ولكنى أرى ان المبالغ التى يتقاضونها صغيرة بالنسبة لظروف الحياة، ولكنى أعلم أن هناك إخوانا أكثر فقراً من هؤلاء وبالتأكيد حينما يسمعون هذه الأرقام سيصابون بالألم النفسى، وفى الوثيقة مذكور أن الشيخ الخطيب يتقاضى ١٢ الف جنيه، وأنا أرى ضرورة إعادة النظر فى هذه البدلات تماشياً مع ما يمكن ان يتقاضاه الشخص فى عمله الحكومى اذا لم يتفرغ ؛ بمعنى أن يأخذ الفرد قدر ما كان يتقاضاه فى الحكومة قبل تفرغه، فمثلاً أى شخص مثل الشيخ الخطيب على المعاش يكون راتبه ألف جنيه فليأخذ

نفس المبلغ اذا لم يكن يأخذ من الحكومة فإذا زيد له هذا الراتب فلا يجب أن تكون الزيادة بهذا الشكل، ولدينا سابقة للإمام حسن البنا نفسه ولابد من معرفتها وتطبيق الدروس الواردة فيها، فالأستاذ البنا حينما انتقل من الإسماعيلية الى القاهرة طلب منه الإخوان أن يتفرغ للعمل الدعوى ويترك المدرسة التى كان يعمل بها فرفض فخصصوا له مائة جنيه فى الشهر فرفض أن يتقاضاها وقال لهم "سأتقاضى راتبى كمحرر فى جريدة الاخوان"، ولكن الجريدة لم تجن أية أرباح طوال سنتين، فرفض ان يأخذ أى راتب حتى أصبح مديناً بخمسمائة جنيه وهو مبلغ كبير وقتها، وعندما بدأت الجريدة فى جنى الأرباح أخذ البنا راتبه وهو نفس الراتب الذى كان يتقاضاه من عمله بالمدرسة وكان ٤٠ جنيهاً وهذا مقياس العدل، هذا هو حسن البنا الذى يتمسح باسمه معظم الذين يتقاضون رواتبهم من أموال الإخوان.

وفى شهادته يؤكد المليجى أن دخل الدعوة كبير، فأعداد الإخوان حالياً حوالى مائة ألف فى مصر على الأقل وهؤلاء يدفعون اشتراكات من رواتبهم، فعلى الأقل يدفع العضو ٥٠ جنيها شهرياً فيصبح دخل الدعوة من الاشتراكات حوالى خمسة ملايين شهرياً، بالإضافة الى وجود بعض الأعضاء لا يكتفون بدفع الاشتراكات فحسب بل يقومون بالتبرع للجماعة، بالإضافة الى الموجودين فى الخليج وأمريكا وأوروبا وكل هؤلاء يدفعون اشتراكاتهم لإخوان مصر، ومن المفترض أن تذهب هذه الاشتراكات والتبرعات لمصارف الدعوة الأساسية.

واكد المليجى ان نظام بدلات التفرغ موجود باللوائح لكن لابد من وجود ضابط لهذا الأمر، ويرى أن هذا الضابط يتلخص فى تخصيص بدلات تفرغ تكون بقدر ما يتقاضاه الشخص فى وظيفته الحكومية قبل التفرغ، أما العاملون فى القطاع الخاص فلا بدلات لهم، فلا يوجد تفرغ لهم فحتى الموجودين فى مكتب الإرشاد يظلون به حتى صلاة الظهر ثم ينصرفون لأعمالهم الخاصة فأين التفرغ فى هذا، بالإضافة الى ذلك فهو يرى أن هناك تعقيدا إداريا لا تتطلبه الدعوة ، ، وهذه التعقيدات تشبه الماكينة ذات التروس التى يأكل بعضها بعضاً، فهناك تحميل زائد من الإداريات والاجتماعات. والمنتج أقل بكثير، بينما إذا تكلمنا عن الدعوة فإن ذلك يعنى جلوس شخص أمام الجماهير ليرفع مستواهم الدينى، وهؤلاء معظم الخطباء والمحاضرين، وهم لا يمثلون أكثر من ٢٠٠ فرد فى الإخوان حاليا.

وتحدث المليجى عن الفيلات والقصور التى يسكنها بعض قيادات الإخوان وأشار الى وجود إدارى فى مكتب الإرشاد اسمه "أسامة" يمتلك شركة انشاءات اسمها شركة (الرواد)، وهو يبيع لأعضاء مكتب الإرشاد هذه الفيلات سواء كانت فى المقطم أو التجمع الخامس، والغرض ليس فى غنى الناس أو فقرهم، ولكن المطلوب هو ضرورة وجود قواعد يتم الالتزام بها فى جمع وتوزيع هذه الأموال، وألا تكون هذه الأموال سراً بين مجموعة بعينها دون الآخرين، والنظام المالى عندما فرض ما يسمى بالمراقبة والمتابعة لم يكن الغرض منه تخوين العاملين انما ليمنع وقوع أى خطأ وهذا حماية للأفراد وليس ضدهم.

واستطرد المليجى : النقطة التى يجب ان نركز عليها هى ضرورة وجود نظام لأموال الإخوان وأن يتم الإعلان عن هذه الأموال على نطاق واسع، وبعد ذلك كل شىء يمكن ضبطه وتقييمه، الإشكالية ان الجماعة ليس لها وجود وكيان رسمى وبالتالى فالشركات تقام بأسماء الأفراد لا الكيان، لذلك من الضرورى ألا يجمع الإخوان الأموال، فحينما تحتاج الجماعة إليها تطلبها، لكن لا يجب أن تقوم بتجميع هذه الأموال فتسبب لها مشكلة فى الاستثمار والاحتفاظ بها، فنظام دفع الاشتراكات الشهرية مستمر على "الفاضى والمليان" وتسبب فى تكديس أموال عند الإدارة، وهذه الإدارة ليس لها كيان قانونى حتى تدير هذه الأموال، فتصرفت على قدر عقلية الموجودين، لذلك فالحل ألا تجمع الأموال فى المركز العام الموجود بالقاهرة، بل في ترك كل محافظة تتصرف فيما تجمعه من اشتراكات لا أن ترسله إلي المركز العام الذي يعيد إرساله اليها من جديد، لكن هذا الأمر أصبح جزءا من آليات التنظيم السرى الموجود والمسيطر على الجماعة، ونحن لو خرجنا من براثن التنظيم السرى وتفكيره فكل أحوالنا ستنتظم وتنصلح، لكن العملية التنظيمية حتى الآن تدار بعقلية التنظيم السرى الحديدى القديم، وهناك جيل من الشباب دخل الإخوان وتعلم ذات الفكر، لذلك فهى لم تصبح مسألة جيل بل أصبحت مشكلة تفكير ومنهج.

وفى نهاية شهادته أكد المليجى أنه لا يشكك فيما ورد بالوثيقة ، فهذه الأموال تصرف بالفعل لكنها فى الحدود المعقولة بالنسبة لأموال الجماعة وبالتأكيد هؤلاء الأفراد الذين وردت اسماؤهم يتقاضون أموالا لأنه يراهم كثيراً فى مكتب الارشاد ويراهم كثيراً يدافعون عن الباطل الذى يصدر من بعض الإخوان بل والاحظ أنهم "محموقين" أكثر من اللازم، وعموماً بدون هذه الوثيقة فالمعروف أن

هناك متفرغين يتقاضون أموالاً من الإخوان والمطلوب أن يعلن الإخوان عنهم وعن قيمة ما يتقاضونه.

■■■

ومن شهادة المليجي ننتقل إلي شهادة الدكتور محمد السيد حبيب النائب الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين - سابقاً - وهو من أكثر القيادات الإخوانية انفتاحاً على جميع التيارات الفكرية والسياسية الموجودة فى مصر، ويعده البعض الأكثر عقلانية وهدوءاً داخل صفوف الجماعة فمن الصعب جداً استفزازه او استدراجه لمناطق حساسة تخص العمل الإخوانى الداخلى، وفى ذات الوقت فالرجل معروف بدبلوماسيته الشديدة فى التعامل مع الجميع.

التقيت بالدكتور حبيب أثناء وجوده فى مكتب الإرشاد وشغله لمنصب النائب الأول للمرشد قبل الإطاحة به وطرحت عليه العديد من الأسئلة الشائكة حول ما ورد فى الوثيقة عن كشوف البدلات والميزانية ..

أكد حبيب فى شهادته أ ن الجماعة ليست بنكاً يصرف منه أعضاؤها رواتبهم وكذلك هناك أنشطة مركزية وأنشطة لامركزية ،واللامركزية يتكفل بها الناس فى القرى والأحياء أما على المستوى المركزى فيتبرع الجميع لكن اذا كان لدينا انتخابات ولأنها النشاط الأبرز وتحتاج الى ضرورة توفير الأموال وهذا ملاحظ سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات فمثلاً انا خضت الانتخابات عام ١٩٨٧ وكنا حوالى ٤٨ مرشحاً على المقعد الفردى فى دائرة شمال أسيوط وأتذكر أن احد المرشحين دفع ١٥٠ ألف جنيه لإحدى العائلات و٢٥٠ ألف جنيه لعائلة أخرى ونحن لم ندفع شيئاً، ونحن أيضاً لدينا طاقة بشرية متميزة تقوم بدور تطوعى وهذا الدور من المفروض أن يترجم إلى مال .. فالحملة التى يقوم بها الآخرون ربما تكلفهم الملايين والناس تتصور أن الإخوان يصرفون أكثر، وأعود فأقول نحن والحمد لله أناس ليس لدينا رواتب سوى للموظفين أما أعضاء مكتب الإرشاد فكل منهم له دخله وراتبه الخاص وأنا أستاذ جامعة ولى راتبى الذى يجعلنى أعيش بشكل جيد أما عملنا في الجماعة فهو لله سبحانه وتعالى.

ونفى حبيب ما ورد بالوثيقة جملة وتفصيلاً وأكد أن الناس تصرف على الدعوة ولا تأخذ منها وإلا ستفقد مصداقيتها.

وأضاف : نحن نقوم بعمل تطوعى وإذا كان هناك موظف مدرسة مثل الأستاذ الذي يشرف على المقر الخاص بالكتلة البرلمانية فهو يحصل علي راتب لتيسير

سبل الإعاشة والإقامة بجسر السويس ومن البديهى إذا كان هذا الرجل تاجراً وسيترك تجارته لكل او لجزء من الوقت فلابد وأن يعوض.

وأشار حبيب إلى أن كل مكتب إدارى وكل منطقة وكل حى هو أدري بحياة وظروف الناس فيه وخاصة الذين يعانون من غياب رب الأسرة بسبب الاعتقال ولكن من حقنا ان يتكفل الإخوان بهم فى وقت الشدة ووقت الأزمات خاصة وأن السلطة تلاحقهم وتضيق عليهم ويكفى أن الخريجين الأوائل منهم لا يعينون ويلاحقون فلابد وأن تتكافل الجماعة مع هؤلاء وهناك اعمال أخرى تقوم بها الجماعة تجاه الفقراء والمساكين خشية من الله سبحانه وتعالى ولا يتعلق الأمر بالدعاية الانتخابية أو غيرها والسلطة عندما تعلم بأن هناك جنيها سيذهب لفقير تمنعه وانا اذكر مقالاً لأحد الكتاب الغربيين كان يقول فيه أن الفارق بين موظف الإخوان و موظف الحكومة أن موظف الإخوان يخرج من جيبه ويعطى للناس أما موظف الحكومة فلديه "درج" وعندما يأتى إليه المواطن يفتحه له ليضع فيه العمولة .. وأنا اقول أننا نتكاتف فيما بيننا وهذا أمر لا يعيبنا بل على العكس فهذا من السمات الطيبة للجماعة.

الفصل السادس

أصحاب الوثيقة يتحدثون

أثارت ملفات كشوف البركة جدلاً واسعاً فى الأوساط السياسية وأحدثت شروخاً فى جدار جماعة الإخوان خاصة أنها تناولت بالتفاصيل المبالغ التى يحصل عليها بعض قادة الجماعة بشكل شهرى تحت ما يسمى بدل التفرغ .

وكالعادة نفى الدكتور محمد حبيب نائب المرشد العام للإخوان الوثيقة وأكد أن الأسماء التى وردت بها مجهولة وأصحابها ليسوا أعضاء بالجماعة .

ورغم الجدل الذى دار بين قادة الجماعة ومحاولة نفى الموضوع برمته ، فهذا نص شهادة اثنين من شباب الجماعة الذين وردت أسمائهم بالوثيقة ..

محمد عبد القادر: لا يجوز تقاضى أجر على الدعوة

يؤكد محمد عبد القادر محمود أحد الموقعين على وثيقة "كشوف البركة الإخوانية" أنهم بمجرد أن علموا بأمر بدلات التفرغ بحثوا عن شرعيتها ، واكتشفوا أن هذا العمل يجب أن يكون لوجه الله تعالى والا يتقاضى القيادات اموالا نظيره .."عبد القادر" يوضح فى شهادته رؤيته حول هذا الأمر ويؤكد وجوده داخل الجماعة وانه لن يتركها ابدا فالى نص الشهادة :

" انا إسمى محمد عبد القادر محمود وأعمل مدرس رياضيات فى إحدى المدارس الإعدادية وأسكن فى أرض الشركة بالشرابية ، وابلغ من العمر ٢٨ عاماً ، وقد عرفت أنا وبعض الإخوة أن إخواننا يقبضون مبالغ كبدل تفرغ ، وقد بحثنا عن شرعية هذا الإمر لأن الله سبحانه وتعالى يقول (قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين) وبالتالى فانه لا يجوز لأحد أن يقبض مبالغ من أجل الدعوة لله ، وكان الصحابة يعملون فى التجارة وفى غيرها ويقومون بالدعوة لله بلا مقابل ، وكان حسن البنا يعمل بالتدريس ولا يقبض من الإخوان ، وموضوع بدل التفرغ أمر خطير جداً لذلك كان من اللازم عندما سمعنا به أن نرسل لإخواننا كى نستفهم منهم عن حقيقة هذا الأمر ، وهذا هو ما حدث فقد أرسلنا لإخواننا وعرفنا المبررات ، والحقيقة أنا شخصياً لم اقتنع بمبررات

إخوانى ، لكننى ملتزم بأى قرار يصدر منهم .

وأنا عضو بالجماعة منذ حوالى ٨ سنوات تقريباً ، حيث دخلت للإخوان وأنا فى الفرقة الثالثة بالجامعة ، وبعد ذلك دخلت المنطقة وتم تسكينى فى منطقة سكنى ، وما زلت للآن فى الإخوان ، واصغر أخ له الحق فى أن يسأل ويستفهم ويناقش ، فنحن نؤمن بالشورى وقد قمت بالتوقيع على الخطاب مع إخوانى من باب الاستفهام وليس من باب التشكيك.

ونحن ندفع من جيوبنا ومن أموالنا والاشتراك الشهرى عنصر والتبرعات كذلك وغيرها ، وكل قسم يحتاج إلى دعم مالى يقوم إخواننا فوق بتوجيه المال لهذا القسم وهم يوزعون هذه الأموال بما ينفع الدعوة وبما ينفع الاسلام .

السيد حمدى بدر : نعم سلمت الخطاب لأحد الإخوة بمكتب الإرشاد

"السيد حمدى بدر شاب فى مقتبل العمر إنضم للإخوان عن اقتناع تام ويؤكد فى شهادته أن الخطاب الذى وقع عليه وسلمه بنفسه لمكتب الإرشاد جاء عن قناعة ويشير إلى كونه عضواً بالجماعة وانه لن يتركها ابداً .. ويؤكد "بدر" أن جماعة الإخوان هى خير جماعة على الأرض ويجيب عن العديد من الأسئلة العالقة فى قضية كشوف البركة فإلى نص الشهادة :

"انا أخوك فى الله السيد حمدى بدر وأعمل فى التجارة وتحديداً تجارة المحمول وحاصل على بكالوريوس الخدمة الإجتماعية وأسكن فى حى الشرابية وأبلغ من العمر ٢٥ عاماً وحالتى الاجتماعية أعزب وعلى وشك الزواج .

وجماعة الإخوان هى خير جماعة على وجه الأرض وقد اقتنعت بأفكار الإخوان منذ سنوات وتعرفت عليهم ووجدتهم يعملون لمصلحة الإسلام فكان من الطبيعى أن أنضم إليهم .. وكل ما أستطيع قوله هو إنى أحب الإخوان فالله غايتنا والرسول قدوتنا والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا .

وكل الإخوان أساتذتى ولا أنسى أفضالهم على فقد انقلبت من حال الى حال بعد دخولى الإخوان وقد تربيت على شرائط الأستاذ وجدى غنيم وأحببت الدكتور جمال عبد الهادى وتعلمت الكثير من الأستاذ حمدى ابراهيم وبصفة عامة أنا أصغر واحد فى الإخوان .

وعرفت بأمر بدلات التفرغ من خلال بعض الإخوان ومن خلال ما تم نشره فى

الصحف وهذا الأمر يتردد بين الإخوان لكنى احب أن انوه إلى أن بدلات التفرغ أمر يخص الإخوان ولا علاقة للآخرين به لأنه أمر متعلق بأموال الإخوان وليس اموال أى شخص آخر .

وهذا الأمر تحدثت فيه أنا وبعض الإخوة وطرحناه للمناقشة ثم قمنا بكتابة الخطاب وأرسلناه إلى مكتب الإرشاد والذى حمله الى المقر فى المنيل انا حيث تقابلت مع أحد الإخوة وسلمته وطبعاً الثقة متوافرة بيننا فلم آخذ أى إيصال يفيد التسلم .

وكل زملائى الموقعين على الخطاب ينتمون إلى نفس المنطقة وكلنا إخوة فى الله يجمعنا هدف واحد وقد كتبنا هذا الخطاب من واقع حبنا للإخوان علماً بأننا لم ننتقد إخواننا لكن كنا نريد ان نستفهم فقط .

الفصل الثامن

اعتذار

وثيقة إخوانية جديدة عبارة عن خطاب موجه لمحمد مهدى عاكف المرشد العام السابق للجماعة وقع عليه محمد عبد القادر -عضو الجماعة وهو واحد من الخمسة الذين كتبوا وثيقة كشوف البركة الإخوانية-تحاول هذه الوثيقة نفى ما ورد بالوثيقة الأولى عبر الاعتذار عنه، وهو الاعتذار الذى جاء بعد ضغوط شديدة وتحقيقات وجلسات استتابة خضع لها الشباب الخمسة مع بعض قيادات الجماعة و أكد محمد عبد القادر وحمدى بدر أن هذه الجلسات كانت للاستماع لهم والإجابة على اسئلتهم التى أثاروها فى رسالتهم للمرشد .

وتطورت الأحداث سريعاً بعد ذلك ، وطلبت بعض قيادات الجماعة من الأعضاء الخمسة كتابة خطاب اعتذار عما بدر منهم على أن يوجه هذا الخطاب للمرشد ..

أحد هذه الخطابات هو الاعتذار الذى قدمه محمد عبد القادر أحد شباب الجماعة بمنطقة الشرابية يطلب فيه الصفح والغفران ويعلن ندمه على ما فعل ، وبعد أن قام عبد القادر بكتابة هذا الخطاب سلمه للحاج حمدى ابراهيم رئيس المكتب الإدارى للإخوان بمنطقة شمال القاهرة ، وقد قام ابراهيم بدوره بتسليم الخطاب لمحمد مهدى عاكف المرشد العام للجماعة وقتها فى منزله ، وإلى نص الخطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

(يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) صدق الله العظيم

(إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)
صدق الله العظيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .. اللهم إنا نحمدك ونستعينك ونستغفرك ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ..

الحمد لله أن جعلنا مسلمين ثم جعلنا من الإخوان المسلمين ..

فضيلة المرشد الأب والأخ والمعلم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

ليس هذا الخطاب لتبرير موقف او الدفاع عن تصرف ... ولكنه اعتذار وندم عما بدر منى ومن بعض إخوانى .. لم يكن قصدنا فيه الإساءة لجماعتنا أو التقليل من قدر قدوتنا وقادتنا .. ولكن كان قصدنا وقصدى أنا على وجه الخصوص الدفاع عن الإخوان والذود عنهم فى وسط حملة ضارية تستهدف الجماعة ، أقول لا تستهدف الجماعة فقط لكن تستهدف الإسلام ، وقد تعلمت من إخوانى أننا نقف على ثغر من ثغور الإخوان ونبذل الغالى والرخيص فى سبيل رفع وإعلاء راية لا إله الا الله ، وقد تعلمت أيضا من اخوانى اننا صف واحد لا ينبغى ان يشذ واحد منا عن هذا الصف أو يخرج منه فمصداقاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: (انما يأكل الذئب من الغنم القاصية) ، كما أننا صف واحد نتعبد لله بهذه الصفوفية لأنه إذا خرج واحد منا من الصف لن يقول الناس خرج واحد ولكن سيقولون صف أعوج ، لذلك كان هذا الذى تعلمته هو الذى دفعنى اولاً ثم إخوانى الى كتابة الخطاب الذى أرسلناه إلى فضيلتكم مع أخينا الحبيب محمد دسوقى من إخواننا بالزاوية ولم يكن هدفنا ابداً أن يخرج هذا الخطاب إلى الصحافة فنحن أكثر الناس علماً أن أمورنا التنظيمية هى من خصوصياتنا ولا يجوز لأحد أن يطلع عليها ، ويعلم الله بل وأقسم لكم يا فضيلة المرشد بالله العلى العظيم وأنا صادق فى قسمى أنه لا شأن لى انا أو أى واحد من إخوانى الأربعة فى نشر هذا الخطاب بالصحف السيارة ولا نعرف كيف وصل إليهم ونحن طبعاً لا نتهم أحداً ولا نشك فى ذمة أحد والله على ما نقول شهيد ، ولكن بعد النشر والتداعيات التى حدثت بعد النشر وسؤال إخواننا لنا عن هذا الأمر فاننا نصدقك يا فضيلة المرشد أيها الوالد الكريم أن الفزع أصابنا ، لذلك اجتهدنا أنا وأخى سيد ووافقنا على أن نجرى حواراً مع بعض الصحف لبيان حقيقة الأمر وللدفاع عن موقف الجماعة فطبعا فضيلتكم قرأتم حوارنا الذى استبان منه حسن نيتنا بل إننا قلنا إن هذا الأمر من الشئون الداخلية للجماعة وليس هناك حق لأحد فى إثارة هذا الأمر صحفياً وإننا نحب الجماعة ولن نفارقها ما حيينا وإننا نثق فيكم وفى قادتنا فقد بايعناكم على السمع والطاعة وكان من شروط بيعتنا الثقة فى قياداتنا ، ورغم حسن نيتنا إلا أننا أدركنا بعد ذلك أننا ارتكبنا خطأً كبيراً فى حق انفسنا وفى حق جماعتنا لأنه كان يجب أن نمتنع عن الكلام كما كان يجب علينا أن نأخذ

الأمـر من المسئولين عنا قبل أن نتكلم ولكننا وقعنـا فـى هفوة نرجو أن تغفـرها لنا وأن تغفرها لنا الجـمـاعة لأن حسن النية كان فى ضـميرنا عندما وقعنا فى هذا الخطأ ، وكان أكبر أذى نفسى تعرضت له انا شخصياً هـو غضب أخى وأستاذى الدكتـور خـالد جـمـال من الـزج بإسـمـه فى هذا الموضـوع فـأقـسم بالله يا والدى المرشـد أننا لم نقصـد الإسـاءة لهذا الرجل الذى تعلمنا علـى يديه الكثيـر ، نحن نعتذر عـما بدر منا ونكرر الاعتـذار وحق إخواننا علينـا أن يوقعوا علينا ما شـاءوا من تعـذير ونحن نوافق علـى أى تعـذير بل ونرحـب به ونتـمنى أن تقبلوا اعـتـذارنا وتغفـروا لنا خطأنا الذى وقع منا فى حق جماعتنا .. ونتعهد علي ألا نتـحدث إلى أى صـحـافة ابداً أو نثيـر هذا الموضـوع مع أى انسـان .. ونـستـغفـر الله العظيم .. تبنا الى الله ورجعنا اليه وعـزمنا عـزماً اكيداً على ألا نعود إلى هذا الذنب ابداً ونسـأل الله أن نموت فـى سـبيل الله ونحن من الإخـوان المسلمين وآخـر دعـوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ابنكم

محمد عبد القادر

من الشرابية

الباب الثانى

محاكمات الإخوان

الفصل الأول
محاكمة صهر المرشد

كلما تعرض أى عضو من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين لمحاكمة سواء أمام القضاء الطبيعى أو القضاء العسكرى فان الإخوان يملأون الدنيا ضجيجاً وصراخاً وعويلاً، ويتباكون على الديمقراطية، ويصبون جام غضبهم على النظام المصرى.

ولكن الإخوان يتناسون شيئاً مهماً لا يجب بأى حال من الأحوال أن يتناسوه، بل يجب عليهم ان يضعوه فى اعتبارهم ونصب أعينهم وهو أن المحاكمات الداخلية التى يخضع لها أعضاء الإخوان داخل التنظيم تكون أقسى من المحاكمات العسكرية.

فإذا كان نظام التقاضى فى مصر يتم على أكثر من مستوى ودرجة بما يتيح للمتهم أكثر من فرصة للدفاع عن نفسه، فإن المحاكمات الإخوانية وفق اللائحة التى وضعها الإخوان أنفسهم لا تعطى للعضو أى حق فى الدفاع عن نفسه بل إنها تعطى الجماعة جميع الحقوق.

وليس من حق العضو الإخوانى التظلم أو الشكوى من القرار الذى يصدر بعد محاكمته بصورة تغيب عنها العدالة والنزاهة والحيدة، وربما تسمح الجماعة للعضو بالتظلم لكن هذا التظلم يتم بصورة ودية عرفية غير منصوص عليها فى لائحة النظام الأساسى للجماعة وحتى هذا التظلم يكون وفقاً لرغبة القيادات فهو عبارة عن منحة أو "هبة" من هذه القيادات للعضو تسمح له بها إذا أرادت ومن حق القيادات أن ترفض هذا التظلم دون إبداء أى سبب.

وفى هذا الجزأ نتناول تفاصيل بعض المحاكمات التى جرت وقائعها داخل الجماعة وهى المحاكمات التى تكشف فصولاً جديدة من الديكتاتورية الإخوانية والتحيز لطرف ضد الآخر حتى داخل الجماعة نفسها.

ونظراً لوجود وقائع تسئ لبعض الأشخاص فاننا قررنا أن تكون بعض الأسماء مستعارة حرصاً على خصوصية ما ورد بالمحاكمات وحفاظاً على سمعة أصحابها.

اصدر جمال البنا شقيق مرشد الإخوان حسن البنا مؤخرا كتاب جديد يحمل

عنوان (من وثائق الإخوان المسلمين المجهولة) ، وتضمن الكتاب العديد من الوثائق والحكايات الخاصه بالإخوان ، لكن أخطر ما فى الكتاب على الإطلاق هى وثيقة تحت عنوان (القول الفاصل بين الحق والباطل) وعنوان فرعى آخر (بيان وإيضاح عن حقيقه الأكاذيب والمفتريات التى ترددها صحف الوفد وجرائده بين حين وآخر عن الإخوان المسلمين) والوثيقه مؤرخه بعام ١٩٤٧ ، وهى بداخل الكتاب عباره عن قصاصات صغيره جداً.

البنا قام بفضح المحاكمات الداخلية التى تعرض لها الإخوان قديما - عن سوء قصد - حينما حاول فى كتابه تبرئة زوج شقيقته عبدالحكيم عابدين من واقعة التحرش بنساء الإخوان.

"البنا " يحاول أن يظهر فى عرضه لمجموعة من القصاصات الصغيرة الصادرة عن مكتب إرشاد الإخوان وقتها أن عبد الحكيم عابدين زوج شقيقته برىء من تهمه التحرش بنساء الإخوان براءه الذئب من دم بن يعقوب ، بل إنه يحاول إلقاء اللوم على شخص آخر كان من المحكمين فى هذه القضية وهو الدكتور إبراهيم حسن أحد قادة الإخوان الكبار فى ذلك الوقت ، واتهم البنا حسن بإشعال الفتنة داخل الإخوان وعدم الرضوخ لرأى الأغلبية.

والأكثر أثارة من ذلك كله يأتى فى إقرار البنا لبراءة زوج شقيقته من التهم المنسوبة إليه ، وتأكيده أن المحكمين فى القضية قد أثبتوا براءته من تهمة التحرش بنساء الإخوان ، فى ذات الوقت الذى يقر فيه البنا بأن الدكتور ابراهيم حسن أخفى وثائق محاكمه "عابدين" ورفض تسليمها للإخوان ؟!!

وأذا كانت وثائق القضيه برمتها مجهولة ولا يعرف الإخوان عنها شيئاً فلا أحد يعرف كيف تيقن البنا الصغير من براءه عابدين وألقى اللوم على الشخص الوحيد الذى يمتلك الوثائق الكاملة حول هذه الفضيحة التى هزت الإخوان وقتها وأدت لخروج العشرات من قيادات الجماعة اعتراضاً على تبرئة البنا الكبير لساحة زوج شقيقته وسكرتير مكتب الإرشاد وقتها "عبد الحكيم عابدين" وتستره على فساده الأخلاقى ، لكن يبدو أن الزمن يعيد نفسه فكما برأ حسن البنا زوج شقيقته عاد شقيقه الأصغر "جمال" ليعيد الكرة من جديد ويحاول تبرئة "عابدين" بعدما توفى الأخير وتوفى معظم من عاصروا هذه الفتنة من الإخوان.

البدايه مع "عبد الحكيم عابدين" نفسه الذى كان من أوائل من بايعوا مؤسس الجماعة "حسن البنا"، واختاره البنا ليزوجه شقيقته، وبذلك أصبح أحد أكثر

الأعضاء قرباً من المرشد العام للجماعة.

كان عبد الحكيم عابدين شخصاً شديد الالتزام فى الظاهر لا يمكن أن تتطرق إليه أى شبهة أخلاقية، علاوة على ذلك فهو من الرعيل الأول للجماعة ومن أوائل من بايعوا المرشد العام وهو أيضا زوج شقيقته، لذلك فما إن دعا عبدالحكيم عابدين لإنشاء نظام للتزاور بين أسر الإخوان لتعميق الترابط والحب بين الإخوان وبعضهم البعض فقد لاقى هذا المقترح ترحيباً كبيراً وأوكلت إلى عبد الحكيم عابدين مهمة تنظيم هذه الأمور والإشراف عليها ومتابعتها، فكانت هناك لقاءات أسرية وزيارات متبادلة بين الإخوان وبعضهم البعض فى المنازل بدعوى تأليف القلوب.

فى العام ١٩٤٥ بدا واضحاً للعيان أن هذا النظام حمل فى طياته العديد من الفضائح الأخلاقية التى وصفها بعض الإخوان أنفسهم بأنها يشيب من هولها "شعر الوليد"، وأصبح "عابدين"معروفا ب" راسبوتين" الجماعة، ولم يكن أمام المرشد إلا الأمر بإجراء تحقيقات مكتوبة مع عابدين بمعرفة بعض كبار أعضاء الجماعة .. تلك التحقيقات التى لا يعرف أحد أين ذهبت وثائقها والتى قال بعض الإخوان عنها فى مذكراتهم أن عابدين كان يتمرغ فى الأرض ويبكى وينهار وهو يواجه بالتهم البشعة الموجهة إليه، وبعد انتهاء التحقيقات التى أكد الكثير من الإخوان انها انتهت إلى إدانة واضحة لعابدين، اختار المرشد العام لملمة الأمر والتكتم عليه مع حل نظام الأسر وتصفيته لكن مع ذلك ظل عبد الحكيم عابدين صاحب نفوذ واسع فى الجماعة حتى بعد اغتيال حسن البنا.

أسفرت فضيحة عبد الحكيم عابدين عن خروج عدد كبير من الإخوان، وأحدثت شرخاً هائلاً فى بينان الجماعة وأثارت التساؤلات لدى الكثيرين عن مدى مصداقية القائمين عليها، وكان على رأس الخارجين أحمد السكرى وكيل الجماعة وبانيها الحقيقى ورفيق درب حسن البنا والممارس السياسى المحترف والذى كانت فضيحة عابدين السبب الحقيقى لانشقاقه وخروجه، رغم أن الرجل بحنكته السياسية المعروفة عنه اختار أن يحتج بعدم موافقة البنا على التحالف مع الوفد لكى يترك الجماعة لكن المؤكد أن السبب الحقيقى لخروجه كان فقدان الثقة بينه وبين المرشد بسبب هذه الفضيحة.

ويعتبر المهتمون بالشأن الإخوانى أن خروج أحمد السكرى من جماعة الإخوان المسلمين هو سبب المصائب التى حلت عليها بعد ذلك، فالرجل كان يمثل درعاً

سياسياً صلباً يرسم لحسن البنا كيفية التعامل مع القصر والحكومات والإنجليز، فلما زال هذا الدرع تخبط حسن البنا ولم يعد قادراً على التعرف على الاتجاه الصحيح مما أدى إلى إنشاء النظام الخاص وسيطرته على الجماعة وهو ما نتج عنه في النهاية اغتيال البنا نفسه باتفاق القصر والإنجليز بعد أن أصبح الرجل أخطر مما يتصورون.

اما "عبد الحكيم عابدين"فقد غادر مصر عام ١٩٥٤ قبل وقوع محاولة اغتيال جمال عبد الناصر، وعاد إليها عام ١٩٧٥، وتوفى عام ١٩٧٧.

هذا جانب من القصة، أما الجانب الآخر فيكفى فيه الإشاره لما كشفه الباحث الإسلامى "عبد الفتاح عساكر" في وثيقة مهمة هي نص تقرير اللجنة التي كلفت بالنظر في موضوع عبدالحكيم عابدين .. ونصها كالآتى :

بسم الله الرحمن الرحيم .

فضيلة الأستاذ المرشد العام :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

هذه اللجنة التى كلفت بالنظر فى مسألة الأستاذ : " عابدين "

وحضرات : حسين سليمان ، و فهمى السيد ، و محمد عمار، و زكى هلال .

ويشير البيان الى ان اللجنه لم توفق فى إيجاد التفاهم بين الطرفين ـ كذلك لا تستطيع تحديد المسؤولية بصفة قاطعة لإفشاء هذه الفتنة ـ وكان لها فى مهمتها أن تستوضح الطرفين فجمعت لهذا الغرض البيانات والإستدلالات فى المحاضر المرفقة ، مُلخصة بعض الوقائع أو كثير منها ولم تشأ أن تخرج عن مهمتها إلى التحقيق الشامل ولكنها خرجت من هذه البيانات برأى قاطع .

فقد رأت أن تنصح بعدم إجراء تحقيق آخر أو تكوين لجنة تحكيم أو غير ذلك ،ورأت حسما للموضوع أن يكتفى بما توفر للجنة أساساً لتكوين فكرة صحيحة نبرزها فيما يلى : موقف هؤلاء الإخوة الأربعة يكون سليما من كل وجهة ، وقد اقتنعت اللجنة اقتناعا كاملا بما تجمع لديها من بيانات سواء من طريق الأربعة المذكورين أو من طريق غيرهم ممن تقدم إليها من الإخوان بأن الأستاذ عابدين ((مُذنب .)) . خصوصا إذا أضفنا إلى ذلك إعترافاته إلى بعض أعضاء اللجنة . وأن الذنب بالنسبة إليه . وهو من قادة الدعوة ـ كبير فى حق الدعوة وفى حق الأشخاص الذين جُرحوا فى أعراضهم ـ ويحتم عليها واجبها نحو الدعوة توقيع أقصى العقوبة .

لهذا ترى اللجنة بالإجماع : فصل الأستاذ عابدين من عضوية الجماعة ،ونشر هذا القرار والعمل على مداواة الجروح التى حدثت .

وأصدرت اللجنه قرارها هذا فى ٩ يناير من عام ١٩٤٦ وحمل القرار توقيع أحمد السكرى ، و صالح عشماوى ، و حسين بدر ، و الدكتور إبراهيم حسن ، وحسين عبدالرازق ، و أمين إسماعيل .

وفى نفس الصفحة وأسفل هذه الوثيقة يوجد تعليق يقول "هذا وقد كتب أحد الإخوان على تلك الوثيقة التعليق الآتى" :

"لم يكن الأستاذ أحمد السكرى متجنيا على الشيخ حسن البنا حين أورد فى بيانيه اللذين نشرا على الناس أسباب الخلاف الحقيقى الذى أدى بالشيخ حسن البنا إلى فصله وهو كما يعلم الجميع دعامة الدعوة ورجلها الأول ، الذى أنشأها وظل فيها مع زميله سبعة وعشرين عاما كان المثل الأعلى للرجل العف المجاهد والزميل الوفى البار .

نقول : لم يكن الأستاذ السكرى متجنياً على الشيخ حسن حين ذكر فى بيانه وقائع محددة بتواريخها أشار فيها إلى هذه المآسى الأليمة التى حدثت فى هذه الجماعة ، والتى حاول الأستاذ السكرى إصلاحها وزجر الشيخ البنا على المضى فيها ، فأبى له غروره واستكباره إلا أن يتمادى غير مبال بالعهد الذى قطعه لزميله وللناس أن يسير بالدعوة وفق المبادئ الإسلامية الكريمة .ولقد ذكر الأستاذ السكرى أن هذا الخلاف نشأ لأمرين : مسائل داخلية وأخرى خارجية ، أما الداخلية ففى مقدمتها مآس أخلاقية نسبت إلى صهره المدعو عبدالحكيم عابدين وثبتت عليه بالفعل ، ولو كان هذا الشخص عضواً عادياً فى الجماعة لوجب ألا يتردد الشيخ فى بتر هذا العضو الفاسد من جسم هذه الجماعة التى جعلت من أساس مبادئها الدعوة إلى الفضيلة والأخلاق ، فما بالك وقد صدره للإرشاد وجعله مندوباً روحياً عنه يغشى بيوت الإخوان ليفصل فى مشاكلهم الزوجية ، ويبيت مع جماعة من الشبان والأحداث على إعتبار أنها كتائب روحية ، ويرسله نائباً عنه إلى الأقطار الشقيقة .

لقد ثبت من الوقائع المنسوبة إلى عابدين هذا ما إن كُشف الستار عنه لهال الناس ما يسمعونه من فضائح ترتعد لها فرائض كل إنسان حر غيور على الدين والأخلاق .

ولقد ضحى الأستاذ البنا بخيرة رجال هذه الدعوة الأحرار ، وكرام الصف

الأول فى القيادة ، ولم ينفع معه نصح الأستاذ السكرى ومحاولاته المتكررة ليعود إلى الحق ويثوب إلى الرشد ، وقد دعم الأستاذ السكرى حججه الدامغة بالحوادث المؤرخة ، وذكر أن هناك من الوثائق ما يثبت قوله ، ولم يستطع الشيخ البنا فى رده عليه أن يكذب واقعة واحدة أو يدحض حجة واحدة .

وأمام القراء الآن إحدى هذه الوثائق التى تثبت إدانة عابدين ثبوتاً قطعياً باعتراف اللجنة التى شكلها المرشد ويطالب موقعوها بفصل عبدالحكيم عابدين من جماعة الإخوان ونشر هذا القرار على الصحف إحقاقاً للحق وزجراً لغيره .

من الذى وقع هذا القرار بعد ثبوت جرائم عابدين ....؟.

إنهم أعضاء مكتب الإرشاد العام ، منهم من فر بدينه وخلقه من الجماعة نتيجة هذه الجرائم وتصرفات الشيخ ، ومنهم من لايزال يعمل معه .. ولا ندرى كيف طاوعهم ضميرهم .!. ومن بين هؤلاء الباقين الأساتذة : صالح عشماوى وكيل الجماعة الحالى ، ومحمود لبيب عضو مكتب الإرشاد ورئيس جوالتهم ، وأمين إسماعيل عضو مكتب الإرشاد السابق وسكرتير تحرير جريدتهم ، وحسين بدر عضو المكتب السابق ، وهم جميعا أعضاء فى الهيئة التأسيسية .

فهل يستطيع الشيخ أن يكذب هؤلاء وتوقيعاتهم أمام أعين القراء ....؟.

وهل يستطيع الشيخ أن يطعن فى قرارهم وهم كما ذكروا إنما بنوه على ما توفر لديهم من : (بيانات واستدلالات ووقائع مذكورة فى المحاضر المرفقة بالقرار) .وأن لجنتهم : (اقتنعت اقتناعاً كاملاً بأن الأستاذ عبد الحكيم عابدين (مُذنب) ويحتم عليها واجبها نحو الدعوة توقيع أقصى العقوبة عليه.. كما جاء بالحرف الواحد فى قرارهم ..!.؟.

وهل يغنى عن الحق الصراخ الواضح فى هذه الوثيقة الدامغة المذيلة بإمضاءات، رجال الصف الأول وقادة الإخوان وأغلبية أعضاء مكتب الإرشاد ، الذين ما دونوا حكمهم القاطع المانع إلا بعد أن حققوا وبحثوا وسمعوا أقوال خصوم عابدين ودفاع عابدين عن نفسه أمامهم ، وطالبوا الشيخ بعدم إجراء تحقيق آخر يكشف ما استتر من بقية الجرائم التى إرتكبها عابدين فى مختلف البلاد والشعب ومع شباب الإخوان الذين انخدعوا بشعوذة مندوب المرشد الروحى ، كى لا يتسع الخرق وتنتشر الفضيحة ويعلم بها الغادى والرائح - كما حصل فعلا - نقول هل يغنى عن هذا الحق الواضح ما لجأ إليه الشيخ من مداورات ومساومات فى لجنة أخرى أسماها لجنة التحكيم ، ليس فيها من يمت

إلى الإخوان بصلة إلا عضوان كريمان هما الدكتور إبراهيم والأستاذ التقى الشيخ خالد محمد اللذان أثبتا إدانة عابدين للمرة الثانية فيها ، أمام الباقون فلم يكن فيهم من الإخوان إلا رجل من أتباع الشيخ وأقاربه فى الإسماعيلية ، والباقيان لا تعرفهما دعوة الإخوان ولا يعرفانها إلا كعامة الناس ، إستغلهم الشيخ وأغرى رئيسهم وهو المرجع الوحيد بالمساعدات المالية فى عمله من جهة كمحام وبتعيينه فى مكتب الإرشاد من جهة أخرى وقد تم ذلك فعلا ...!.!.!.

وهل للشيخ أن يقول أن هذا الشخص المرجح بل هذه اللجنة المكونة من أشخاص قل أن يعرفوا شيئاً عن الدعوة أو يحرصوا على مبادئها ، هل يمكن للشيخ أن يقول أنهم أصدق قيلا ، أو أطهر ذمة ، أو أحرص على الحق من أعضاء مكتب الإرشاد وكبار قادته الذين حكموا بإدانة عابدن وفصله ؟.

وهل يمكن أن يغنى عن الحق الواضح الصريح ما لجأ إليه الشيخ من توسلات وبكاء يستعطف به الدكتور إبراهيم ويتوسل إليه أن يدارى الموقف ويستر المكشوف درءاً للفتنة – على حد تعبيره _ وقسمه بأحرج الأيمان أن ذلك مجرد ناحية شكلية أمام الناس ، وأنه - أى الشيخ - معترف بجرائم عابدين ، بل وهناك جرائم غيرها اكتفى ضحاياها بأن يذكروها له هو ولم يشاعوا أن يتقدموا للجنة خوفاً من الفضيحة . .!.

وأنه سيفصل عابدين بعد هدوء العاصفة بل ويرسله إلى قطر آخر ليدارى مساوئه عن الناس ..!!.

وهل يمكن أن يغنى عن الحق رده المتهافت على الدكتور إبراهيم حسن ، بل وفى هذا الرد ما يُثبت أن عابدين إرتكب مع بعض الإخوان جرائم إشتكى منها هؤلاء الإخوان إلى الشيخ ، ثم إلى مكتب الإرشاد ، فقرر الشيخ فصله من السكرتارية ومن عضوية المكتب ، بل وقرر المكتب إلزام عابدين بعدم دخول بيوت الإخوان .!!.

كما تغافل فى (قوله الفاصل) . ذكر هذه الوثيقة الدامغة تمويهاً على الإخوان وعلى الناس .!!.

وبعد ...

هذه وثيقة دامغة نضعها بين أيدى الإخوان ، وإذا رد الشيخ رده الملتوى ، فبين أيدينا الوثائق الهائلة المدون بعضها بخط عابدين نفسه ، والتى تمس شخصية لا تزال مُقدسة فى نظر بعض الإخوان المخدوعين ، هذا فضلاً عن إقرارات وتوقيعات أخرى من رجال مكتب الإرشاد الموجودين الآن !!

(بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ) سورة الأنبياء آية ١٨

التوقيع

(أحد الإخوان)

هذه القصة تكشف تفاصيل أول محاكمة داخلية أجراها الإخوان لأحد أعضاء التنظيم، وهى القصة التى تكشف كذلك أن المحاكمات الداخلية فى الجماعة تخضع للأهواء فقط.

الفصل الثانى

محاكمات حديثة

ليس من شك في أن أي جماعة شرعية أو حتى غير شرعية لها الحق أن تنظم طريقة محاسبة الأعضاء المنتمين لها ومحاكمتهم إذا ما خالفوا القواعد والأسس التي اتفقت الجماعة عليها وأوردتها في لائحتها ، وقد كشفت الخلافات التي نشبت في الجماعة مؤخرا وقت انتخابات مكتب الإرشاد وانتخابات المرشد الكثير من الأخطاء في بعض بنود اللائحة حتى أن بعض قيادات جيل السبعينيات كتب منتقدًا عوار اللائحة وخلوها من طريقة شرعية لمحاكمة من يرتكب تصرفات تخرج عن نطاق اللائحة ، معنى ذلك أنه لا توجد قواعد تنظم المحاكمات التي تجري داخل الجماعة ولكنها تتم بشكل عشوائي ، كشف مختار نوح القيادي السابق بالجماعة في عدة مقالات غياب العدالة داخل الجماعة حتى أنه اضطر إلى أن يجمد نفسه لأنه تقدم بشكوى للمرشد اعترض فيها علي إقالته من موقعه كمسئول قسم المحامين إلا أن أحدا لم يلتفت لهذه الشكوى ولم يفكر أحد في إجراء أي تحقيق يكشف عن المسئول عن هذه الإقالة وأسبابها .

أما ثروت الخرباوي الذي كان مسئولاً عن انتخابات المحامين والمخطط الأول لها فضلاً عن أن مكتب الإرشاد أسند إليه مسئولية إدارة لجنة أطلقوا عليها لجنة المعركة ، كانت هذه اللجنة مسئولة عن التخطيط لمواجهة الحكومة في قضية محاكمة الإخوان في المحكمة العسكرية في القضية التي عرفت باسم " قضية النقابيين " والتي كان مختار نوح أحد المحبوسين فيها والمرشد الحالي محمد بديع أحد أفرادها ومعه عضو مكتب الإرشاد محمد بشر ، لم تكن مسئولية الخرباوي هي إدارة القضية من الناحية القانونية ولكنه كان هو المسئول عن إدارتها سياسيًا وتفعيل أحداثها أمام الرأي العام واستجلاب تعاطف الجماهير مع الإخوان ، إلا أن البعض وقف ضد ثروت الخرباوي ووجهوا له اتهامات عديدة فتمت إحالته إلى محكمة إخوانية وصفها هو بأنها محكمة عبثية وقضاتها لا يعرفون وهم لا يعرفون أنهم لا يعرفون !!

ونظرا لأهمية هذه المحاكمة لأنها تضع صورة تفصيلية لكيفية محاسبة ومحاكمة الإخوان لأعضاء الجماعة فإننا سننقلها بالكامل من كتاب " قلب

الإخوان " الذي صدر مؤخرًا عن دار الهلال من تاليف الأستاذ ثروت الخرباوي ،
والآن أترك الأستاذ ثروت يسترسل في قصة محاكمته إذ أنه أوردها بدقة
وشفافية :

قال ثروت الخرباوي في كتابه :

محكمة إخوانية

بحجرة مكتب المهندس ممدوح الحسيني حيث تتناثر الخرائط الهندسية وتختلط بكتيبات بها أذكار الصباح والمساء وكتب عن تاريخ الإخوان ، في مقر شركته للمقاولات الكائنة في عقار شاهق بأحد الشوارع الرئيسية بالحي الثامن بمدينة نصر كانت المحاكمة وكانت المحكمة.... جلس الحاج جودة شعبان رئيس المحكمة بين العضوين ممدوح الحسيني عضو اليمين ومجدي عبد الله عضو اليسار ... أما الحاج جودة فهو نائب رئيس منطقة شرق القاهرة وهي من أكثر المناطق الإخوانية اتساعًا وعددًا وأهمية ، كما أنه أحد أفراد الرعيل الأول من الإخوان وكان قد حُبس في قضية "محاولة اغتيال عبد الناصر" عام ١٩٥٤ المعروفة بحادث المنشية حيث خضع وقتها لمحاكمة عسكرية قذفت به في السجن سنينًا عديدة... فقد كان وقتها من رجال التنظيم الخاص .... وقد لبث في سجنه إلى بدايات السبعينات حين أفرج عنه الرئيس السادات مع من تم الإفراج عنهم من الإخوان ... وهو رجل في أواخر العقد الثامن من عمره ، ضامر الوجه نحيل الجسد ، نظارته الطبية ذات العدسات السميكة تغطي نصف وجهه تقريبًا ، له لحية خفيفة ويرتدي حلة صيفية شاحبة اللون ، يبدو من سيماه أنه لم ينل حظًا من التعليم - توقف عن التعليم قبل الابتدائية - وكان في مطلع شبابه وسابق أيامه قد انخرط في مهنة الصباغة كعامل بسيط إلى أن تم سجنه في منتصف الخمسينات ثم التحق بشركة الشريف للبلاستيك في منتصف السبعينات بعد أن خرج من محبسه إلى أن خرج على المعاش ... يظهر من حديثه ضحالة خلفيته الثقافية ومحدودية أفقه ، أما عضو اليسار الأخ مجدي عبد الله فهو متوسط العمر متوسط الطول يميل جسده للامتلاء ، يرتدي حلة صيفية زرقاء تشبه الحلة التي يرتديها أفراد الأمن في الشركات الخاصة والبنوك ، لم يستطع استكمال تعليمه العالي فاكتفى بالحصول على شهادة فنية متوسطة ، عمل

لفترات في شركة الشريف للبلاستيك إلى أن تقوّض بنيانها فهجرها إلى مشروع خاص شاركه فيه بعض الإخوان ، أما وقت المحاكمة فقد كان يشغل موقعا قياديًا متميزا في الجماعة تنوء به وبمسئوليته العصبة من الرجال أولي الفهم والإدراك وهو مسئول منطقة مصر الجديدة التي تضم صفوة الصفوة من الإخوان وزبدة مثقفيها ، أما عضو اليمين فهو المهندس ممدوح الحسيني مسئول مدينة نصر .

عندما ألقيت عليهم السلام بابتسامة موجوعة عاتبت نفسي في داخلي أو بالأحرى عاتبتني نفسي وأوجعتني ... " كيف بالله عليك تقبل هذا العبث المقيت السخيف ؟!!! "

" أأنت مسلوب الإرادة إلى هذا الحد أم أنك تعودت على قيود سجانك حتى أصبح السجن هو الحياة ؟ !! "

" أليس من الأكرم لك أن تنسحب من هذه اللعبة المهينة ؟ "

" قل لهم : لن ألعب وانصرف .. أو اتركهم في غيهم يعمهون "

" فك سلاسلهم التي قيدتك ، فسلاسلهم التنظيمية لا قيمة لها فهي كقبض الريح أو كسراب خادع ساذج "

وعلى عكس ما دلّت عليه نفسي الثائرة جلست أمامهم هادئًا طيعًا لا حول لي ولا قوة ، وكأن خضوع الإنسان للقيود والأغلال التي ألفها واستكان لها زمنًا ، يطمس فيه نزعة الحرية ويجعله سلس القياد ، وهكذا يستطيع الطغاة قيادة شعوبهم .

هش الحاج جودة في وجهي وقام باهتمام زائد يستقبلني وتبعه أعضاء المحكمة الذين قبّلوا كتفي بمبالغة غير مفهومة ، ثم دار حديث قصير بيننا عن أحوال الجو والزحام والمواصلات وأبدى الحاج جودة تبرمه من زيادة الأسعار ، وما لبث الحديث أن انعطف حول نقابة المحامين وأحوالها وانتخاباتها الفائتة ونجاح الإخوان فيها ، وعند هذا الموضع قال الحاج جودة وهو يتعمد عدم النظر ناحيتي : ما هو موضوع خلافاتك يا أخي مع إخوانك في النقابة .

قلت له وأنا أنظر إلى موضع قدمي : هل هذا السؤال مجرد دردشة ؟ أم أنه تحقيق أو محاكمة ؟

قال وقد بدا عليه الانزعاج : محكمة ماذا والعياذ بالله ، أنا في مقام أبيك وهؤلاء إخوانك ونحن نتحدث معك لأن هناك شكوى مقدمة ضدك ، وأبوك الحاج مصطفى أمر بتشكيل لجنة لمتابعة هذا الأمر والوصول لوجه الحق فيه

ونحن أعضاء هذه اللجنة .

قاطعته بابتسامة : يعني يا حاج جودة أنتم لكم سلطة توقيع جزاء على المخطىء .... هه ؟

قال بثقة : نعم

تابعت الحديث قائلا : إذن أنتم محكمة ..

تدخل الأخ مجدي عبد الله قائلا : ولتكن محكمة يا أخي فما الضير في ذلك ؟

قلت دون أن أنظر إليه : الحقيقة هناك قواعد للعدالة حض عليها الإسلام يجب أن تتبعها المحكمة

فبادرني الحاج جودة : لا إله إلا الله ... وهل نحن خالفنا الإسلام يا أخي الحبيب

استطردت : ينبغي أن يتم إخطاري بالمحاكمة وموضوعها قبل الجلسة بوقت كاف لأعد دفاعي فلا ينبغي أبدًا مباغتة الشخص بمحاكمة لا يعرف أسبابها ...

وأكملت : ثم أننا تحدثنا باستفاضة من باب الدردشة والمودّة قبل البدء في المحاكمة عن الانتخابات في النقابة فإذا كانت المحاكمة ستتضمن تلك الانتخابات فإن حديثنا عنها باطل وهو في الشرع استدراج لا يجوز

وهنا تدخل ممدوح الحسيني قائلا : ليس استدراجا يا أخي الحبيب يجب أن تحسن الظن في إخوانك

قلت وكأنني أعاتبه : لا علاقة لحسن الظن بما أقول ولكنها قواعد عامة يجب أن تتبع

فرد معقبا : عموما يا أخي سنعطي لك الفرصة التي تريدها ... خذ هذه الورقة فهي تحتوي على موضوع الشكوى المقدمة ضدك وسنعقد غدًا في ذات الموعد والمكان جلسة أخرى لاستكمال الموضوع وستكون هي الجلسة الختامية إن شاء الله.

خطفت نظرة سريعة متعجلة إلى الورقة فوقع نظري على عدة اتهامات ، منها اتصالي بالمفكر الإسلامي دكتور سليم العوا وترددي على جمعية مصر للثقافة والحوار التي يرأسها ، وصلتي بأعضاء حزب الوسط ، ومخالفتي لقرار منعي من الخروج من بيتي الصادر من الحاج مصطفى ... فاعترتني من جملة هذه الاتهامات دهشة تاريخية لا أظن أن أحدا اعترته مثلها من قبل إلا أنني تجاهلت ما قرأت وقلت : وأريد أيضا أن تطلعني على ما قدمه أصحاب الشكوى من أدلة

ضدي حتى أرد عليها وأفندها ... فالبينة على من ادعى واليمين على من أنكر
قال الحاج جودة متدخلا : أما هذه فلن نستطيع .. ليس من حقك الإطلاع على أدلتهم ... ولكن قل ما عندك وقدم ما لديك من أدلة ... يكفي أن تعرف أنهم أحضروا شهودًا من الإخوان شهدوا ضدك أمامنا ... وشهودًا من غير الإخوان كتبوا شهادتهم ووقعوا عليها .

قلت وقد تملكتني الدهشة : هذا لا يجوز يا أخي أبدًا ...... سماعك للشهود في غيابي يخالف قواعد الإسلام في المحاكمة ... مبدأ مواجهة الأخصام ومواجهة الشهود من لزوميات المحاكمة العادلة ... ثم من المفترض أن أرد على شهادة هؤلاء الشهود .. فكيف أرد على ما جهلت أصله وطبيعته وفحواه ؟ هل هذه عدالة ؟ وهل ما يحدث هنا له علاقة بالإسلام ؟

قال الحاج جودة دون أن يرمش له جفن وقد نفد صبره : والله هذا هو ما عندنا وهذه تعليمات من الحاج مصطفى بنفسه ونحن لا نستطيع مخالفتها ... جهز دفاعك وسننتظرك في الغد ... ثم قام نصف قومة وهو يمد يده بالسلام وتبعه عضوا المحكمة .

وتركتهما وأنا أحاول أن أتنسم عبير الحرية فقد نازعتني نفسي أن لا أعود لهم مرة أخرى ... ما أعظم الحرية .

إستكمال المحاكمة الإخوانية

أمسك الحاج جودة بقارورة المسك وأشار لي إشارة تعني أن أقرب إليه يدي ، وعندما قدمت له اليمنى دعك على ظهر كفي بتلك الكرة المستديرة التي تعلو القارورة فانساب عليه قدرا من المسك .

ـ جزاك الله خيرا يا حاج وطيبك بطيب الجنة إن شاء الله .

ـ نحن وإياكم إن شاء الله .

ابتسم المهندس ممدوح الحسيني وهو يقول : إبسط يا عم لقد نلت بركة الحاج وهي بركة لو تعلم لا ينالها إلا المقربون .

تضاحك الجميع وشاركتهم ببضع ضحكات مغتصبة ثم ساد الصمت بيننا كأنهم يبحثون عن كلمات مناسبة يبدأون بها إلى أن فتح الله على المهندس ممدوح فقال وهو يغطي تثاؤبه بظهر كفه : أنا أرسلت من يحضر لنا طعام الإفطار ... دقائق وسيحضر إن شاء الله .

فقال الحاج جودة : بالهناء والشفاء أنا صائم .

وبعد برهة يسيرة دخل أحد الإخوة من شعبتنا ممن يعملون في مكتب المهندس ممدوح وهو يحمل صينية عليها لفائف الطعمية والفول وعندما بدأنا في تناول الطعام ألح المهندس الحسيني على الحاج جودة كي يقطع صيامه ويشاركنا إفطارنا فأخذ الحاج جودة لقمة وقال مبتسما : سأقطع صيامي وأشارككم من أجل الأخ ثروت فقط ... ثم أردف : بسم الله .. اللهم بارك لنا في ما رزقتنا وقنا عذاب النار .... وبعد أن مضغ اللقمة وابتلعها بأناة أخذ ثلاث رشفات من كوب الماء ثم قال بابتسامة رضا : الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ... ثم أردف وابتسامته تزداد اتساعًا : ثم جعلنا من الإخوان المسلمين .

ضحك المهندس ممدوح ضحكة إعجاب وقال : الله ... الله عليك يا حاج ... ثم استدار موجها الحديث لي : تعلّم يا أخ ثروت من عمنا الحاج .... نعمة هي أن نكون من الإخوان يجب أن نشكر الله عليها ... نعمة هي أن نكون مع إخواننا نسمع منهم ونطيعهم ونلين بين أيديهم .

إبتسمت دون أن أعقب ... وبعد أن انتهينا من طعامنا دخل أحد الإخوة يحمل صينية عليها بضعة أكواب متنوعة ما بين الشاي والقرفة واليانسون وبجوارهم قدحا من اللبن لمن أراد أن يخلط شايه أو قرفته باللبن .....وبدأت جلسة المحاكمة .

قال الحاج جودة : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ... يا أستاذ ثروت ..

أتسمح لي أن أبدأ في أسئلتي ؟

- تفضل على الرحب والسعة .

- لماذا يا أخي خالفت قرار إخوانك بخصوص انتخابات نقابة المحامين التي جرت مؤخرًا ووقفت مؤيدًا لهذا الذي يدعى عاشور ضد الآخر الذي وقع عليه اختيار الإخوة ... رجائي عطية ، وكيف طاوعك قلبك أن تقف ضد قائمة إخوانك

إبتسمت وأنا أغوص في أعماقي كي أستخرج طاقة الصبر من داخلي :

ألست معي يا حاج أن الصوت في الانتخابات أمانة ؟

أجاب الحاج جودة بصوته الخشن المرتعش : ليس في هذا شك يا أخي .

قلت مستطردًا : وشهادة أيضًا

أومأ الرجل برأسه كعلامة بيّنة منه على الموافقة فاستكملت كلامي : وهل يجوز

لأحدنا أن يُملي على الآخر شهادته ؟ أيجوز في حكم الشرع يا سيدي أن أطلب منك أن تشهد أمام القاضي شهادة معينة ؟ أيجوز أن يتسلط أحدهم على قلبك وعقلك ويجبرك على شهادة يريدها ..؟ ترى لو قلت لك إذهب للمحكمة واشهد بأن فلانا ضرب فلان وأنت تحمل في جوانحك شهادة أخرى .. أتبيع دينك وقتئذ بدنيا غيرك ؟

قال الحاج جودة مرتبكا : ولكنها ليست شهادة كشهادة المحكمة ... ثم نظر إلى المهندس ممدوح مستنجدا ثم قال : أليس كذلك يا ممدوح ؟.

تنحنح ممدوح وابتسم وقال متجاهلاً سؤال الحاج : أيعني هذا يا أستاذ أنك تشكك في اختيارات إخوانك ؟

قلت بحسم : يا أخي أنا لا أشكك ولكن أتحدث عن الأصل .. بغض النظر عن التفصيلات ... هذا أمر لا يجوز أن يكون محل مسائلة أو محاكمة منكم لي لأنها شهادة ... وبالمناسبة هي شهادة بمعنى الكلمة يا حاج ، فأنا أشهد أمام الله سبحانه وتعالى - باختياري هذا - أن فلان أصلح من فلان لهذا الموقع، والشهادة يا سيدي يملكها صاحبها .. ولا يحق لأحد من أهل الدنيا كائنًا من كان أن يحاسبني على شهادتي تلك... فأنا أشهد عن نفسي ولا أشهد نيابة عن الإخوان (كل إنسان ألزمناه طائره في عنقه) أما اختيارات الإخوان فيسأل عنها أصحابها ... أنا أشهد أن فلان حفيظ عليم أو غير ذلك ، ولا شأن لي بشهادة الآخرين فالله سيسألهم عنها ، ولا يجوز لأحد أن يجبرني على أن أشهد بما يزيد هو .. هذا ليس من الدين يا شيخنا ..

زم ممدوح شفتيه ثم نظر إلى الحاج جودة كأنما يستحثه على الانتقال إلى سؤال آخر فتناول الحاج جودة كوب الماء ورشف منه رشفة ثم قال : شهد أحدهم أمامنا يا اخ ثروت أن الأخ مختار كان يحرضك على الوقوف ضد قائمة الإخوان من داخل سجنه وأنه اتفق معك على خطة إسمها تصدير القلق فما ردك دام فضلك .

وقبل أن أجيب تدخل المهندس ممدوح قائلا : " لماذا يقيم الأخ مختار الدنيا ولا يقعدها بسبب حبسه يا أخي ؟"

إن أعجب فعجبي ممن يملأ الدنيا ضجيجا عند حبسه "

" أهو أول من يُحبس من الإخوان ... فليُحبس يا أخي هل ستتهدم الدنيا ؟!!"

" الا يعلم أن السجن هو معسكر من معسكرات الإخوان ، وأن إسمه ما زال

مكتوبًا بالقلم الرصاص من لم يُحبس بعد من الإخوان ؟

تعجبت من تلك النبرة الهجومية التي أظهرت لي أن هناك من أفسد قلب هذا الرجل على أخيه المحبوس فتجاهلت هجومه ووجهت كلامي للحاج جودة : يشهد الله أن مختار لم يحرضني على الإخوان ومن شهد بذلك كذب ، وهي شهادة زور وأتمنى أن أواجه شاهد الزور هذا ولكنني أظن أنه لن يقوى على مواجهتي ...أما عن خطة تصدير القلق فهي خطة وضعها الإخوة كلهم في السجن وتستطيع يا حاج أن ترسل للسجن من يسأل الدكتور محمد بديع أو الدكتور محمد بشر في هذا الأمر وهما أعضاء مكتب الإرشاد وأظن أن تلك الخطة من بنات أفكارهما مع باقي الإخوة الذين معهما في السجن .

فاستدار الحاج جودة إلى ناحية المهندس ممدوح وأشار له إشارة ذات مغزى ثم تحوّل بوجهه ناحيتي وهو يقول :

منذ متى وأنت تعرف الأخ سليم ؟

قلت متخابثا : الأخ سليم !! من هو الأخ سليم ؟

قال مستنكرا : الأخ سليم العوا !!

وكأنني أصحح له قلت وأنا أقطب جبيني : آه .. تقصد الدكتور محمد سليم العوا ... أعرفه منذ زمن فهو شخصية شهيرة فضلا عن أنه من المحامين الكبار في مصر كما أنه مفكر إسلامي شهير وقد كان محاميا للإخوان في القضايا العسكرية عام ١٩٩٥وما بعدها وأظن أن إخواننا يلجئون إليه في الملمات .

تدخل المهندس ممدوح قائلا : الحاج جودة يسأل عن صلتك أنت به ؟

قلت متعجبا : صلتي به جيدة ... ولكني لا أفهم مغزى السؤال !! .

أجاب المهندس ممدوح : يا أستاذ ثروت هناك أمران ... الأمر الأول هو أن الأخ سليم العوا نشر مقالا في جريدة الأهرام أشار فيه إلى قرار منعك من الخروج من بيتك .. فكيف عرف سر هذا القرار رغم أنه من الأسرار التنظيمية التي لا يجوز البوح بها أبدًا ؟ فهل أنت الذي أخبرته بهذا القرار ؟ أما عن الأمر الثاني فهناك من أخبرنا أنك تتردد على محاضرات الأخ سليم في جمعية مصر للثقافة والحوار ... ولذلك نريد أن نعرف منك صحة هذا الأمر .

أجبت وأنا أبدي تعجبي : أما عن الأمر الأول فأريد أن أسأل بدوري ... هل قال لكم الدكتور سليم أنني أنا الذي أخبرته عن أمر منعي من الخروج من بيتي ؟

قال الحاج جودة : لا لم يقل لنا ولم نسأله .

فقاطعه المهندس ممدوح موجها الحديث لي : ولكن منطق الأمور يقول إنك أنت الذي أخبرته ... وإلا من الذي أخبره إذن ؟

قلت مستفهما : يعني هذا تخمين أو حدس اعتمد على منطقك أنت هه ؟

قال : نعم .

قلت : هل الممكن أن يكون أحد من الإخوان ممن يرتبطون معه بصلة قوية قد أخبره ؟... هل هذا وارد أم أنه مستحيل ؟

فقال : وارد طبعا ... أنا قلت أن ما لدينا في هذا الشأن هو مجرد حدس .

قلت بحسم : وهل يجوز يا مولانا في هذا الموضع ، موضع الحكم بين الناس ، استخدام الظن أو الشك أو التأويل أو التخمين ؟ (إن الظن لا يغني من الحق شيئًا)

نظر لي الحاج جودة متفرسًا ثم قال : يا أستاذ ثروت ... أانت قلت للأخ سليم أم لم تقل ؟... هذا هو السؤال ؟

خطر لي خاطر بعث في داخلي نوبة من الضحك تحكمتُ فيها وكتمتُها قبل أن تخرج إلى الحياة ثم قلت : أقسم بالله يا حاج جودة أنني لم أقل للأخ سليم شيئًا عن هذا القرار .

بدت الحيرة على وجه الحاج جودة وأخذ ينظر إلى يمينه تارة حيث المهندس ممدوح وإلى يساره تارة أخرى حيث الأستاذ مجدي وكأنما يستنجد بهما ثم قال وكأنه يتأكد : أنت أقسمت ... هه ؟

قلت : نعم أقسمت ..ثم استطردت : وأنا صادق في قسمي .

حملق الحاج جودة في وجهي لبرهة كأنما يسبر غوري ثم قال : ننتقل للنقطة الثانية ... هل تتردد على الجمعية الخاصة بالأخ سليم ؟

قلت وكأنني أضيف إلى معلوماته : تقصد جمعية مصر للثقافة والحوار طبعًا

قال وهو يقدح زناد فكره : نعم هي .. أليس كذلك يا ممدوح ... هي جمعية الحوار والثقافة بالقطع ... أم هناك جمعية غيرها يا ممدوح ؟

قال ممدوح مؤكدًا : طبعا هي فلا يوجد غيرها

قلت متباهيًا : أنا عضو في هذه الجمعية وأحضر كل محاضرات الدكتور سليم وهو يعطينا محاضرات في الفقه والمذاهب الفقهية ويحدثنا عن المعتزلة والأشاعرة والشيعة وهي محاضرات رائعة ويا ليت الإخوان كلهم يحضرونها ... اتمنى أن تزورنا فيها يا حاج جودة وأثق أنك ستستمتع أيما استمتاع .

قال الحاج جودة ممتعضا وقد بدا الاستكار على وجهه : معتزلة !!... أشاعرة !! مالنا وهذه الأشياء يا بني .. هذه أشياء تفتن العقول ... من أراد الدراسة فليذهب إلى الأزهر حيث العلم تماما كما فعل المهندس ممدوح الحسيني ... أخوك ممدوح لديه أضعاف العلم الذي عند سليم هذا ... يا أخي خذ من ممدوح ... خذ من إخوانك فهم ينهلون من معين البنا وما أدراك ما معين البنا ولا تأخذ أبدًا من خارج الإخوان مهما كان قدر من ستأخذ منه .... ثم هل استأذنت من أحد قبل الذهاب لهذا الرجل ؟

قلت وأنا أتلكأ في الإجابة : لا لم أستأذن فهذا محض نشاط من حقي أن أمارسه كما أشاء ... فكما أذهب إلى النادي وإلى المصيف وإلى الـ

قاطعني قائلا : يا أستاذ ... ألا تعلم أن كل حركة من حركاتك يجب أن تكون تحت نظر الجماعة وموافقتها .. ألا تعلم أنك يجب أن تستأذن في كل شيء ... ثم استدار لممدوح قائلا : أهملتم التربية يا باشمهندس ... وعاد بوجهه إلى ناحيتي مكملا : ألا تعلم أن الأخ سليم هو الذي حرض مجموعة الوسط على الإخوان وأصبح محاميهم ؟ فكيف تذهب إليه وقد فعل هذا !!

قلت وأنا أبدي اندهاشي : معقولة !! أفعل هذا ؟

وبطريقة أقرب للاستكار قال ممدوح الحسيني : أو لم تعلم هذا يا أخ ثروت ... أو لم تسمع عنه أو لم تقرأ في الصحف عن رعاية سليم العوا لهؤلاء المطاريد ؟ أو لم تعرف أن المستشار مأمون لا يحب هذا الرجل لأفعاله تلك ؟

قلت بحسم : هذه موضوعات لا نتحدث فيها ولم يثرها أحد في الجمعية ... كما أنني لا أهتم بتداعيات موضوع الوسط .. ثم أن مسألة حب المستشار مأمون له أو عدم حبه هي من خبيئة نفسه ... يا باشمهندس أنا لا أعلم خائنة الأنفس وما تخفي الصدور .. وحتى لو كان المستشار لا يحبه مالي أنا وهذا الموضوع ؟

زم ممدوح شفتيه ثم قال : دعك من الحب والكره .. ثم استطرد مستفهما : ولكن مجموعة الوسط أعضاء في الجمعية أليس كذلك ؟

قلت : ليسوا أعضاء فقط ولكن أعضاء في مجلس الإدارة أيضا هل في هذا شيء ؟

وكأنما ظن الحاج جودة أن إجابتي هذه هي الحبل الذي التف حول عنقي .. وأنه آن الأوان لإنهاء المحاكمة باعتراف رسمي فتدخل موجهًا حديثه للمهندس ممدوح : إقرأ يا ممدوح الاتهام الثاني .

نظر ممدوح في ورقة أمامه وقال وكأنه ينطق قرار اتهام : توافرت أدلة في حق الأستاذ ثروت على أنه على صلة قوية بمجموعة حزب الوسط ويتردد عليهم بانتظام وذلك بالمخالفة لقرار الحاج مصطفى وقرار المستشار مأمون الهضيبي بمنع كل الإخوة من التواصل مع هؤلاء بأي صورة ومنع كل الإخوة من إلقاء السلام عليهم أو رد السلام إذا التقوا بهم قدرًا في أي مكان بلا ترتيب مسبق .

نظر لي الحاج جودة من وراء نظارته متخابثا ثم قال : ها ... ماذا ستقول في هذه يا أستاذنا أظنك الآن قلت بفيك أنك تقابلهم في جمعيتكم وطبعًا تجلس معهم وتشاطرهم الحديث .

كانت نظرة الحاج جودة المشوبة بابتسامة نصر توحي أنه حاصرني وأنني لا محيص سأقع في حفرة سؤاله مهما حاولت النجاة.

لم أنتظر أو أتمهل في الإجابة فقد بادرته قائلا : يا حاج جودة سؤالك يحتاج استفهامًا مني .

- استفهم كما تشاء

- أولا أريد أن أعرف متى صدر قرار الحاج مصطفى والمستشار مأمون ، ومن الذي قام بإبلاغي به ممن هم أعلى مني في التسلسل التنظيمي ولهم علي حق الطاعة ؟ .

- صدر منذ بداية الأزمة التي يعرفها الكل ولا يجهلها أحد .. وتم إبلاغ المناطق كلها به .

- عفوا يا حاج أنا أعرف كل تفصيلات الأزمة وأعرف غضبة إخواني على تلك المجموعة بل انعقدت كتيبة عندنا حضرها الأستاذ مسعود السبحي سكرتير المرشد وشدد النكير فيها على الوسط ورجاله وعاب عليهم خروجهم عن جادة الصواب وحكى لنا عن نزقهم وتشهيرهم بالجماعة في الصحف ، والأكثر من هذا تقابلت ومعي بعض الإخوة مع المستشار مأمون وحكى لنا أمر هذا الانشقاق لكن لم يقل أحد شيئا عن تلك المقاطعة .. فقط أخبروني عن أن الدكتور السيد عبد الستار المليجي ترك الإخوان إلا أننا يجب أن نقابله بالتوقير اللازم وهو ليس من مجموعة الوسط .. ولذلك أريد أن أعرف من الذي أبلغني بهذا القرار ؟ في القانون يا حاج (لا عقوبة إلا بنص)... وفي الشريعة .. (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً) .

التفت الحاج جودة للمهندس ممدوح قائلا بنفاد صبر : ما الحكاية يا

باشمهندس ألم تخبروا الإخوة بالقرار ؟

قال ممدوح بصيغة التأكيد : لا طبعا ... الكل يعرف ... فلقد طلبنا من كل مسئول شعبة إبلاغ شعبته .

وعلى الفور تناولت هاتفي المحمول وأعدت له بطاريته التي كنت قد انتزعتها لدواعي الأمن وناولت الجهاز لممدوح وأنا أقول له : إتصل بمسئول شعبتي وقت أزمتنا مع الوسط ودعه يحضرهنا ونقسم كلانا على ما إذا كان قد ابلغني أم لم يبلغني .

فقال ممدوح بل سأستفهم منه بطريقتي ... إنزع بطارية هاتفك مرة أخرى يا أخي .. ثم أمسك بورقة وقلم وكتب بضع كلمات وخرج مسرعا من الحجرة وحين عاد بعد دقيقة قال موجها حديثه للحاج جودة : أرسلت أحد الإخوة من العاملين بمكتبي بورقة فيها هذا الاستفهام وسيحضر بالإجابة فورًا .

تنهد الحاج جودة وأخرج علبة دواء من جيبه وأخذ من العلبة حبة صغيرة وضعها تحت لسانه ... فقال له المهندس ممدوح : أجهدناك يا حاج كان من المفروض أن يكتب لنا الأخ ثروت ردوده دون أخذ ورد ومناقشة وجدل لكن أظن أن المناقشة أفضل كي يستريح الأخ ويعلم أن العدل سيأخذ مجراه .. فلا تؤاخذنا

قال الحاج جودة وهو يزدرد الكلام : لا أبدا هذا أفضل ... لكن يا أخ ثروت لا داعي لتحبيكها ... أنت بين إخوانك ولست في محكمة .. يعني لا داعي لإصرارك في كل نقطة على أن تناقش وتسأل عن الأدلة وما إلى ذلك ... إجعل بساطك أحمدي وصلي على النبي وفضفض .

لم أرد عليه إلا بابتسامة غاضبة مقتضبة ... فعقب المهندس ممدوح قائلا : العمل يترك أثره على صاحبه يا حاج .. فالمهنة غلابة ... والمحاماة تركت بصمتها على أخينا الحبيب ... عموما سنستريح إلى أن يأتي الرد .

شرد ذهني وأنا أنتظر في مكاني عودة الرسول وكأنني كنت في عالم آخر لا صلة له بهذا العالم أو كأنني في جب سحيق انقطع عن الدنيا وما فيها ، وحين التفت بعيني وخرجت ببصري إلى العمارة المواجهة رأيت قفصًا للعصافير معلقا في إحدى الشرفات ،فعادت ذاكرتي القهقري حينما قال لنا المستشار مأمون الهضيبي عن مجموعة الوسط أنه يستطيع أن يجعلهم يسيرون في الطرقات " بلابيص " !! ترى لماذا كان الرجل متأكدًا من سطوته واثقا في تهديداته ؟ !! ...

الأنه هو ومن سبقه من الآباء الأولين ممن كانوا على نهجه جعلوا من أعضاء الجماعة مجموعة من العصافير كتلك العصافير التي أراها الآن .. وأحكموا عليهم القفص .... لو فتح أحدهم الآن هذا القفص للعصافير فإنها حتما لن تغادر ولن تطير فقد أصبحت مهيضة الجناح ... لن تستطيع الانطلاق فهي لم تعرف الحرية من قبل ولم تتعلم الطيران .. وإن غادرت وقعت وتهشمت ، يبدو أنني لم أستطع الخروج من قفص الإخوان خوفا من الحرية ، لذلك عدتُ من جديد وأنا ألتحف حجة واهية كأنها ملاءة هواء.. علها تقنعني بالبقاء في ذلك القفص الذهبي الذي طرزوه بالإسلام وزينوه بالخلافة وأستاذية العالم فخلبوا لبي .واستولوا على مشاعري ... وهكذا وقع العصفور أسيرا في القفص ، وقع حينما استلبوا مشاعره ودغدغوا عاطفته وأحاسيسه الغضة النقية ؟ وإذ يدخل الواحد منا إلى القفص يصبح بَضعة منه ... حيث يتزوج من الإخوان ويعمل عند أحد من الإخوان ولا يصادق إلا من الإخوان ويستأجر شقته أو يشتريها من أحد من الإخوان .. فيكون جاره إخوان وزميله في العمل إخوان وصهره إخوان وهلم جرا .. يعيش في دائرة من الإخوان لا يعرف غيرها ... أنظر إلى ممدوح الحسيني نفسه ... الذين يعملون عنده إخوان ... والذين يقطنون في عمارته بالحي الثامن إخوان وعديله إخوان وجيرانه إخوان .... وهكذا الكل ..إنفصلنا عن المجتمع وكأننا نعيش في جيتو .. لنا خصوصياتنا وأسرارنا وقواعدنا ... دولة داخل الدولة وليس تنظيما في الدولة ..!! لذلك صدقت يا هضيبي .. لو خرج عصفورك من القفص فإن أوامرك ستسري على الجميع ... سنقاطعه ونزدريه وسنطرده من عمله وسيخاصمه جيرانه ... لذلك سيمشي في الطرقات بلا غطاء فقد استتر بالإخوان زمنا ولم يعرف غيرهم وها هم يخلعونه .. ولكن .. ألستُ مختلفا عن هؤلاء ؟ فلماذا أراني مكبلا في قفصهم لا أستطيع مغادرته ؟ لم أتزوج إبنة أو شقيقة أحد منهم .. وليس في مكتبي قضية من قضاياهم تغل لي مالا اللهم إلا القضايا التطوعية التي أنفق عليها أو قضايا المجاملات التي أتورع عن تقاضي أتعابها .. ولم أسكن في عقاراتهم ولم أجاورهم ومعظم أصدقائي من خارج الإخوان .... هيا قم أيها الطير الجريح واقفز من قفصك وطر ... أجنحتك قوية وستحملك ... أنت ما جَرَعْتَ منهم إلا المشقة والأحزان وما أضافوا إليك إلا هذا القيد الذي يكبلك .. حتى أنك عندما كنت تبحر في طريق الدعوة كنت تخطب في المساجد بعيدا عنهم ... طر واخرج من قفص

التنظيم إلى سماء الدعوة فالطير لا يصدح بالغناء الشجي إلا وهو على الأغصان حرا ..

أفقت من شرودي على صوت المهندس ممدوح الحسيني وهو يقول : صح النوم يا أستاذ ثروت .. فنظرت إليه مبتسمًا وتحشرج صوتي وأنا أقول : لم أنم .. ثم تنحنحت .

فقال الحاج جودة وهو يتضاحك معي : هنيئا لمن أخذ عقلك يا سيدي ... فنحن نحدثك من دقيقة وأنت سارح في ملكوت الله .... لقد جاء الرسول بالرد يا أستاذنا

قلت بصوت خشن يشبه صوت من أفاق من غيبوبة فوجد ريقه قد جف : وأنا أنتظر من يقرأ لي هذا الرد

فأمسك المهندس ممدوح الورقة وأخذ يقرأ من خلال نظارة القراءة : بعد السلام عليكم ... قمت بإبلاغ كل الشعبة بالقرار وكان ذلك في المعسكر السنوي للشعبة الذي تم في رأس البر عام ١٩٩٦ ... نظر لي الحاج جودة وزفر زفرة كأنها مقدمة بركان بدأ في الغليان .. إلا أن المهندس ممدوح أكمل القراءة وهو يتلعثم : وللعلم لم يكن الأخ ثروت حاضرا في هذا المعسكر فلم يخبره أحد .. توقيع .. فلان الفلاني .

ابتلعني الحاج جودة بعيون حانقة ثم قال وهو يكاد يتميز من الغيظ : ولكن ألم تعرف خبر هذا القرار من أي أخ من الإخوة ؟

قلت بثقة : سمعت به من بعض الإخوة من عين شمس.. منطقتكم يا حاج جودة

فغر المهندس ممدوح فاه من الدهشة ورفع الأستاذ مجدي حاجباه بعد أن التزم الصمت طول الجلسة ثم قال وكأنه استغلق عليه الفهم : ها .. أنت عرفت إذن !! فلماذا الإنكار ووجع الدماغ والكلام عن الأدلة وما شابه ... حرام عليك يا رجل .

إبتسمت ابتسامة عريضة وأنا أنظر ناحية الحاج جودة ثم قلت له بهدوء : يا حاج ... أعطني عقلك دقيقة ... لو جاء لك أخ تثق فيه من منطقة أخرى وليس لك عليه حق السمع والطاعة وقال لك إن الإخوان أصدروا أمرًا للإخوة عندنا بعدم الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية أو المحليات ... فهل ستنفذ هذا الأمر ؟

قال وهو يغوص في تفكير عميق : لا طبعا ... يجب أن يتم إخطاري بالقرار

رسميا وفقا للتسلسل التنظيمي .

قلت وأنا مازلت مصطحبا ابتسامتي أستخرج بها من داخلي ما تبقى في قلبي من الصبر : الله ينور عليك ... هذه كتلك... أنظر يا حاج .. أنا رجل تنظيمي جدًا .. إذا لم يأت لي القرار رسميا ومن الشخص المنوط به إبلاغي فلن أنفذه أبدا حتى ولو أخبرني به المرشد شخصيًا ... نحن يا حاج في المنطقة تنظيميين للغاية هكذا تعلمنا وهكذا درجنا .

ضحك المهندس ممدوح الحسيني منهيًا هذا الجزء من المحاكمة وهو يقول : عندك حق والله هذا كلام في الصميم .

أشار له الحاج جودة كي ينتقل للجزء الثالث من المحاكمة فلبس ممدوح نظارة القراءة وتلا من ورقة أمامه " خالف قرار الحاج مصطفى المتضمن منعه من الخروج من بيته أثناء انتخابات المحامين وخرج طوال يوم الانتخابات ... وقد شهد عدد من الإخوة أمام المستشار مأمون أنهم شاهدوه وهو يحرّض المحامين ضد قائمة الإخوان في هذا اليوم "

وبعد أن تلا المهندس ممدوح الشق الثالث من قرار الاتهام خلع الحاج جودة نظارته الطبية وأخذ يمسح عدستها بطرف قميصه وهو يقول : ما رأيك يا أستاذ ثروت في هذا الكلام ؟

قلت وأنا أرفع كتفي وأمد شفتي وأقلّبهما : والله يا حاج أنا في قمة العجب والأسف والألم من وجود هذا الاتهام في هذا التحقيق إذ كان يجب على الإخوة التحقيق مع من زعم هذا الأمر الكاذب ومعاقبته.. ومع ذلك فليجب المهندس ممدوح فإني أفوضه في الإجابة وأثق في دينه وخلقه ... واستطردت بنبرة استولت عليها سحابة من الحزن : ولله الأمر من قبل ومن بعد ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وعندما هم المهندس ممدوح بالإجابة أسكته الحاج جودة وقال وقد بدا أنه تأثر من لهجتي : أعرف يا أخ ثروت ... حكى لنا المهندس ممدوح أنك كنت عنده في هذا اليوم والحاج مصطفى يعلم هذا وقال أننا يجب أن نضع هذا الأمر في الاعتبار أثناء التحقيق معك ... والله لنقتص لك أيها الأخ الكريم وسترى العجائب التي ستبهج خاطرك وتسعد قلبك ... ولكن لي عتاب عليك .

قلت بمشاعر الإبن المفعمة بالصدق والمتخمة بالحنان : إعتب كما تشاء يا حاج

قال هامسًا وكأنما يخشى أن تقع كلماته على أذن غريبة : هل يصح أن تكتب

في الصحف منتقدا إخوانك ؟... هل هذه أخلاقنا التي تربينا عليها ؟ لقد كانت مقالاتك هذه جزءً من التحقيق ولكننا أغفلناها حرصا عليك وعلى وجودك بالجماعة

قلت أبرىء نفسي : لم أنتقد الجماعة ولكن انتقدت بعض المحامين من الإخوان

قال وكلامه يزداد همسًا : الجزء يساوي الكل من انتقد البعض فقد انتقد الكل ... إسمح لي يا أستاذ .. أنت أخطأت .

قلت وأنا أستدرجه لمنطقي : هل لديك شك يا حاج أنهم ظلموني ظلما بينا ؟ لقد عاينت بنفسك ورأيت أنهم قدموا ضدي شكوى كاذبة تزعم أني خالفت قرار الحاج مصطفى وخرجت من بيتي ... وليس من رأى كمن سمع ... أليس هذا هو الظلم بعينه ؟ .

- نعم يا بني ... أوافقك .. هو الظلم بعينه ، ولكنه لا يعطي لك الحق في نقد الجماعة جهرًا .

- كيف هذا يا حاج بالله عليك .. إن الله يعطيني إذا ظُلمت الحق فيما هو أعلى من النقد .. ألم يقل الله سبحانه وتعالى (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظُلم وكان الله سميعا عليما)

- عموما سيكون هذا محل نظر إن شاء الله والله ولي التوفيق .. سعدنا بك اليوم وأرجو أن تغفر لنا ولإخوانك وتسامحنا ... صحبتك السلامة

وقفت وقفة اطمئنان وسلمت عليهم جميعا وقلت وأنا أهم بالانصراف : وعليكم السلام وأتمنى من الله أن تقيموا العدل .. ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوى .

- سترى العدل الذي لن تنساه أبدا وستشهد لنا إن شاء الله .

- ومتى سيصدر القرار إن شاء الله

- سيصدر أقرب مما تتوقع فدع أمرك للذي لا يغفل ولا ينام .

خرجت إلى الطريق بعد أن أمضيت ثلاث ساعات كاملة أو أكثر قليلا داخل محكمة الإخوان وكان الظهر قد اقترب فتوجهت إلى أقرب مسجد كي أصلي الضحى وأنتظر الظهر ، دخلت المسجد وأنا أتحرق شوقا لمعرفة الحكم الذي سيصدر من المحكمة الإخوانية وكانت نفسي تحدثني بأنني هزمت فلول الظلم لا محالة ..

وهنا انتهى الكلام الذي أورده الخرباوي في كتابه ولكن الغريب أن تداعيات

هذه المحاكمة انتهت إلى فصله من الجماعة إلا أن الدكتور عبد المنعم أبوالفتوح قام بالاعتراض على حكم الفصل من الإخوان وطلب إعادة المحاكمة مرة أخرى ، وقامت الجماعة بإجراء محاكمة جديدة كان القاضي فيها هو المرحوم محمد هلال الذي كان مرشدا مؤقتا عقب وفاة الحاج مصطفى مشهور إلى أن تم اختيار المرحوم مأمون الهضيبي مرشدا ، وكان قرار المحكمة الجديدة هو إيقاف الخرباوي مدة شهر ولكن الخرباوي وجد أن هذه محاكمة ظالمة تفتقد للعدالة فقدم استقالته من الجماعة .

محاكمة شعلان

قصة محاكمة (شعلان) تحمل فى طياتها علامات بداية انهيار الجماعة، نظراً لأنها تؤكد أن رغبات الأشخاص فوق أهداف الجماعة، وتدور وقائع هذه المحاكمة فى النصف الثانى من العام ١٩٩٩ حينما كان (شعلان) رمزاً من رموز الإخوان باعتباره عضواً بمجلس نقابة المحامين فى محافظة المنوفية، والمكتب الإدارى للإخوان بالمحافظة ومسؤول إحدي شعب الجماعة بها ، لكن نشب خلاف بينه وبين مسئول المنطقة التى ينتمى إليها بخصوص أوامر صدرت من الجماعة بتكليف شعلان بقيادة نشاط فى إحدى الشعب، وكان هذا التكليف شفوياً، وبدأ شعلان فى تنفيذه، قبل أن يفاجأ بتقديم مسئول المنطقة شكوى ضده لمكتب الإرشاد يطلب فيها محاكمته بدعوى قيامه بتزوير أمر تكليفه وقيامه بالنشاط بها دون استئذان منه.

وأقيمت المحاكمة فى منزل مسؤول المنطقة برئاسة الدكتور محمد على بشر عضو مكتب الإرشاد ودافع شعلان عن نفسه بأن القرار صدر له من أحد المسؤولين فى هيئة الإغاثة بنقابة الأطباء، وكان النشاط متعلقاً بالإغاثة وجمع الأموال، ولذلك قام بتقديم هذه الأموال إلى لجنة الإغاثة ولم يقدمها لمسئول المنطقة.

فسأل الدكتور (بشر) مسئول الإغاثة الذى كلف شعلان فقام المسؤول بتقديم الإيصالات التى تثبت توريده لهذه الأموال.

وعلى الرغم من ثبوت براءته صدر القرار بإنزال درجته من (أخ عامل) إلى (أخ) لقيامه بجمع المال بدون تكليف أو استئذان رئيسه المباشر.

ولكن شعلان تظلم من القرار، وعقدت الجماعة جلسة جديدة، وفيها انفعل شعلان ووصل الأمر إلى تبادل الضرب بينه وبين عدد من الحاضرين وبعدها

أصدر الإخوان قراراً بفصله وحينما قام بترشيح نفسه فى انتخابات النقابة الفرعية للمحامين بالمنوفية عام ٢٠٠١ عملوا على إسقاطه.

طلق زوجتك يا فوزى

زوجة أحد أعضاء الجماعة أخطأت وتفوهت بألفاظ رأت الجماعة أنها (قبيحة) فقاموا بمحاكمة زوجها وطالبوه بتطليقها ولما رفض فصلوه وتركوه يموت جوعاً وفقراً هذا باختصار ما تكشفه تفاصيل محاكمة (فوزى الليمونى) التى جرت وقائعها فى بدايات عام ٢٠٠٠.

فوزى الليمونى أحد أنشط عناصر الجماعة فى محافظة الجيزة وكان يعمل محامياً وأصبح عضواً بإحدى اللجان النقابية بالجيزة، وكان العمل فى مكتبه قائماً على قضايا الإخوان خاصة فى قضايا انتخابات الاتحادات الطلابية، وقضايا مجلس الشعب والمجالس المحلية بالجيزة، وبالتالى وفرت له هذه القضايا نظراً لكثرتها سعة من العيش وقد كان (فوزى) أحد الخطباء المؤثرين فى منطقة (الوراق) بالجيزة لكن سبحان مغير الأحوال فقد أدى انتقاد زوجة فوزى تصريح أطلقه مصطفى مشهور مرشد الجماعة آنذاك حول ضرورة أن يدفع الأقباط الجزية إلى قطيعة بين الجماعة وزوجها ففى إحدى الجلسات دار نقاش بين الأخوات حول هذا التصريح، فما كان من زوجة فوزى إلا أن قالت (الحاج مصطفى مشهور كبر وخرف) ، فاعتبرت إحدى الحاضرات أن هذه الكلمات غير لائقة، وقامت بنقل هذا الكلام إلى زوجها الذى قام بنقله إلى قيادات الجماعة فى منطقة الجيزة المسئول عنها السيد النزيلى فقام (النزيلى) بدوره بنقل ما دار لمشهور وقال له دعنى أتعامل مع هذا الأمر.

واستدعى النزيلى فوزى الليمونى وعقد له محكمة كان هو رئيسها ولم يكن معه أى عضو آخر بمعنى أنها كانت محاكمة فردية وكانت تهمته ما تلفظت به زوجته معتبراً أن هذه الألفاظ تعنى أنه لم يقم بتربيتها إخوانياً على الوجه اللائق، وأنها تحدثت بشكل غير مهذب عن مرشد الإخوان وأن هذا الكلام يعنى أنها تنقل هذا الكلام عنه، لأنه لا يعقل ان تقول هذا الكلام إلا إذا كان يتردد فى بيته.

ولكن (فوزى) أقسم أنهما لم يتحدثا فى هذا الأمر، وأن هذا الكلام يخصها وحدها، وقال لقد وصلنى هذا الكلام وعندما عرفت به قمت بضربها ضرباً مبرحاً وهى أخطأت وعلى استعداد أن تأتى إليك وإلى المرشد وتعتذر لك وله عن هذا الكلام.

ولكن النزيلى أصدر حكمه وقال إن الحكم الذى أصدره حتى ترضى اخوانك وترضى الجماعة وترضى الحاج مصطفى مشهور هو أن تقوم بتطليق هذه الزوجة فبهت فوزى وقال كيف اطلقها وهى أم أولادى وهذا العقاب لا يتناسب مع قدر الخطأ أنا أطلقها إذا كان هناك أمر يمس الشرف لكنها زوجة مصونة وحافظت على شرفها وهذا الكلام لا يرضى الله.

ولكن النزيلى أصر على موقفه وقال لفوزى إن هذا هو الحكم وعليك التنفيذ فذهب فوزى إلى بيته ولم يستطع أن ينفذ الحكم.

وعاد فوزى بعد ذلك إلى السيد النزيلى وقال له أنا لا استطيع أن انفذ هذا الحكم فرد النزيلى : (انت وشأنك) ..

وعندما أصر فوزى على موقفه صدر الحكم بسحب القضايا من مكتبه، وأن تذهب هذه القضايا إلى محامين آخرين ينتميان للجماعة هما (محمد غريب ويحيى أبوالمجد) إضافة لفصله من الإخوان وعانى فوزى الأمرين فترة طويلة وحينما جاءت انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ حاول فوزى أن يثبت للإخوان وجوده فساند مرشحهم فى المنطقة وقدم له الكثير وتحدث فى المنابر داعياً له وبعد أن انتهت الانتخابات ذهب فوزى إلى قيادات الإخوان وقال لهم لقد كفرت عن خطئى وساندت مرشح الجماعة فاغفروا لى ما بدر من زوجتى لكن قيادات الجماعة رفضوا الأمر وقالوا له إن المسألة نهائية ولن تعود إلا إذا طلقت زوجتك.

وبعد فترة أصيب فوزى بمرض باطنى ولم يكن يعلم ما هو فى البداية وأعجزه هذا المرض عن تسديد اشتراكه السنوى فى نقابة المحامين وعن تجديد اشتراكه فى مشروع العلاج واستنفد كل مدخراته فى العلاج واتضح بعد ذلك انه مصاب بسرطان الكبد.

وفى عام ٢٠٠٣ ذهب نجله ويدعى إسلام وكان طالباً فى كلية الحقوق وقتها إلى قيادات الإخوان يسترضيهم ويستعطفهم لسوء حالة والده المرضية.

فرفض الإخوان هذا الأمر وقالوا له والدك محام فاذهب إلى نقابة المحامين وهى تتبناه وتعالجه فذهب إسلام إلى المسئولين الإخوان فى نقابة المحامين فقالوا له والدك لم يسدد اشتراك العلاج وبالتالى لا يجوز أن تعالجه النقابة لأنه لم يسدد اشتراكها فاضطر بعض الإخوان الذين اختلفوا مع الجماعة إضافة إلى محامى الجماعات الإسلامية منتصر الزيات إلى جمع مبالغ شهرية له وتكفلوا

بعلاجه إلى أن توفى فى عام ٢٠٠٤.

مدرسة أبو الفتوح

كان (محمد أبوالفتوح) وهو شقيق القيادى الإخوانى الكبيرالدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح عضو مكتب الإرشاد السابق يدير مدرسة خاصة، والمدرسة أسسها بعض أعضاء الجماعة بأموالهم الخاصة وقاموا بتأسيس شركة لها فى جنوب القاهرة وتحديداً بحى (المعادى) وكان يمتلك اسهمها أعضاء المكتب الإدارى بمنطقة جنوب القاهرة، وهو المكتب الذى كان يترأسه وقتها "محمد أبوالفتوح".

وكان مسعود السبحى سكرتير المرشد يرغب فى ضم إبنه لهذه المدرسة، وحينما ذهب للمدرسة قال لهم إبنى سيدخل هذه المدرسة بدون أى أموال فرفض مسئولوها وأخبروه أنهم سيقومون بتخفيض الرسوم له، فقال لهم السبحى إن هذه المدرسة ليست ملكاً لأبوكم لكنها ملك للإخوان وحدث تلاسن بينه وبينهم فى المدرسة وقال له مسئولوها هذه المدرسة ليست للإخوان لكنها من أموالنا نحن والإخوان لم يدفعوا فيها مليما واحداً.

فتقدم السبحى بشكوى للمستشار مأمون الهضيبى الذى كان وقتئذ نائباً للمرشد العام للإخوان ووقتها اصدرت الجماعة قراراً من المكتب الإدارى لها فى جنوب القاهرة يقضى بتسليم أوراق المدرسة للجماعة.

وقام أحد أعضاء الجماعة بزيارة محمد أبوالفتوح فى منزله وطلب منه أن يريه الأوراق الخاصة بالمدرسة ليعرف الحقيقة، فأحضر أبوالفتوح الأوراق التى تثبت أن المدرسة من أموالهم الخاصة وليس للإخوان أى دخل بها، فقام العضو الإخوانى بمغافلة أبوالفتوح وأخفى بعض الأوراق فى جيبه وقام بتسليمها للإخوان.

بعد ذلك طلبت الجماعة من أبوالفتوح وشركائه فى المدرسة أن يقدموا أوراقها للجماعة ويتنازلوا عنها مقابل ان تعطيهم الجماعة ما دفعوه من أموال وأن يقبلوا شراكة الإخوان لهم فى امتلاكها فرفض أبوالفتوح ورفاقه.

وأصدر مأمون الهضيبى قرارا بإحالتهم للمحاكمة وكلف الدكتور رشاد البيومى عضو مكتب الإرشاد برئاسة المحكمة وتبين له أن أصحاب المدرسة هم أصحاب الحق وأن من سرق الأوراق هو المخطئ وما فعله لا يتناسب مع أخلاق الإسلام.

ودخل المستشار مأمون الهضيبى إلى مكتبه الذى تجرى فيه المحاكمة ، وسأل البيومى عما توصل إليه فأخبره أن (أبوالفتوح) ورفاقه ليسوا مذنبين فى شئ

وكان هذا فى حضور الجميع فقام الهضيبى بطى ورق المحاكمة وقال للبيومى لو سمحت أنا الذى سأقوم بالمحاكمة ولست أنت فرد البيومى لابد أن اكمل التحقيق لآخره فقال الهضيبى بعنف لقد أعفيتك من هذه المهمة فتساءل البيومى بأى حق تعفينى فأجاب الهضيبى لأننى أنا الذى اخترتك ومن حقى أن أعزلك لأن قرارك لن يكون متناسباً مع ما ننتظره فرد البيومى : لك ما تريد ولكن هذا يخالف اللائحة فأجاب الهضيبى نحن من وضعنا اللائحة ونحن من يعدلها ونلغيها والمحكمة سأستكملها أنا.

فى هذه اللحظة قام أبوالفتوح ورفاقه وقالوا للهضيبى لا تتعب نفسك وتقيم المحكمة من جديد نحن جميعاً أعضاء المكتب الإدارى لجنوب القاهرة ونقدم استقالتنا من الجماعة وقدموا استقالتهم بالفعل قبل أن يبدأ الهضيبى فى محاكمتهم ولكن بعد سنوات قليلة حدثت المصالحة وعادوا للجماعة مرة أخرى.

محاكمة جبر

أساس محاكمة (جبر») كان اعتراضه على طريقة الانتخابات التى أجريت حتى يستطيع المرشد الراحل مصطفى مشهور الحفاظ على منصبه بالجماعة وتعود تفاصيل هذه المحاكمة إلى عام ١٩٨٩. عندما كان أيمن جبر أحد قيادات الإخوان فى منطقة شرق القاهرة وتحديداً (مصر الجديدة) وكان أحد الكوادر الرياضية المنتمية للجماعة خاصة أنه بطل سابق لرياضة (الكاراتيه) فى مصر.

عندما بدأ نشاط قسم (الأخوات) فى الجماعة على استحياء كان يسند لقيادات الإخوان البارزة فى كل منطقة مسئولية الإشراف على هذا القسم، على أن يخصص شخص للتنسيق بين الأخوات والأخوة عبر زوجته وكان المسئول عن الأخوات فى مصر الجديدة وقتها الدكتور عبدالمنعم البربرى أستاذ التحاليل الطبية بكلية الطب بجامعة الزقازيق ومسئول شعبة مصر الجديدة.

فى ذات الوقت كانت الجماعة على موعد مع انتخابات مجلس الشورى للإخوان، والتى تتم على مرحلتين الأولى مجلس شورى المنطقة والثانية مجلس الشورى العام ويشترط فيمن يصبح عضواً فى مجلس الشورى العام أن ينتخب من مجلس شورى المنطقة وهى القاعدة التى يتم التصعيد من خلالها، ومن خلال عضويته فى مجلس الشورى يتم تصعيده لمكتب الإرشاد، فوفقاً للائحة لا يجوز اختيار أحد الأعضاء ليكون عضواً فى مكتب الإرشاد دون أن يكون عضواً فى مجلس الشورى العام، ولا يجوز له أن يكون عضواً فى مجلس الشورى العام إلا

إذا كان عضواً فى مجلس شورى منطقته.

وبالتالى فطريقة التصعيد داخل الجماعة تبدأ من طرح الأسماء المرشحة فى كل منطقة جغرافياً أولاً ثم تتوالى الخطوات التنظيمية الأخرى، وفى شرق القاهرة وعند الإعلان عن انتخابات مجلس الشورى طرحت الجماعة أسماء كل الأعضاء العاملين الذين مضت على عضويتهم فى الإخوان خمس سنوات وأصبحوا ناخبين ومرشحين فى ذات الوقت.

ولكن أعضاء شرق القاهرة فوجئوا بأسماء معينة جاءت لهم من مسؤول المنطقة الدكتور عبدالمنعم تعيلب وهو من الرعيل الأول للإخوان المسلمين، وكان الإخوان يعهدون إليه القيام بخطبة صلاة العيد فى مسجد الرضوان بمدينة نصر الذى كان يصلى فيه أعضاء الجماعة فى شرق القاهرة وذلك قبل أن يتم ضم المسجد لوزارة الأوقاف.

وقتها فوجئ الأعضاء بأن تعيلب أصدر أمراً يحتوى على أسماء الأفراد الذين يجب ترشيحهم فى هذه المنطقة وأعطى لهم قائمة بالأسماء وأمرهم بانتخابهم لكن بعض الأعضاء رأوا فى ذلك هدماً لفكرة الانتخاب والتصويت، واعتبروا ذلك أمراً مخالفاً للائحة خاصة أن تعيلب قال لهم إن هذا أمر لا يجب على أى أخ مخالفته.

وبينما رضخ معظم أعضاء الجماعة لقاعدة السمع والطاعة والثقة فى القيادة التى تحكم الجماعة كانت هناك مجموعة رافضة لهذا السلوك، كان بينهم أيمن جبر.

والمثير أنه كان من ضمن الأسماء التى أمر تعيلب بانتخابها مصطفى مشهور الذى كان وقتها عضواً بمكتب الإرشاد، وإذا لم يتم انتخابه تسقط عضويته من المكتب.

ولكن الانتخابات تمت وحصل مشهور على مقعده فى مجلس الشورى العام غير أن بعض الأعضاء رفضوا ما حدث وأعلنوا غضبهم مما جرى وكان أيمن جبر على رأس هؤلاء الذين قالوا "نحن رفضنا القائمة المملاة علينا جبراً ولم نصوت لمن فيها بما فيهم مصطفى مشهور ولو تركونا وشأننا لانتخبناه".

وتم تسريب الكلام للدكتور عبدالمنعم تعيلب فاصدر قراراً بإحالة من لم ينتخبوا مشهور للمحاكمة.

وتولى جودة شعبان وهو من قدامى الإخوان ويعد مستشار الجماعة فى معظم

قضايا المحاكمات الداخلية بمنطقته وكان جودة يتقاضى ألفى جنيه شهرياً نظير قيامه بدور القاضى ويتقاضى نظير ذلك عن حقه فى اختيار الأعضاء الذين سيشاركونه إجراءات المحاكمة وفقاً للمنطقة التابع إليها المحال للمحاكمة.

وفى محاكمة أيمن جبر ضم جودة شعبان الدكتور عبدالمنعم البربرى كعضو يمين ومهندساً آخر يدعى عويس كعضو يسار.

وانعقدت المحاكمة التى وجهت إلى أيمن جبر اتهامات بالتحريض ومخالفة أوامر الجماعة.

لكن جبر رد بقوله إن هذا الاتهام فى حد ذاته يتناقض مع طبيعة الانتخاب لأنه لا يجوز أن تعطينى حق الانتخاب ثم تعطينى قائمة انتخب الأفراد الموجودين بها معتبراً أن هذا الأمر يتناقض مع الإسلام ومع القوانين، ويخالف اللائحة نفسها وإذا كان الأمر بهذا الشكل فلا فائدة للانتخابات.

ولكن جودة شعبان وهيئة المحكمة أخبروا أيمن أن ما فعله أثار فتنة بين أعضاء الجماعة وأوغر صدورهم ضد قواعد وضعها قياداتها وأن الدكتور عبدالمنعم تعيلب حينما وضع قائمة الأسماء وضعها لأنه لا يتصور أن يكون هناك مجلس شورى بدون هؤلاء وأن منطقة شرق القاهرة كان يجب أن تضرب المثل فى الالتزام لكنه أخل بهذا المثل.

وصدرت الأحكام بوقف عضوية ثلاثة من الجماعة هم أيمن جبر وآخر يدعى عمر وثالث يدعى عبدالسلام من الإخوان لمدة عام وتنزيل درجتهم الإخوانية من أخ عامل إلى أخ منتسب واعترض الثلاثة على القرار وقدموا شكاوى لمكتب الإرشاد لكن لم يلتفت إليهم أحد فأخذوا يتحدثون فى هذا الأمر أمام كل من يقابلونه من الإخوان، وبعد شهرين صدر قرار من مصطفى مشهور الذى كان نائباً للمرشد وقتها بفصلهم من الجماعة لإثارتهم الضغائن والفتن فى صدور الإخوان.

عقاب البرىء ومكافأة المتهم

اشترك كمال الشقيرى ومصطفى عطوان العضوان بجماعة الإخوان فى شركة مقاولات أولهما كان ينتمى لمنطقة مصر الجديدة والثانى لمنطقة عين شمس ومتزوج من إبنة نائب رئيس منطقة عين شمس داخل الجماعة.

لكن الخلافات بدأت بينهما بعد فترة واشتكى الشقيرى شريكه واتهمه بسرقة نحو نصف مليون جنيه من أمواله وقدم شكوى ضده لمكتب الإرشاد.

وعلى إثر ذلك قدم عطوان شكوى ضد الشقيرى قال فيها إنه قام بشراء فيلا منه لكنه لم يعطها له وقام باحتجازها لنفسه وأصبح هناك شكويان متقابلتان.

وقامت الجماعة بتشكيل محكمة فى عام ١٩٩٥ قبل وفاة المرشد محمد حامد أبوالنصر برئاسة قاضى المحاكمات بالجماعة جودة شعبان وضمت فى عضويتها الدكتور عبدالمنعم البريرى وعدداً من القانونيين الذين لهم خبرة فى مجال الخلافات بين الشركات مثل مأمون ميسر وخالد بدوى العضو السابق بمجلس نقابة المحامين، وعصام سلطان الذى انفصل عن الجماعة بعد ذلك وخضع أيضاً لمحاكمة سرية لكنه لم يحضرها.

وقامت هيئة هذه المحكمة ببحث الأوراق والمستندات التى قدمها كل طرف واستمعت للشهود واستعانت بمحاسب من الجماعة، وبعد أن وضع تقريره أصدرت المحكمة حكمها الذى نص على أن مصطفى عطوان سرق كمال الشقيرى فى مبالغ لا تقل عن نصف مليون جنيه ولا تستطيع المحكمة أن تقدرها جيداً لأن هناك أوراقا كثيرة قام عطوان بإعدامها حتى لا تثبت التهمة عليه ولذلك قاموا بتحديد الحد الأدنى وقالوا إن الشقيرى احتجز فيلا كان قد باعها للأول ضماناً لحقه، وأكدوا أن هذا من حقه لأنه بهذا الاحتجاز يحتجز جزءاً من أمواله التى بددها مصطفى عطوان.

وتضمن الحكم ايقاف مصطفى عطوان عن الأنشطة الإخوانية لمدة عام وانزال درجته من أخ إلى (مؤيد قوى).

ولما كان عطوان متزوجاً من إبنة نائب رئيس المنطقة فتظلم أمامه من الحكم وقام الأخير بالذهاب لمصطفى مشهور وكان ذلك فى بدايات مشكلة حزب الوسط الذى انفصل عن الجماعة وأوغر صدره وقال له إن عصام سلطان اتفق مع كمال الشقيرى لإدانة مصطفى عطوان وأنه يجب أن تعاد المحاكمة من جديد.

وأصدر مشهور قراراً بإعادة المحاكمة من جديد، فتشكلت المحكمة من الحاج جودة شعبان وعبدالمنعم البريرى وخالد بدوى فقط وأصدرت حكمها فى النواحى المالية الذى لم يختلف عن سابقه، ولكنها ألغت قرار الوقف وتنزيل الدرجة لكنها قالت إنه بما أن كمال الشقيرى أخذ حقه عبر احتجازه الفيلا فان هذا يعنى أن كل طرف أخذ حقه واشترطت أن يكون هذا الحكم سرياً ولا يتم نشره ولا ينبغى أن يعرفه أحد من الإخوان.

ولكن الشقيرى تظلم من سرية الحكم.

وقال إن الأصل يمكن معه ان تكون جلسات المحاكمة سرية لكن يجب أن يكون الحكم علنياً فسألوه لماذا تريد أن يكون كذلك فرد أنا اتهمت مصطفى وهو قام باتهامى، فإذا ما كان الحكم سرياً فمن الممكن ان يدعى مصطفى أن المحكمة قضت لصالحه، وبالتالى تضار سمعتى لذلك يجب إعلان القرار حتى يعرف الإخوان حقيقة الأمر حتى تبرأ ساحتى ولكن قيادات الجماعة رفضوا طلبه فقدم الشقيرى استقالته من عضوية التنظيم.

المليجى أخ ولكنه ليس من الإخوان !

المعروف أن الدكتور السيدعبدالستار المليجى من قادة الإخوان المستيرين لكن الحقيقة التى سمع بها المليجى مؤخرا هى انه خضع لمحاكمة سرية لم يحضرها قضت بإبعاده منذ أيام الحاج مصطفى مشهور ..

المليجى أدلى بحوار لجريدة النهار المصرية أوائل شهر مايو فى عام ٢٠٠٧ وجه فيه انتقادات شديدة للجماعة أدخلته فى أزمة شديدة، المليجى فجر مفاجأة بإعلان أنه تقريباً جمد العضوية فى الإخوان بسبب آرائه من الحوار نقرأ : (كيف بدأ خلافك مع الإخوان ؟

دعنى أوضح أن خلافى مع مكتب الإرشاد وأعضائه فقط وليس مع الجماعة ككل فما أنادى به فى العلن يتمناه كثير من الإخوان البعيدين عن الأضواء كما أننى لم أخرج فى اعتراضى عن مبادئ الجماعة حتى أكون على خلاف معها ..

أما بداية الخلافات فتعود إلى منتصف الثمانينات تقريباً عندما طالبت مع بعض إخوانى بالتقدم إلى لجنة شئون الأحزاب ببرنامج لحزب يمثل الجناح السياسى لجماعة الإخوان المسلمين ليتفرغ السواد الأعظم من المنتمين للجماعة لممارسة العمل الخيرى والاجتماعى والاقتصادى بعيداً عن التضييق الأمنى وببعض الإصلاحات فى لوائح الجماعة الأمر الذى كان يرفضه قطاع كبير ممن تصفهم بالمحافظين فى مكتب الإرشاد وبصراحة إذا بقى الحال على ما هو عليه سيظل الإخوان عاجزين عن قيادة الإصلاح والتغيير فى مصر ..

ركزت فى رسائلك لمكتب الإرشاد على الفجوة التى تتسع يوماً بعد يوم بين قادة الجماعة الأغنياء وبسطاء الإخوان المنتشرين فى محافظات مصر هل تحول هذا الأمر إلى ظاهرة ؟

ليس ظاهرة فى صفوف الإخوان لكنى خشيت من تكرار نماذج موجودة فى جماعات سياسية مختلفة فى دول عربية وإسلامية أخرى .. ولكن على الصعيد

الاقتصادى كان معظم كلامى عن رفض استثمار أموال الجماعة فى مؤسسات مالية ومصانع وشركات خوفا من التضييق الأمني وفقدان أموال الجماعة فى حالة الحجز على إحدى هذه الشركات قضائياً وهذا ما حدث فعلا فى قضية سلسبيل ..

فى ضوء ما نشر فى تقرير لجنة التحقيق ما هو موقعك التنظيمى فى الجماعة الآن ؟

للأسف ليس لدى أى دور تنظيمى منذ خروجى من المعتقل عام ١٩٩٨ حتى أن علاقتى بالإخوان فى منطقتى السكنية معدومة وذلك لأن بعض التقارير التى كانت تصلهم من السجن أوصت بمنعى من الاختلاط بقواعد الإخوان بزعم اعتناقى أفكارا خارجة عن مبادئ الجماعة ..

انتهى حوار المليجى لجريدة النهار لكنه لم يذكر السبب الرئيسى لإبعاده عن الإخوان والذى تكشفه وثيقة نادرة بخط الحاج مصطفى مشهور هذا نصها:

نص الوثيقة

"يكتب قرار كالآتى : الأخ سيد عبدالستار المليجى يعامل بالتقدير اللازم ولكن ينبه على أنه ليس أخ من الإخوان (الأسباب أن الأخ سيد أجرى ندوة أدبية وسياسية ذكر فيها بعض الضيوف نقد للإخوان ولم يرد الأخ سيد عليهم وتم التنبيه عليه بالكف عن عمل الندوة لكنه لم يقبل) .. يكتب القرار ويعرض علينا للتوقيع عليه..

هام وعاجل.. مصطفى مشهور

والقصة حقيقية فالإخوان طلبوا من المليجى أن يكف عن إقامة هذه الندوات والصالونات الفكرية لأن بعض الضيوف ينتقدون الجماعة فرفض المليجى فعقدوا محاكمة صورية له وصدر القرار بإبعاده رغم انه كان وقتها عضواً بمجلس شورى الإخوان.

الفصل الثالث
قضاة الإخوان

قضاة الإخوان هم الأشخاص الذين أوكلت اليهم الجماعة مسؤولية التحقيق مع أعضائها والشئ الملاحظ فى هؤلاء القضاة أنهم جميعاً من أعضاء النظام الخاص للإخوان ومن تلاميذ عبدالرحمن السندى وأصدقاء لمصطفى مشهور.

البداية مع جودة شعبان الذي ينتمى الى النظام الخاص داخل جماعة الإخوان وهو من مواليد إحدى قرى منيا القمح بمحافظة الشرقية ولم يحصل على الإبتدائية ونظراً لظروف أسرته الصعبة مالياً سافر إلى القاهرة وعمره ١٥ عاماً للبحث عن وظيفة وفى القاهرة تعرف على أحد الصباغين الذى يمتلك مصبغة وتعرف عليه فى أحد المساجد وتعاطف الصباغ مع جودة ووظفه عنده وكان الصباغ أحد أعضاء الإخوان ومن خلال المصبغة تعرف جودة على مصطفى مشهور الذى كان الساعد الأيمن لعبد الرحمن السندى رئيس النظام الخاص للإخوان .. ومن خلال مشهور انضم جودة شعبان إلى النظام الخاص وبدأ بالتدريب على السلاح والأعمال القتالية وكان عجينة لينة فى يد مشهور وفى عام ١٩٥٤ تم إلقاء القبض على جودة شعبان وتم الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة على خلفية قضية محاولة اغتيال جمال عبدالناصر.

وفى عام ١٩٧٤ خرج جودة شعبان من محبسه وقد قام الإخوان بتوظيفه عاملاً بمصانع الشريف للبلاستيك وأخذ يترقى الى أن وصل الى رئيس وردية وفى نفس الوقت أسندت اليه الجماعة أعمالاً خاصة بمنطقة شرق القاهرة وذلك بعد عودة الحاج مصطفى مشهور من الخارج عام ١٩٨٥ وحينها أسند اليه مشهور مسؤولية منطقة عين شمس ثم أصبح عضواً بالمكتب الإدارى لمنطقة شرق القاهرة ثم اصبح نائب مسؤول منطقة شرق القاهرة والذى كان وقتها الدكتور عبدالمنعم تعيلب.

ومع هذه المسؤوليات أسند الإخوان لـ جودة شعبان رئاسة مكتب التحقيقات الخاصة بالأعضاء والعاملين فكان بمثابة القاضى الأول المسؤول عن التحقيق مع الإخوان فى منطقة شرق القاهرة مع منحه صلاحيات اختيار مساعديه.

وتولى جودة شعبان التحقيق فى عدة قضايا مشهورة داخل الإخوان منها قضية أيمن جبر وقضية كمال الشقيرى ومصطفى عطوان ومنها التحقيق مع ثروت

الخرباوى وقد أشار الخرباوى الى تفاصيل المحاكمة فى كتابه قلب الإخوان ومنها أيضا التحقيق مع مجموعة إخوان من شرق القاهرة كانوا قد انضموا دون رغبة الإخوان الى مجموعة حزب الوسط وعلى رأس هذه المجموعة عاطف عواد المحامى الشهير.

ولـ جودة شعبان أربع أبناء و١١ حفيداً وخرج على المعاش من شركة الشريف اثناء أزمتها فى قضية توظيف الأموال ويحصل على أكثر من بدل تفرغ من الجماعة فهو يتقاضى بدل تفرغ نظراً لكونه مسئولاً لمنطقة عين شمس ونائب مسؤول منطقة شرق القاهرة ويتقاضى بدلاً نظير رئاسته للجنة التحقيق بشرق القاهرة وإجمالى بدلات التفرغ التى يحصل عليها جودة شعبان يصل لحوالى ثمانية آلاف جنيه شهرياً.

أما حسن جودة الذى توفى منذ سنوات فقد كان عضو مكتب الإرشاد السابق ورئيس إحدى الجمعيات الدينية ببنى سويف وكان أحد رموز النظام الخاص للإخوان وكان من المقربين من مصطفى مشهور وكان مسؤول منطقة الصعيد كلها.فى فترة من الفترات ومسؤول محافظة بنى سويف وانضم للإخوان فى فترة الأربعينيات وقد سجن فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر بعد أزمة ١٩٥٤ وخرج من السجن عام ١٩٧٤ ولديه ثلاثة أبناء ذكور وبنتان وله العديد من الأحفاد أحدهم محمد أمين انشق عن الإخوان وأنشأ مدونة على الانترنت عنوانها انشقوا وعلموا الناس كيف ينشقون عليكم.

وكان حسن جودة يتولى رئاسة مجلس التحقيق الخاص بالإخوان فى صعيد مصر وهو أحد الإخوان الذين كان مطلوباً منهم البت فى قضية حزب الوسط وكان أحد أعضاء اللجنة التى شكلها مصطفى مشهور وقدم حسن جودة مذكرة طالب فيها بفصل هؤلاء الأعضاء لأنهم خالفوا مبدأ السمع والطاعة وقد تولى حسن جودة مسئولية التحقيق مع الدكتور محمد حبيب عام ١٩٨٧ لأن حبيب كان يرفض دخول الدكتور جمال أسعد فى قائمة التحالف التى شكلت لخوض انتخابات مجلس الشعب لأن جمال أسعد مسيحى ووقتها هدد حبيب بالاعتذار عن عدم ترشيح نفسه إذا ضمت القائمة إسم أسعد ولأن الإخوان كانوا قد تحالفوا مع حزب العمل وكان جمال أسعد أحد مرشحى الحزب فقد وجد محمد حامد ابو النصر المرشد العام وقتها نفسه فى موقف محرج فأمر بإحالة حبيب للتحقيق وقام حسن جودة بالتحقيق مع حبيب وقتها وكتب مذكرته والتى دافع

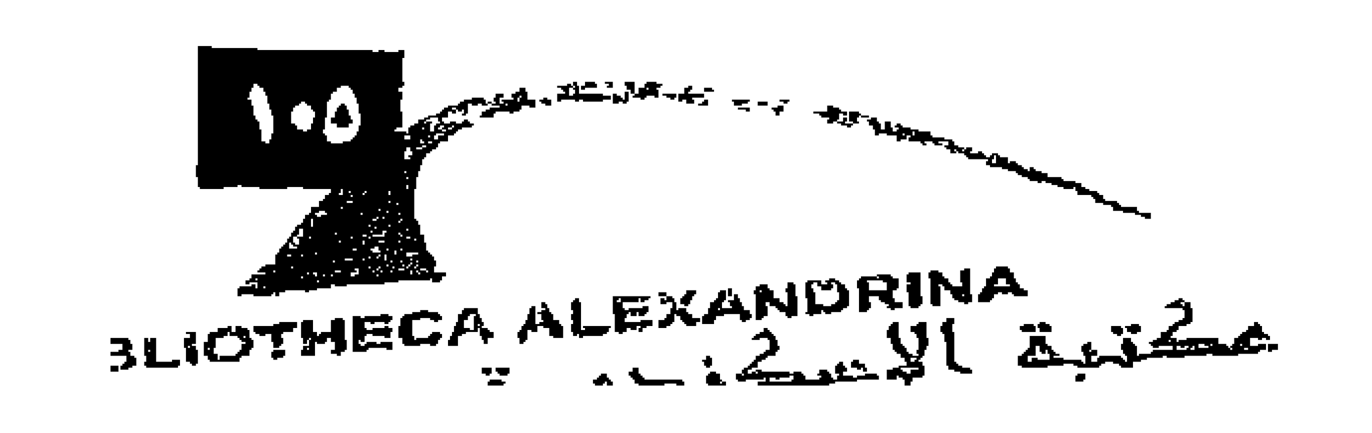
فيها عن وجهة نظر محمد حبيب وقال إن له أسانيده الشرعية وأنه لاينبغى أن يكون هذا المسيحى فى قائمة يعطيها الإخوان اصواتهم وبعد مذكرة حسن جودة وجد الإخوان أن أمامهم وسيلة واحدة حيث تحدث ابو النصر مع ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل وقتها وأقنعه بأن يتم الدفع بجمال أسعد على المقعد الفردى وليس داخل القائمة وهو الأمر الذى حدث فعلياً . وكان حسن جودة يتقاضى بدل تفرغ عن مسئولياته داخل الجماعة بلغ وقتها خمسة آلاف جنيه.

نأتى إلى الراحل الدكتور عبدالمنعم تعيلب وهو أزهرى من ولد عام ١٩٢١ وتزوج وعمره ١٧ عاماً ولديه من الأبناء ١٣ ومن الأحفاد واحفاد الأبناء ٧٠ حفيداً.

ولـ تعيلب كتب فى تفسير القرآن وله أكثر من ٢٠ مؤلفاً إسلامياً متنوعاً وقد كان مسئول منطقة شرق القاهرة بأكملها ولكنه لم يكن يضطلع قبل وفاته بفترة بأى مسئوليات تنظيمية نظراً لكبر سنه وقد كان الخطيب الرئيسى للإخوان فى خطبة العيدين بالقاهرة حيث كان يخطب بمسجد الرضوان بساحة مدرسة الرضوان بمدينة نصر وكان يحضر الإخوان من كل أنحاء القاهرة للاستماع لخطبته والالتقاء بباقى الإخوان.

وقد كان تعيلب مسئولاً عن التحقيقات فى منطقة القاهرة كلها وكان يسند اليه التحقيق فى كثير من المخالفات التى يتم نسبتها للأعضاء ومن قضاياه الشهيرة موضوع طبيب بيطرى اسمه سعيد عبدالخالق كان قد تقاضى من الإخوان مبالغ لتوظيفها وكان من ضمن من أخذ منهم حسن مالك الملياردير الإخوانى وأخذ عبد الخالق الأموال واستثمرها فى مزارع دواجن ثم استولى على الأموال وهرب بها خارج مصر وعاد بعد عام وقدم طلباً للإخوان بتسوية مديونياته فحقق معه عبدالمنعم تعيلب واتضح ان عبدالخالق كان قد أخذ اموالاً كثيرة من قيادات الإخوان وانتهى التحقيق بعمل جدولة لديونه وسدد بعض هذه الديون ثم امتنع عن سداد الباقى.. وحقق تعيلب مع مسئول التربية بمنطقة المطرية الذى كان قد أحيل للتحقيق لأنه تزوج من فتاة غير محجبة وفى نفس الفترة حقق مع أخ يدعى محمد عبدالعال من منطقة النزهة لأنه ثبت أنه يضع أمواله فى بنوك عادية وليست إسلامية وحقق تعيلب مع الاثنين فى نفس الوقت واصدر قراراً بفصلهما من الإخوان لأنهما خالفا ثوابت إسلامية ..

وقد كان تعيلب يتقاضى خمسة آلاف جنيه شهرياً نظراً لقيامه بمسؤوليات تنظيمية.



أما سعد لاشين فهو من مواليد مدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية ومن رجال التعليم سابقاً ورئيس المكتب الإدارى لمحافظة الشرقية وعلى الرغم من كونه ليس عضواً بمكتب الإرشاد إلا أن قوته وهيمنته وسيطرته تعطى لكلمته ثقلاً كبيراً أكثر من أعضاء مكتب الإرشاد أنفسهم.

وبالإضافة لكونه رئيساً للمكتب الإدارى بمحافظة الشرقية فهو رئيس التحقيقات مع الإخوان فى محافظة الشرقية ويعد لاشين صديقاً لمصطفى مشهور وقد كان مسجوناً فى فترة الخمسينيات والستينيات ومن القضايا الشهيرة التى حقق فيها قضية محمد العربى الذي خاض انتخابات المجالس المحلية دون أن تكون الجماعة قد أصدرت قراراً بذلك وتم فصله وحقق لاشين مع علاء مرسى لأنه تزوج من زوجة ثانية على زوجته الأولى وصدر قرار بفصله من الإخوان.

اما الراحل محمد هلال فهو مسئول عن التحقيق مع المهنيين مثل المحامين والمهندسين والأطباء والعلميين والصحفيين .... الخ ويتم إجراء تحقيق مبدئى مع المتهمين فى منطقتهم كما حدث مع علاء مرسى حينما حقق معه سعد لاشين وتم رفع القضية لهلال الذى أيد قرار الفصل.

وكان هلال مسئولاً عن ملف المحامين بالجماعة وهو من أعضاء النظام الخاص وقد سجن عام ١٩٥٤ وخرج عام ١٩٧٤ وكان من المقربين من مصطفى مشهور وتولى بعد وفاة مأمون الهضيبى مسئولية المرشد العام مؤقتاً الى أن تم اختيار مهدى عاكف.

ومن القضايا الشهيرة التى حقق فيها هلال استكماله التحقيق مع ثروت الخرباوى وهى التفاصيل التى أوردها الأخير فى كتابه (قلب الإخوان) وحقق أيضا مع الدكتور سالم نجم الذى كان عضواً بمكتب الإرشاد فيما يتعلق بمخالفات مالية فى أموال الإغاثة والتبرعات التى كان يتم جمعها لصالح البوسنة والهرسك فى بداية التسعينيات.

وقد وضع هلال هيكل للمحاكمات الإخوانية فى قسم المهنيين حيث أصبح هو المسؤول الأول ووضع لكل مهنة مسئولاً فجعل مثلاً الدكتور محمد على بشر مسؤولاً عن التحقيق مع المهندسين وهلال نفسه يحقق مع المحامين وجعل صلاح عبدالمقصود مسؤول التحقيق مع الصحفيين وجعل الدكتور عصام العريان مسؤول التحقيق مع الأطباء.

الوثائق

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة المرشد حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحن مجموعة من الشباب من منطقة الشرابية
دخلنا الإخوان ونحن نؤمن أنها الجماعة التي ستعيد
للدين مجده وما زلنا نؤمن بجماعتنا وبصلاحها وعظيم تأثيرها
على الحركة الإسلامية بأسرها، ولقد اندمجنا في التنظيم
وأصبح أفراد الجماعة هم إخوتنا الذين هم أقرب الناس من
أخوة الدم ... هكذا آمنا وهكذا كنا وهكذا نحن إلى يومنا من
الأيام يا فضيلة المرشد حفظه الله قرأنا في بعض الصحف
حوارًا للأخ السابق السيد عبد الستار المليجي قال فيه أن
بعض كبار الإخوة في مكتب الإرشاد وفي قيادات المناطق
يتقاضون مبالغ بدل تفرغ وأن هذه المبالغ وصلت إلى
مبالغ مبالغ فيه وأن الإخوة أصبحوا يتكسبون
من ورائه من مواقعهم التنظيمية وبالطبع أدركنا أن هذا
الكلام خطأ والقصد منه تشويه الجماعة وهدم كيانها
ولكن فوجئنا بأحد الإخوة الأعزاء ثم علمنا بعد ذلك
وهو صهر الدكتور خالد جمال يؤكد لنا صحة هذه المعلومات
وقد ذكر لنا الدكتور خالد جمال ما جعل رؤوسنا تشيب
فالأخ ماجد الزهري وشهادتكم تعرفونه جيدًا أعطت
له الجماعة سيارة نصف نقل يوجهها ويكسب من
ورائها ويتقاضى بدل تفرغ حسب ما قاله الدكتور
خالد جمال قدره ٦٠٠٠ جنيه في الشهر والأستاذ خيري
إبراهيم أستاذنا الكبير يتقاضى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بدل
تفرغ ليس هذا الأمر في منطقة شبرا الخيمة
فحسب ولكن في مناطق متعددة وقد ضرب لنا الأخ
الدكتور خالد جمال أمثلة كثيرة مثل أن الأخ

وثيقة اخوان الشرابية تكشف حقيقة بدلات التفرغ

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) صدق الله العظيم

(إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) صدق الله العظيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

اللهم إنا نحمدك ونستعينك ونستغفرك ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا

الحمد لله أن جعلنا مسلمين ثم جعلنا من الإخوان المسلمين

فضيلة المرشد الأب والأخ والمُعلم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

ليس هذا الخطاب لتبرير موقف أو الدفاع عن تصرف... ولكنه اعتذار وندم عما بدر مني ومن بعض إخواني.. لم يكن قصدنا فيه الإساءة لجماعتنا أو التقليل من قدر قدوتنا وقادتنا.. ولكن كان قصدنا وقصدي أنا على وجه الخصوص الدفاع عن الإخوان والذود عنهم في وسط حملة ضارية تستهدف الجماعة، أقول لا تستهدف الجماعة فقط لكن تستهدف الإسلام، وقد تعلمت من إخواني أننا نقف على ثغر من ثغور الإسلام ونبذل الغالي والرخيص في سبيل رفع وإعلاء راية لا إله إلا الله، وقد تعلمت أيضا من إخواني أننا صف واحد لا ينبغي أن يشذ واحد منا عن هذا الصف أو يخرج منه فمصداقاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال (إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية)، كما أننا صف واحد نتعبد لله بهذه الصفوفية لأنه إذا خرج واحد منا من الصف لن يقول الناس خرج واحد ولكن سيقولون صف أعوج، لذلك كان هذا الذي تعلمته هو الذي دفعني أولاً أنا ثم إخواني إلى كتابة الخطاب الذي أرسلناه إلى فضيلتكم مع أخينا الحبيب محمد دسوقي من إخواننا بالزاوية ولم يكن هدفنا أبداً أن يخرج هذا الخطاب إلى الصحافة فنحن أكثر الناس علماً أن أمورنا التنظيمية هي من خصوصياتنا ولا يجوز لأحد أن يطّلع عليها، ويعلم الله بل وأقسم لكم يا فضيلة المرشد بالله العلي العظيم وأنا صادق في قسمي أنه لا شأن لي أنا أو أي واحد من إخواني الأربعة في نشر هذا الخطاب بالصحف السيارة ولا نعرف كيف وصل إليهم ونحن طبعاً لا نتهم أحد ولا نشك في ذمة أحد والله على ما نقول شهيد، ولكن بعد النشر والتداعيات التي

يكتب قرار [illegible]

الأخ سعيد عبد الستار المليجي يعامل

بالتقدير اللازم ولكن ينبه على أنه ليس أخ من الإخوان

لأسباب أن الأخ سعيد أجرى ندوة أدبية وسياسية ذكر

فيها بعض الحروف تشير للإخوان ولم يرد الأخ سعيد البيومي

وتم التنبيه عليه بالكف عن عمل الندوة [illegible] لكنه لم يفعل)

يكتب القرار ويعرض عليه للتوقيع عليه هو [illegible]

مصطفى مشهور

القرار الخاص بالسيد المليجي بخط يد مصطفي مشهور


أوراق
للنشر والتوزيع

طوال التاريخ ظلت جماعة الإخوان المسلمين مثيرة للجدل بسبب أفكارها أحيانا أو صدامها مع الأنظمة الحاكمة أحيانا أخرى..

فى هذا الكتاب يتعرض المؤلف لظاهرتين من داخل الجماعة .. الأولى هى كشوف البركة أو بدلات التفرغ التى يحصل عليها قادة الجماعة شهريًا نظير عملهم الدعوى .. والثانية هى المحاكمات الداخلية التى تجريها الجماعة لأبنائها الخارجين عن طاعتها والذين تكون جريمتهم الوحيدة ـ فى الغالب ـ أنهم حاولوا أن يفهموا فاعتبرتهم الجماعة خارجين على مبدأ السمع والطاعة!!

ونعتقد أن اللبس الذى يحيط بماهية الج
وهل هى دعوية دينية أم جماعة سياس
السبب الرئيسى لكل الأزمات التى يتعر
الإخوان بين حين وآخر .. هذا الكتاب يـ
الحقيقة ويزيل هذا الالتباس ..

